

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015/2023 -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

د/رحال إيمان

من إعداد الطالب (ة):

- بوطي إلهام

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة	الرقم
بسكرة	رئيسا	- أستاذ	- أد/ بوعبد الله علي	01
بسكرة	مشرفا	- أستاذ محاضر(ب)	- د/رحال إيمان	02
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر(أ)	- د/ نعمون إيمان	03

الموسم الجامعي: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسات الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2015/2023 -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

د/رحال إيمان

من إعداد الطالب (ة):

- بوطي إلهام

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
01	- أ د/ بوعبد الله علي	- أستاذ	رئيسا	بسكرة
02	- د/رحال إيمان	- أستاذ محاضر(ب)	مشرفا	بسكرة
03	- د/ نعمون إيمان	- أستاذ محاضر(أ)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024-2025

الشكر و العرفان

الحمد لله حمد كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق أناره الله بنوره

واصفاه

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة

رحال إيمان على إرشاداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما

كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

والشكر موصول كذلك إلى أوليائنا وزوجي الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لانجاز

هذا العمل

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة والى كل الأساتذة

الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم الكثير

الملخص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً محورياً في حركة العولمة، ويشهد نمواً متزايداً بفعل توسع الشركات متعددة الجنسيات وتوفر فوائض مالية تبحث عن فرص توظيف مجدية. وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر لتكون وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخها الاستثماري وخاصة في الجانب الجبائي.

تلعب السياسة الضريبية دوراً حاسماً في جذب المستثمرين ما دفع الدولة إلى تبني إصلاحات قانونية تضمنت حوافز مهمة، كالإعفاءات والتخفيضات الضريبية من بين أبرز النصوص القانونية المنظمة لذلك القانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، والأمر رقم 01-03 لتحسين المناخ الاستثماري، إضافة إلى القانونين 16-09 و 22-18 اللذين رسخا مزيداً من الامتيازات للمستثمرين الأجانب.

كما أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمارات، ما يعكس جهودها في تعزيز جاذبيتها الاقتصادية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، الإستثمار الأجنبي المباشر، الحوافز الضريبية، النظام الضريبي

Abstract

Abstract:

Foreign direct investment (FDI) is a key component of globalization and is witnessing increasing growth due to the expansion of multinational companies and the availability of financial surpluses seeking profitable investment opportunities. In this context, Algeria is striving to position itself as an attractive destination for FDI by improving its investment climate, particularly in the area of taxation.

Tax policy plays a decisive role in attracting investors, prompting the state to adopt legal reforms that include significant incentives such as tax exemptions and reductions. Among the most prominent legal texts governing this field are Law No. 93-12 on investment promotion, Ordinance No. 01-03 aimed at improving the investment climate, as well as Laws No. 16-09 and 22-18, which further reinforced the benefits granted to foreign investors.

Additionally, Algeria has signed bilateral agreements to avoid double taxation and protect investments, reflecting its efforts to enhance its economic appeal and integrate more deeply into the global economy.

Keywords: Keywords: Tax policy, Foreign direct investment, Tax incentives, Tax system

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
-	الشكر
-	الملخص
-	Abstract
-	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال والجداول
أ-ح	مقدمة
33-1	الفصل الاول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر
2	تمهيد
3	المبحث الاول : مدخل عام للسياسة الضريبية
3	المطلب الاول : ماهية السياسة الضريبية
3	الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي وأهدافه
5	الفرع الثاني: مفهوم السياسة الضريبية ومبادئها ودورها
7	الفرع الثالث: أهداف السياسة الضريبية
11	المطلب الثاني: آليات السياسة الضريبية
11	الفرع الأول: أدوات السياسة الضريبية
13	الفرع الثاني: محددات السياسة الضريبية
14	الفرع الثالث : معوقات السياسة الضريبية
16	المبحث الثاني : مدخل عام للإستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الاول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
16	الفرع الأول : مفهوم الإستثمار وأهدافه
17	الفرع الثاني : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
19	الفرع الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
30	المطلب الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر- الدوافع، المحددات، المعوقات -
30	الفرع الأول : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر
21	الفرع الثاني : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر
23	الفرع الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر
24	المبحث الثالث : تأثير السياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الاول : الآثار الإيجابية للسياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر
24	الفرع الأول : مفهوم الحوافز الضريبية وأهدافها
25	الفرع الثاني : ضوابط الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر

فهرس المحتويات

26	الفرع الثالث : أنواع الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر
29	المطلب الثاني : الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر
29	الفرع الأول : الإزدواج الضريبي
30	الفرع الثاني : التهرب الضريبي
31	الفرع الثالث : العوامل المقيدة للسياسة الضريبية
33	خلاصة الفصل
73-34	الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية
35	تمهيد
36	المبحث الاول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
36	المطلب الاول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقات جذبته
36	الفرع الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
37	الفرع الثاني : معوقات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
38	المطلب الثاني : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
38	الفرع الأول :قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990
39	الفرع الثاني : قانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار الصادر في 05/10/1993
39	الفرع الثالث : قانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير مناخ الإستثمار الصادر في 20/08/2001
40	المطلب الثالث : الإطار التنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
40	الفرع الأول : وكالة ترقية ومتابعة ودعم الإستثمار APSI
41	الفرع الثاني : المجلس الوطني للإستثمار CNI
41	الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI
42	المبحث الثاني: الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها والضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
42	المطلب الاول : الحوافز والإمتيازات الضريبية الممنوحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
42	الفرع الأول : حوافز ومزايا النظام العام
43	الفرع الثاني : حوافز ومزايا النظام الإستثنائي
44	المطلب الثاني : سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
45	المطلب الثالث : الضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
45	الفرع الأول : الضمانات القانونية
46	الفرع الثاني : الإلتزامات الدولية للجزائر فيما يخص الضمانات
47	المبحث الثالث : الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييم فعاليتها خلال الفترة (2015-2023)
47	المطلب الأول : الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال (2015-2023)

فهرس المحتويات

47	الفرع الأول : الحوافز في ظل قانون الإستثمار 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الإستثمار الجانبي التشريعي
50	الفرع الثاني : المراسيم التنفيذية لسنة 2017 لتفعيل قانون الإستثمار 16-09
54	الفرع الثالث : الحوافز الضريبية في ظل قانون الإستثمار 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022
63	المطلب الثاني : فعالية الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال (2015-2023)
63	الفرع الأول : حصيلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2015-2023)
66	الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر عبر الدول (2003-2023)
67	الفرع الثالث : التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2016-2023)
73	خلاصة الفصل
76-74	الخاتمة
84-77	قائمة المراجع

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	مبادئ السياسة الضريبية	(01)
23	محددات الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر	(02)
64	حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال (2015-2023)	(03)
66	التوزيع القطاعي للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 قطاعات للإستثمار الاجنبي المباشر في الدولة وفق التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة 2003-2023	(04)
68	التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 دول مستثمرة في الدولة من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة 2003-2023	(05)
71	تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الجزائر 2015-2023	(06)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
63	حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال (2015-2023)	(01)
66	التوزيع القطاعي للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 قطاعات للإستثمار الاجنبي المباشر في الدولة وفق التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة 2003-2023	(02)
68	التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 دول مستثمرة في الدولة من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة 2003-2023	(03)
70	تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة الجزائر 2015-2023	(04)

المقدمة

ترتبط التحولات الاقتصادية العالمية بامتلاك مقومات الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج سلع وخدمات قادرة على خلق طلب جديد في الأسواق الدولية، هذا ما يميز اقتصاد الدول المتقدمة عن النامية. وتبرز أهمية التقنية الاقتصادية بشكل خاص في الدول النامية التي تواجه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحديات كبيرة في تحقيق التنمية، وعلى رأسها نقص رؤوس الأموال المحلية الضرورية لتمويل برامج النمو الاقتصادي.

نتيجة لذلك، اضطرت هذه الدول إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية، مثل القروض المنح والمساعدات، غير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أثبتت كونها أنجع وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، لما توفره من تمويل ونقل للتكنولوجيا، وخبرات إدارية. لذا سعت الدول النامية التوفير بيئة قانونية وضريبية ملائمة لاستقطاب هذا النوع من الاستثمار، من خلال تقديم الضمانات، وتسهيل الإجراءات، ومنح الإعفاءات والمزايا الجبائية.

في السنوات الأخيرة أصبحت المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية شديدة، حتى من جانب الدول المتقدمة، نتيجة لانخفاض معدلات الادخار وتقلص مصادر التمويل الأخرى في هذا السياق، أصبحت السياسة الضريبية أحد العوامل الحاسمة في جذب أو نفور المستثمر الأجنبي، حيث تؤثر مباشرة في العائد على الاستثمار، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تبني إصلاحات ضريبية محفزة.

الجزائر، شأنها شأن باقي الدول النامية، تواجه تحديات تنموية تتعلق بضعف التمويل المحلي، وهو ما دفعها إلى اتخاذ عدة إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في الفترة ما بين 2015 و2023، التي شهدت إصلاحات هامة في المنظومة التشريعية والجبائية. وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة للضغوط الاقتصادية الداخلية والإقليمية، وتهدف إلى تعزيز جاذبية البلاد للاستثمار الأجنبي.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2023.

أولا: طرح الإشكالية والأسئلة البحثية :

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة والتي تتمحور في السؤال الآتي :

كيف تساهم السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2023 ؟

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في :

- فيما يتمثل الأدوات التي من خلالها تؤثر السياسة الضريبية على الإستثمار ؟
- ما هو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو الإقتصادي ؟
- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للسياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشرة ؟

- ما أهم الحوافز الضريبية الممنوحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2023 ؟

ثانيا :الدراسات السابقة : لقد حظي موضوع دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الباحثين والاقتصاديين، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه الضرائب في تشكيل مناخ الأعمال، وتوجيه قرارات المستثمرين الدوليين، وفي هذا السياق فقد تنوعت الدراسات السابقة حول الموضوع محل الدراسة وفي هذا الإطار سيتم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، سواء على المستوى الدولي، الإقليمي، أو المحلي (الجزائر)، بهدف استخلاص أهم النتائج، وتحديد الفجوات البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها.

- **دراسة : الخرايشة فارس أرشيد ، 2020،** بعنوان: **أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الاجنبية ،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد09 ، العدد 01 ،ص139-178**)، تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسات الضريبية وارتفاع معدلات الضرائب الحالية على الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن، وهل السياسات والإعفاءات والحوافز الضريبية المتوفرة في الوقت الحالي تساعد على جذب الاستثمارات وزيادتها وتناولت الدراسة العلاقة بين الضريبة من جهة وتشجيع الاستثمارات في البلد من جهة أخرى وكذلك معرفة فاعلية النظام الضريبي والتركيز على أهمية الاستثمار في الوقت الحالي والذي يحتاجه الأردن من خلال جذب الاستثمار الأجنبي لتمويل الخطط التنموية وخلق مناخ استثماري متوفر فيه كل العناصر القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للتعرف على أثر السياسات الضريبية على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الأردن، مما توصل إلى أن الأردن في اشد الحاجة إلى جذب الاستثمار الأجنبي لتمويل الخطط التنموية من خلال خلق مناخ استثماري متوفر فيه كل العناصر القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة، وتزداد الاهتمام بدراسة السياسات الضريبية المتبعة والحوافز الضريبية ودورها في تشجيع وجذب استثمارات أجنبية إلى البلدان التي فيها بيئة مشجعة ومهيئة لجذب الاستثمارات الأجنبية. وأن هناك عوامل أخرى تقل أهمية عنها، وعلية لا بد من إعطاء أهمية الدراسة للإعفاءات التي منحها المشروع الأردني في القانون الضريبي وقوانين تشجيع الاستثمار وتحليلها اقتصاديا وكذلك التطرق إلى بيان أهميه العوامل الأخرى غير الضريبية إلى تساعد على خلق بيئة الاستثمار.

- **دراسة : سميرة عطوي ، 2015،** بعنوان: **السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر اشارة إلى تجارب دولية ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ، المجلد02 ، العدد 02 ،ص132-146**)، تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة السياسات الضريبية بأنواعها المختلفة ومدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط. من نتائج الدراسة، أن السياسة الضريبية للدولة تلعب دوراً فعلاً في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد سواء، وهنا يجب إزالة العوائق والإخطار التي قد تحدثها الضريبة على الاستثمار، ولسياسة فرض الرسوم تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات حيث أن اغلب الدول الجاذبة للاستثمار تقوم على الإعفاء الكلي أو الجزئي لتخفيض الرسوم والضرائب.

– دراسة : براج مُجد ، 2015، بعنوان : دور السياسة الضريبية في إستقطاب الاستثمارات الأجنبية بالدول النامية – حالة الجزائر –، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، ص-ص. 325-338، تهدف هاته الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الضريبية والدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في تشجيع أنسياب الاستثمارات الأجنبية ومن خلال التحدث عن دور هاته السياسة علينا أن نركز على تعريفها أولاً وتطور دورها ومن ثم التركيز على هذا الدور من كافة النواحي ذات الصلة بموضوع زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهية من خلال طرحنا لموضوع الحوافز الضريبية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من أي سياسة ضريبية، أين توصلت الدراسة إلى النظام المصرفي في الجزائر يتسم بأنه متأخر من حيث الخدمات ومعالجة ومتابعة العمليات المصرفية إلا أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات مؤخر التسهيل المعاملات البنكية كفتح الحسابات البنكية ، لتحسين هذا الوضع يجب تحقيق الشروط الاقتصادية ، وإصلاح المنظومة المصرفية بالجزائر . وانجاز بنية تحتية حديثة وقوية تعمل على استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس درجة حساسية الاستثمارات المباشرة للحوافز الضريبية حتى يتم التأكد من ان تلك الحوافز مستقطبة، في الأخير يتضح لنا أن السياسة الضريبية تلعب دور مميز وهاماً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، مع العلم ان هذه الاستثمارات لها آثار ايجابية وأثار سلبية على اقتصاد الدول النامية، ومن أهم العوائق التي يشتمل منها المستثمرون صعوبة الحصول على القروض ومشكلة العقار وضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار وتفشي البيروقراطية والمنافسة غير مشروعة والفساد.

– محمود علي أحمد العرقوي ، 2024 ، أطروحة دكتوراه في الحقوق بعنوان : دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، سنغافورة ، قسم الاقتصاد السياسي و التشريعات الاقتصادية ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، العراق ، بغداد ، هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير الأنظمة الضريبية على قرارات المستثمرين الأجانب، وذلك باستخدام المنهج التحليلي المقارن لمقارنة السياسات الضريبية في الدول الثلاث. وتوصل الباحث إلى أن السياسات الضريبية تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تعتمد الولايات المتحدة على نظام ضريبي مرن، بينما تقدم الصين حوافز ضريبية قوية خاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة، في حين تتميز سنغافورة ببساطة نظامها الضريبي وشفافيته، مما يعزز من جاذبيتها الاستثمارية. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات ضريبية مرنة وشفافة، وتقديم حوافز وتسهيلات ضريبية للمستثمرين الأجانب بهدف تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

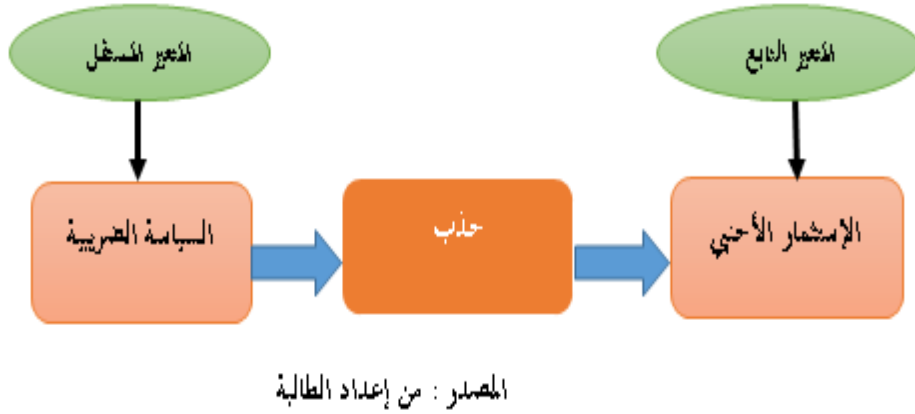
ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة هو: بتركيزها العميق على واقع السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، وهي فترة اتسمت بتحويلات اقتصادية ملحوظة وسعي الدولة إلى تحسين مناخ الأعمال وتنويع مصادر التمويل بعيداً عن الريع النفطي، وعلى خلاف دراسة محمود علي أحمد العرقوي التي اعتمدت منهجاً مقارناً بين أنظمة ضريبية في دول ذات اقتصاديات متقدمة أو صاعدة (كالولايات المتحدة، الصين، وسنغافورة)، فإن هذه الدراسة تنفرد بتسليط الضوء على تجربة الجزائر كحالة دراسة قائمة بذاتها، في سياق إقليمي ودولي متغير. كما أن الدراسة الحالية تتفوق من حيث حداثة الفترة المدروسة مقارنة بدراسة سميرة عطوي التي تناولت مراحل سابقة، وتوسعها في التحليل الميداني والتشريعي مقارنة بدراسة الخرايشة فارس ارشيد، من خلال تقديم تقييم عملي للسياسات الضريبية الجزائرية وأثرها المباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي. وبالتالي، تقدم هذه الدراسة إسهاماً علمياً يثري الأدبيات الاقتصادية الوطنية من خلال الربط بين البعد الضريبي وتنافسية الاقتصاد الجزائري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا : نموذج الدراسة

تطرقنا في دراستنا للوصول الى إجابة على الإشكالية المطروحة الى ما يلي :

- التعريف بكل ما يتعلق بالسياسة الضريبية .
- معرفة كل ما يخص جانب الإستثمارات الأجنبية وجذبها .
- الربط بينها وبين كل من السياسة الضريبية و الاستثمار الاجنبي المباشر ،

و المخطط التالي يوضح ذلك :



رابعا : الفرضيات

للإجابة على التساؤلات المطروحة ، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر السياسة الضريبية بشكل ملموس على جذب الإستثمار سواء بشكل إيجابي أو سلبي وذلك حسب طبيعة الأدوات الضريبية المعتمدة .
- تعتبر الحوافز الضريبية من أهم أدوات السياسة الضريبية التي تعمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر
- الحوافز الضريبية لها دور هام في خلق مناخ ملائم ومشجع على الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار التشريع الضريبي الجزائري وقوانين الإستثمار بالجزائر .

خامسا : المنتج الدارسة

للإجابة على التساؤلات التي قمنا بطرحها وإختيار صحة الفرضيات التي قدمناها سابقا إعتدنا على المنهج الوصفي للإحاطة بالمفاهيم الأساسية للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر ، كما تم إعتداد المنهج التحليلي لتحليل حجم تدفقات

الإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الدراسة وتقسيم مختلف الآثار الايجابية والسلبية الناتجة عن السياسة الضريبية المطبقة بالجزائر عبر قوانين الإستثمار .

سادسا: أدوات جمع البيانات

في دراستنا هاته حول مساهمة السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فإن أدوات جمع البيانات تعتبر ركيزة أساسية لأنها تزودك بالمعلومات الضرورية للتحليل والمقارنة وفيمايلي الأدوات المستخدمة لجمع البيانات :

- كتب
- المصادر الرسمية والتقارير لهثيات ومؤسسات دولية ووطنية .
- مواقع إلكترونية
- الدراسات السابقة والبحوث الأكاديمية - الأطروحات .

سابعا: حدود الزمانية والمكانية للدراسة

من أجل معالجة إشكالية الموضوع ،فقد تم تحديد إطارين مكاني وزمني فالإطار المكاني لهاته الدراسة يخص الدولة الجزائرية أما فيما يخص الإطار الزمني يتجلى في الفترة الزمنية (2015-2023) بخصوص دور السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ،ويعود هذا إلى التحفيزات الضريبية من خلال قوانين الاستثمار والتشريعات الجبائية .

ثامنا : دوافع إختيار الموضوع

كان إختيارنا لهذا الموضوع بناء على مجموعة من الدوافع نذكر منها :

- أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص عمل ، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر .
- التطورات التي شهدتها النظام الجبائي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، من حيث الإصلاحات والحوافز ما يستدعي تقييم فعاليتها .
- التحولات الإقتصادية التي تعرفها الجزائر في إطار تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات مما يبرز أهمية جذب الإستثمار الأجنبي .
- الإهتمام الشخصي بالمجالات المرتبطة بالإقتصاد الدولي والسياسات الجبائية .
- الرغبة في المساهمة العلمية بتقديم تحليل واقعي وموثق حول أحد أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري.
- توفير المعطيات والإحصائيات اللازمة لإنجاز دراسة تحليلية

تاسعا: أهمية الدراسة

تستمد هاته الدراسة أهميتها من أهمية الاستثمار في عملية التنمية والنمو الاقتصادي لما يلعبه من دور في رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي وزيادة معدلات التشغيل و لرفع مستوى معيشة المواطن وقد وجدت الدول النامية أن التمويل عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر من أفضل وسائل التمويل الأجنبي وأن من شأنها أن تساهم في تحقيق أهدافها نحو التنمية الاقتصادية ولذلك أصبحت هاته الدول تتسابق في جذب هاته الاستثمارات لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية وتقدم لها كافة الضمانات القانونية التي توفر للمستثمرين مناخا ملائما لتوظيف أموالهم فيها ،ولكي تتمكن البلدان النامية من استقطاب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها كان عليها العمل على إزالة جميع العوائق على المستثمرين من خلال استعمال أحد أدوات السياسة المالية ألا وهي السياسة الضريبية كأداة محفزة للإستثمار الأجنبي بالدول النامية والجزائر تدخل ضمن هاته الدول التي تقوم على تجميع الاستثمار الأجنبي بواسطة السياسة الضريبية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ككل .

جاءت هاته الدراسة مع اتجاه الجزائر واندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الشراكة والإسراع للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة

عاشرا : أهداف الدراسة

يهدف الموضوع إلى :

- دراسة العلاقة بين السياسة الضريبية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
- تحقيق تأثير الحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين الأجانب .
- تقييم فعالية السياسات الضريبية في تعزيز بيعة الاستثمار في الدولة المضيفة .
- التعرف على مكونات وأدوات السياسة الضريبية المستخدمة لجذب الاستثمار الاجنبي
- تحقيق تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ضوء التعديلات الضريبية .

حادي عشر : صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء القيام بهذا البحث منها على وجه الخصوص :

- تضارب البيانات والإحصائيات في مختلف المواقع .
- ضيق الوقت ما أثر على تقديم العمل على أكمل وجه .

ثاني عشر : هيكل الدراسة

قد تم تقسيم البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي ،حيث ينقسم كل من الفصل إلى ثلاثة مباحث جاءت على النحو التالي :

تناولنا في الفصل الأول وهو الفصل النظري إلى الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الاجنبي المباشر معالجين فيه كل الاديات النظرية الخاصة بالموضوع حيث خصص المبحث الاول ليكون بمثابة مدخل عام للسياسة الضريبية من حيث التعرف على ماهيتها وآلياتها أما المبحث الثاني فقد كان عبارة عن مدخل عام للإستثمار الاجنبي المباشر وذلك من خلال التطرق على ماهية الإستثمار الاجنبي، دوافع محدداته وكذا معوقاته التي تحد من فعاليته ونجاحه أما المبحث الثالث والأخير فقد خصص لدراسة تأثير السياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث معالجة كل من الآثار الإيجابية والسلبية للسياسة الضريبية على الإستثمار الاجنبي المباشر .

أما الفصل الثاني هو الجزء التطبيقي للمبحث والذي جاء بعنوان واقع الإستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية، فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث أيضا خصص المبحث الأول لعرض واقع الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر أما الثاني يعالج فيه الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها والضمانات الممنوحة للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله على الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الاجنبي المباشر خلال على الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2023.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للسياسة
الضريبية والإستثمار الأجنبي
المباشر

تمهيد :

يُعدّ فهم الإطار المفاهيمي لكل من السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر خطوة أساسية لأي دراسة تسعى لتحليل العلاقة بينهما واستقصاء تأثير أحدهما في الآخر. فالسياسة الضريبية لا تقتصر فقط على كونها أداة لتعبئة الموارد المالية للدولة، بل تُوظّف كذلك كوسيلة لدفع عجلة التنمية وتحفيز الاستثمارات، من خلال ما تتضمنه من إجراءات وتشريعات ضريبية تُوجّه لدعم قطاعات أو فئات معينة، ومنها المستثمرون الأجانب

من جهة أخرى، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً من أشكال تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، يهدف إلى تحقيق منافع متبادلة بين المستثمر والدولة المضيفة. ويُنظر إليه كأحد أبرز محركات النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، لما يوفره من تمويل، فرص عمل، ونقل للمعرفة والتكنولوجيا لذا، يهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالسياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل هذا فقد قسم الفصل إلى مبحثين نذكرهما :

المبحث الأول : مدخل عام للسياسة الضريبية

المبحث الثاني : مدخل عام للإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث : تأثير السياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : مدخل عام للسياسة الضريبية

تعد السياسة الضريبية من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما تلعب دورًا مهمًا في إعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار المالي، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو أولويات التنمية ورغم أهمية هذه السياسة، فإن تصميم نظام ضريبي فعال يتطلب التوازن بين الكفاءة والعدالة، الأمر الذي يفرض تحديات على الحكومات في كيفية صياغة وتنفيذ السياسة الضريبية بشكل يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الأول : ماهية السياسة الضريبية

تُعتبر السياسة الضريبية من العناصر الأساسية في النظام المالي لأي دولة، حيث تقوم على تحديد الأسس التي تُفرض بموجبها الضرائب على الأفراد والمؤسسات فتهدف هذه السياسة إلى تنظيم عملية جمع الإيرادات العامة بطريقة تحقق التوازن بين إحتياجات الدولة المالية وقدرة المكلفين على الدفع، ولا تقتصر وظيفة السياسة الضريبية على تمويل الموازنة بل تمتد لتشمل دورًا فعالاً في توجيه الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز الإستثمار والتنمية.

الفرع الأول: مفهوم النظام الضريبي وأهدافه

يعد النظام الضريبي أحد العناصر الأساسية في البنية المالية لأي دولة، حيث يشكل الأداة الرئيسية التي تُستخدم لفرض الضرائب وجمع الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام.

أولاً : مفهوم النظام الضريبي : للنظام الضريبي مفاهيم عدة منها ما يرتبط بالتنظيم الفني للضريبة وهو يمثل المفهوم الضيق، ومنها ما يرتبط بمجموعة العناصر الأيديولوجية والإقتصادية والفنية وهو ما يشير إلى المفهوم الواسع للنظام الضريبي، انطلاقاً من هذا سنعرض إلى التعاريف التالية :

يعرف النظام الضريبي على أنه مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع . (منصور و عدة، 2020، صفحة 50)

فحين يقصد بالنظام الضريبي أنواع الضرائب التي تفرض في دولة معينة في وقت معين . (سلامة ، 2015، صفحة 110)

هناك من ينظر للنظام الضريبي على أنه صياغة وترجمة عمليات السياسات ضريبية تضعها الدولة بما يتناسب ووضوعها الإقتصادي والسياسي ، بغية تحقيق الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها . (صوان و آخرون، 2022، صفحة 01)

إلا أن هناك من عرفه على أنه مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة تتلاءم مع خصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتتمثل في مجموعة برامج ضريبة متكاملة تعمل بطريقة محددة في خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدره وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مذكرة ومذكرات تفسيرية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية . (واهي ، 2012،

صفحة 137)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

ومن خلال التعاريف يمكن صياغة التعريف التالي : " النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب المحددة والمختارة من الصور الفنية والموارد تطبيقها في بيئة توافقها وذلك بواسطة القوانين والتشريعات المختلفة والتي تسعى في النهاية إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية "

ثانيا : خصائص النظام الضريبي : بعد تعرفنا على مفهوم النظام الضريبي من الواسع إلى الضيق نتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الضريبي من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة، وتمثل هذه الخصائص فيما يلي: (مؤيد ، 2006، الصفحات 13-14)

- أن يمتاز النظام الضريبي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف، حيث يختلف هدف النظام الضريبي حسب نوع النظام الاقتصادي أي من نظام اقتصادي إلى آخر، فهدف النظام الضريبي وفقا للنظام الرأسمالي يختلف عنه في النظام الاشتراكي، وستوضح هدف النظام الضريبي وفقا لكل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي في العنصر الموالي كما أن هدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول المتخلفة؛
- أن يراعى في النظام الضريبي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا يثقل عليهم بعبء الضريبة و بأسعارها المرتفعة، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بالضريبة، وفرض ضرائب تتماشى وإمكاناتهم، لتفادي الوقوع في مشكل التهرب من دفع الضريبة، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف وبالتالي نفاذه تدريجيا، إلى أن يؤثر ذلك على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي؛
- أن يتصف النظام الضريبي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة، كل حسب مقدرته أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة، كما يجب ألا يخل بقاعدة العدالة لأن الإخلال بها يؤثر على الحياة الاجتماعية؛
- أن يتسم النظام الضريبي بالوضوح من أجل استيعاب معاملة، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه؛
- أن يكون النظام الضريبي مرنا وقابلا لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها، حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائما؛
- توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة ومحاولة التقليل من التوتر والخلاف بينهما، بهدف السعي إلى تحقيق المصالحة العامة.

ثالثا: أهداف النظام الضريبي : يهدف النظام الضريبي إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة وفق خطط اقتصادية إجتماعية وسياسية ، ومن أبرز هذه الأهداف نجد : (منصور و عدة، 2020، صفحة 51)

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الإدخار وتوجيه نحو الإستثمار ؛
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية؛
- إرساء نظام ضريبي بسيط ومستقر في تشريعاته ؛

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

- إعادة هيكلة وتنظيم المصالح الجبائية ؛
- تحقيق أهداف اجتماعية وتمثل في تحقيق العدالة الإجتماعية .

الفرع الثاني: مفهوم السياسة الضريبية ومبادئها ودورها

تعتبر السياسة الضريبية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق استقرارها المالي والاقتصادي، إلا أن هاته الأخيرة تستند على مجموعة من المبادئ الأساسية التي توجه تطبيقاتها بغية ضمان تحصيل الضرائب بطريقة فعّالة ومباشرة.

أولا : مفهوم السياسة الضريبية : رغم الأهمية المتزايدة للضريبة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية إلا إن علماء المالية لم يهتموا بإيجاد تعريف للسياسة الضريبية بقدر اهتمامهم بتعريف الضريبة ذاتها وإهتمامهم بدورها الإقتصادي والإجتماعي معتبرين قرارات الدولة بشأن الضرائب هي سياسة الدولة الضريبية لا يعني ذلك عدم وجود تعريف للسياسة الضريبية حيث تعدد التعريفات و منها : (عبر البر و آخرون ، ديسمبر 2017، صفحة 372)

تعرف السياسة الضريبية على أساس أنها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث أثار معينة وتجنب الأثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع اقتصاديا وإجتماعيا و سياسيا . (الزبيدي، 2013، صفحة 42)

فهناك من أشار إليها على أنها مجموعة متكاملة من أساليب استخدام الفن الضريبي للإسهام في تحقيق الأهداف، أو مجموعه من البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية المحتملة لأحداث أثار أقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبه للإسهام في تحقيق أهداف المجتمع فقا لخطه تضعها الدولة لتسير عليها في شغونها الضريبية بغية تحقيق الأهداف المالية أو الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية.

كما أن هناك من يعرفها على أنها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والإجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. (واهي ، 2012، صفحة 137)

ومن خلال التعاريف التالية صياغة التعريف التالي : " مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقا من المذهب الاقتصادي المتبع وفي إطار النظام الاقتصادي المطبق، وفي مرحلة من مراحل التطور المجتمعي التي تعكس أوضاعا داخلية وظروفا دولية من أجل ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصصها في المجالات المتعددة التي تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية وسياسية أحيانا وثقافية".

وهاته التعاريف يتضح لنا أن للسياسة الضريبية عدة خصائص و سمات تلتخص فيمايلي : (ساطي جودت حمد الله ، 2005، صفحة 32)

- تعد السياسة الضريبية تشكيلة متكاملة من البرامج بغية تحقيق أهداف معينة؛
- تركز على أدوات ضريبية فعلية ومحتملة تنسق البرامج الموضوعية منها الإعفاءات والتخفيضات؛

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

- تعد جزء من السياسة المالية للدولة والتي بدورها تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية حيث تسعى إلى تحقيق أهدافها؛
- تهدف السياسة الضريبية إلى جذب وتحفيز الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعمال وسائلها المختلفة، ويتمثل هذا التحفيز في التدابير والإجراءات المعينة التي تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفق سياسة ضريبية معينة، بقصد منح مزايا و إتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة.

ثانيا : مبادئ السياسة الضريبية : أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة لتوجيه ضرائبها بغية تحقيق أهداف وأغراض سياسية وإقتصادية وإجتماعية تهدف السلطة العامة لتحقيقها من خلال سياستها العامة (الزبيدي، 2013، صفحة 42)، فلياسة الضريبية عدة مبادئ قسمها علماء المالية إلى قسمين يتعلق أولها بالكفاءة والآخر بالعدالة (شريف، 2009-2010، الصفحات 16-17) :

1. **مبادئ العدالة :** مفهوم العدالة الضريبية نسبي يختلف من دولة إلى أخرى، ومن طبقة اجتماعية إلى آخر كما أنه يختلف مفهوم العدالة حسب طبيعة السياسة الإقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وكذلك صعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي، لهذا يرى بعض خبراء المالية أن تحديد مفهوم العدالة الضريبية يكون بناء على مبدئين الإنتفاع والقدرة على الدفع .
2. **مبدأ الإنتفاع :** ويقضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسؤولون عن دفع تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم وما يعاب على هذا المبدأ :
 - إنه يخالف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية، فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن الإجتماعي ؛
 - صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد نتيجة قيام الدولة بمهامها .
3. **مبدأ القدرة على الدفع :** ويقضي هذا المبدأ عدم تحميل الأفراد ضرائفي تفوق قدرتهم على الدفع أي المشاركة في الأعباء على أساس المساواة في التضحية، ومما شك فيه بأن هذه الخاصية مهمة في تصميم السياسة أو النظام الضريبي فكل مخالفة لقاعدة العدالة تشكل خلل في الكيان الإجتماعي.
4. **مبدأ الكفاءة :** تكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة، لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة بآثار الضرائب ، إذا فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة بإختيار أقل الضرائب سلبية في تأثيرها على الإقتصاد القومي ذلك لأن الضرائب تستهدف أغراضا مختلفة ، لتحقيق أغراض إجتماعية و إقتصادية وسياسية .

الشكل رقم (01) : مبادئ السياسة الضريبية



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على : (شريف، 2009-2010، الصفحات 16-17)

ثالثاً : دور السياسة الضريبية : كانت السياسة الضريبية عند المفكرين التقليديين، تقتصر على تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات، فقد كانوا يحرصون على المحافظة على هذه المعادلة بدقة، نظرًا لأن أي اختلال بين الإيرادات والنفقات قد يؤدي إلى أضرار مزدوجة؛ فزيادة الإيرادات عن النفقات تثقل كاهل المكلفين بالضريبة، بينما يؤدي العجز إلى إضعاف مالية الدولة وعجزها عن تحمل الأعباء العامة للمجتمع، غير أن تطور دور الدولة واتساع نطاق تدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، صاحبه تحول جوهري في مضمون السياسة الضريبية إذ لم تعد تقتصر على تحقيق التوازن المالي فحسب، بل أصبحت تُوظف كأداة تدخلية فعالة لإصلاح الاختلالات ومعالجة حالات عدم التوازن في عدة مجالات رئيسية أهمها : (جمام ، 2009-2010، صفحة 69)

1. من الناحية الاقتصادية : أصبحت أداة تحفيزية للاستثمار وكذا الحد من حدوث مختلف الأزمات الاقتصادية كالتضخم الكساد وكذا الركود الاقتصادي.
2. من الناحية الاجتماعية : نجد الضريبة تلعب دورا فعالا في تقليل الفوارق عند توزيع الدخول والعمل على خلق مناصب عمل جديدة للتقليص من حدة البطالة قصد تخفيض الأعباء الضريبية التي يتحملها النشاط الاقتصادي، وذلك لتخفيض مجمل تكاليف الإنتاج.

الفرع الثالث: أهداف السياسة الضريبية

لكون السياسة الضريبية من الركائز الأساسية في إدارة الاقتصاد الوطني، فهي تمثل الأداة التي تعتمد عليها الدولة في تنظيم الإيرادات العامة وتحقيق التوازن المالي فلا تقتصر السياسة الضريبية على كونها وسيلة لجمع الأموال، بل تتجاوز ذلك لتلعب دورًا مهمًا في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية متعددة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية : تستخدم الضريبة لتوجيه السياسة الاقتصادية للدول، ولحل الأزمات التي قد تتعرض لها؛ وذلك بقيام الحكومات بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية، ومعالجة دورات الكساد والركود ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات الإنتاجية، ومن ذلك ما يلي : (خيري ، يوليو 2021، صفحة 525)

1. استخدام السياسة الضريبية لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية : تشجع الضريبة بعض النشاطات الإنتاجية من خلال القيام بإعفاءات للقطاعات الاقتصادية مثل قطاع السياحة والزراعة والصناعة بما يؤدي إلى زيادة الحافز علي الاستثمار في هذا القطاع، وزيادة الإنتاج في هذا النشاط.

2. استخدام السياسة الضريبية لمعالجة الركود الاقتصادي : الدوران الاقتصادية من ركود ورخاء من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، وهي بدورها تؤثر على الاقتصاد الوطني، فتستخدم الضرائب من قبل الحكومات في فترة الركود والانكماش لإنعاش الاقتصاد من خلال تخفيض ضريبة الدخل، وتخفيض معدلات الضرائب الغير مباشرة وخصوصاً تلك المتعلقة بالحاجات الأساسية للمواطنين، أما في فترة الازدهار يمكن استخدام الضريبة كوسيلة اقتصادية وذلك بتقليل الإنفاق الحكومي، ورفع الضرائب على الدخل وعلى السلع؛ لتخفيض القوة الشرائية عند الأفراد، وكبح الإنفاق الخاص، وتخفيض الضرائب على رأس المال و الإدخار لتعطي دفعا للمشاريع الإنتاجية من أجل زيادة إنتاجها وإخفاض الأسعار .

3. استخدام السياسة الضريبية لمنع التمرركز في المشاريع الاقتصادية : تسعى معظم الشركات إلى الاندماج مع بعضها مما يجعلها قوية ومحتكرة في السوق وهذا يؤدي إلى التمرركز في المشاريع الاقتصادية، ويمكن استخدام الضريبة كوسيلة لمحاربة هذا التمرركز، وذلك عن طريق فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تتجه نحو التمرركز، وفرض ضرائب في كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، مما يزيد من تكلفة السلعة المنتجة، ويحد بالتالي من التكتل في النشاط الاقتصادي حيث إن التكتل واحتكار السوق يجعل الشركة تقوم برفع الأسعار أكثر من اللازم بما يضر بمصلحة المستهلكين، كما قد يؤدي ذلك إلى رواج السلع المثلثة المستوردة كما هو الحال في البضائع والسلع الصينية التي تنافس في الأسواق المحلية بقوة وبشكل لم يسبق له مثيل، وهنا تأتي أهمية السياسة الضريبية لحماية الصناعات والإنتاج والنشاط المحلي، وذلك عن طريق فرض ضرائب عالية جداً على أنواع ومصادر البضائع المنافسة للبضائع المحلية من أجل تشجيع الاقتصاد المحلي.

4. استخدام السياسة الضريبية لتشجيع الإدخار والإستثمار : يتم ذلك باستخدام الإعفاءات الضريبية، أو تخفيض الضريبة على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي يدعم الاقتصاد الوطني، وتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية. (خيري ، يوليو 2021، صفحة 526)

5. استخدام السياسة الضريبية في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة :

- تستخدم السياسة الضريبية كأداة لمعالجة التخلف الاقتصادي من خلال وضع خطة اقتصادية شاملة، بحيث تستخدم فيها أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة هذه الظاهرة، ومنها السياسة الضريبية باستخدام الضريبة كأداة لتحقيق التنمية من خلال استخدام السياسة الضريبية ؛
- وتستخدم السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة التضخم من خلال زيادة مبلغ الضريبة بهدف امتصاص القوة الشرائية لدي الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي علي السلع والخدمات، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات ؛

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

- وتستخدم السياسة الضريبية كأداة لمعالجة مشكلة البطالة من خلال اختيار رقم مستهدف للبطالة بحيث يكون معدل البطالة الأدنى المرغوب فيه يتساوى مع معدل البطالة الاحتكاكية، ومن خلال حساب الناتج القومي الممكن، وتحديد الناتج القومي الفعلي مقارنة بالناتج القومي مما يساعد في تحديد الفجوة بينهما، ومحاول تقليلها بتخفيض معدل الضريبة أو رفع معدلها حسب الأحوال ؛
- وتلعب الضرائب دوراً هاماً في وظائف الحكومة المتمثلة في التغلب علي عدم كفاءة نظام السوق في توزيع الموارد الاقتصادية، وإعادة توزيع الدخل والثروة لدفعهما نحو التوزيع الأمثل الذي يحقق العدالة والمساواة الاجتماعية والسيطرة علي التقلبات الدورية في الاقتصاد وضمان مستوي عال من التشغيل، واستقرار الأسعار. (خيري ، يوليو 2021، صفحة 528)

ثانياً: الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية : أن الدور الاجتماعي للضريبة نادى به كل من جان جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعي" والح عليه الأديب الفرنسي فولتير، كما اشار المفكر الاشتراكي كارل ماركس إلى أهمية استعمال الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والقضاء على الطبقة في المجتمع، والاهداف الاجتماعية التي تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقها كثيرة ومتعددة أهمها: (مسيبي، 2006، صفحة 87)

1. إعادة توزيع الدخل بين الأفراد : من خلال استخدام السياسة الضريبية للشرائح الضريبية في ضريبة الدخل، كذلك فرض ضرائب عالية على السلع الكمالية والترفيهية... الخ .
2. معالجة مشكلة أزمة السكن : وهنا تستخدم السياسة الضريبية في هذا المجال الاعفاءات الضريبية على رأس المال المستثمر في قطاع الاسكان أو من خلال تخفيض الضرائب على الأراضي الموجودة بها وحدات سكنية، حيث يشجع ذلك الأفراد على بناء وحدات سكنية للاستفادة من هذا الاعفاء، كما يمكن استخدام السياسة الضريبية لحل أزمة السكن من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السكنات غير المستأجرة مما يدفع ملاكها من تأجيرها لتجنب دفع ضرائب عالية.
3. توجيه سياسة النسل: حيث تعاني كثير من الدول من مشكلة عدد السكان ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهنا تلعب السياسة الضريبية دورها ففي الدول التي تعاني من ارتفاع في عدد سكانها تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة بشكل يتناسب مع اعداد الأسرة، حيث تعرض ضريبة على المولود الثاني اعلى من الضريبة المفروضة على المولود الأول ويتم ذلك بشكل متصاعد، وأما الدول التي تعاني من نقص في عدد سكانها تخفض الضريبة المفروضة على الأفراد وتزيد من الاعفاءات الضريبية وتقديم الحوافز التي تشجع الأفراد على الانجاب، فمثلا بعض من دول أوروبا والبلدان الاسكندنافية الراغبة بتشجيع النسل تستخدم الضريبة كوسيلة في الاكثار من عدد السكان، وذلك بتقسيم الضريبة على الدخل في اجزاء متساوية بقدر عدد افراد الأسرة ومعاملة كل جزء بشكل مستقل سواء من حيث التصاعد أو من حيث الاعفاء، أو اعفاء بعض الدخل الفردية بنسبة متصاعدة مع عند الأولاد ضمن حدود معينة.
4. تجنب المظاهر الاجتماعية السيئة : كالتدخين وشرب الكحول التي تضر بصحة الأفراد ويمكن للدولة من خلال استخدام السياسة الضريبية أن تعمل على الحد من انتشارها وذلك عن طريق فرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها، وفرض ضرائب جمركية مرتفعة على استيرادها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا : الأهداف المالية : تعتبر الإيرادات المالية عصب الحياة الذي يجعل الدولة بكافة مؤسساتها تقوم بممارسة أعمالها والمقدمة للأفراد في المجتمع، حيث تساهم إيرادات الضريبة في موازنة الدولة مساهمة فعالة لا يستهان بها، مما يجعل الدول تحتم بتلك الإيرادات الضريبية ومحاوله توظيفها لخدمة السياسة الاقتصادية، وبالتالي تعتبر الحصيلة الضريبية مورد مالي لا غنى عنه لمواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدولة. (مسيحي، 2006، صفحة 86)، فيمكننا تلخيص الأهداف المالية المتعلقة بالسياسة الضريبية في العناصر الآتية : (كريم ، 2024)

1. تمويل النفقات العامة: تُعتبر الضرائب المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العامة، بما في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والخدمات العامة.
2. تحقيق العدالة الاجتماعية: تساهم السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، مما يساعد في تقليل الفوارق الاجتماعية.
3. تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من خلال استخدام الضرائب كأداة للتحكم في مستويات الطلب الكلي، يمكن للسياسة الضريبية أن تساهم في استقرار الاقتصاد الكلي.
4. تحفيز النمو الاقتصادي: يمكن للسياسة الضريبية أن تشجع على الاستثمار والإنتاج من خلال تقديم حوافز ضريبية وتخفيضات.
5. تحقيق التوازن المالي: تساعد السياسة الضريبية في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، مما يساهم في استدامة المالية العامة.

رابعا : الأهداف السياسية : قد تستخدم الدولة السياسة الضريبية لتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، سواء في علاقة الدولة مع مواطنيها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى. (زواق، 2015-2016، صفحة 95)

1. وسيلة ضغط على الحكومات وأداة للتأثير على الناخبين : فهي وسيلة تأثير متبادل بين الحكومات والمواطنين :
 - وسيلة ضغط على الحكومات عن طريق استخدام الضريبة كوسيلة ضغط على الحكومة لحملها على تطبيق أو إلغاء قرار معين أو محاولة تغيير الحكم فيها من خلال امتناع مواطنيها عن دفع الضرائب .
 - أداة للتأثير على الناخبين السياسة الضريبية خاصة في الدول المتقدمة تعد من المحاور المفصلية التي تحدد الأجهزة السياسية التي تحكم تلك البلدان، و هو ما جعلها من المواضيع الأكثر اجترارا في الحملات الانتخابية على المستويات المحلية والوطنية.
2. أداة للسياسة الخارجية والتكامل السياسي : يتضح ذلك من خلال :
 - أداة للسياسة الخارجية مثل استخدامها من قبل الدولة لتحقيق أهداف سياسية مع دول معينة، كفرض ضرائب مرتفعة أو منخفضة على منتجات دولة من الدول لتحسين العلاقات السياسية معها أو العكس؛
 - أداة للتكامل السياسي السياسة الضريبية أداة من أدوات التكامل السياسي الذي هو أساس التكامل الاقتصادي كما هو شأن دول الاتحاد الأوروبي؛ عند المقارنة بين أهداف السياسة الضريبية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

تحدها الأقدار على تحقيقها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة الحجم، و هو ما يجعل الاهتمام بهذه المؤسسات يجب أن يوضع ضمن أولويات أنشطة الحكومات.

المطلب الثاني : آليات السياسة الضريبية

تُعدّ آليات السياسة الضريبية من الوسائل الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لتطبيق سياستها الضريبية بشكل فعال، إذ تُمكنها من تنظيم كيفية فرض الضرائب، وأساليب تحصيلها، وتوزيع العبء الضريبي بصورة عادلة. وتهدف هذه الآليات إلى موازنة النظام الضريبي مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال تحقيق التوازن بين تأمين الموارد المالية اللازمة للخزينة العامة، وتعزيز العدالة الجبائية، والمساهمة في دعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفرع الأول: أدوات السياسة الضريبية

إن السياسة الضريبية أداة محورية في يد الدولة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، وتقوم على مجموعة من الأدوات التي تُستخدم لتنظيم عملية فرض الضرائب وجبايتها، تُسهم هاته الأدوات في تحديد الأسس التي تُبنى عليها القوانين الضريبية، وتختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي وأولويات السياسات العامة للدولة، مما يجعل فهمها ضرورياً لتحليل مدى فاعلية النظام الضريبي في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز النشاط الاقتصادي.

أولاً: الإعفاءات الضريبية: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وتكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة، فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائماً ويتم منح هذا الإعفاء تبعاً لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع وعادة ما يكون في بداية النشاط ويمكن أن يكون هذا الإعفاء كلياً بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعنية كإعفاء المؤسسات العاملة في الجنوب الكبير بالجزائر من الضريبة على أرباح الشركات الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري لمدة عشرة سنوات وقد يكون إعفاء جزئياً وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة كإعفاء المؤسسات العاملة في الطوق الثاني من الجنوب من 25 بالمئة من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات تبعاً لشكلها القانوني، و من أهم صور الإعفاءات الضريبية مايلي : (حسن مغربي، 2011، صفحة 95)

1. **الإعفاء الدائم :** يقصد به الإعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاولة نشاطها بصفة دائمة والهدف منه تشجيع المشاريع مثل المشاريع الاستثمارية وذلك لما لها من أهمية أو نظراً لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض.
2. **الإعفاء المؤقت :** يقصد به منح إعفاء ضريبي بصفة مؤقتة للمشاريع الاستثمارية بحيث لا يدفع المستثمر الضريبة لمدة غالباً ما تتراوح بين ثلاثة عشر سنوات، وبهذا فالإعفاءات تلعب دوراً في التأثير على الاستثمارات وكذا المساهمة في التقليل من المخاطر التي تواجه المستثمر خاصة في المراحل الأولى من المشروع وهذا يعتبر حافزاً من اجل استقطاب الاستثمار.

ثانيا :**التخفيضات الضريبية** : هي تقليص بمس الضريبة المستحقة مقابل الإلتزام ببعض الشروط والمقاييس المحددة ضمن قانون الإستثمار ،أو من خلال النظام الجبائي المتضمن في قوانين المالية السنوية ، حيث تمس هاته الإجراءات الضريبية التي تتسم بالتخفيضات الوعاء الضريبي أو المعدل الضريبي . (سعيداني و بن منصور ، جوان 2024، صفحة 164)

1. **التخفيضات الضريبية بالمعدل** : في بعض الحالات يتم تطبيق معدلات السائدة في النظام الضريبي المرجعي ،وقيمة الشكل من الإنفاق لا تعتمد على المعدل الحدي للضريبة، ولكن ببساطة قد لا يستفيد المكلف بالضريبة من المعدل الضريبي المنخفض . (مليكاوي ، 2009-2010، صفحة 06)

2. **التخفيضات الضريبية بالوعاء** : وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقة أو حزافية حسب مبلغ يحدده التشريع، وهذا ما يسمح للممول بتحقيق وفورات ضريبية ناجمة عن تغير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة، وتقليص حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا. (عفيف، 2013-2014، صفحة 38)

ثالثا :**إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة** : وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتنعاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة ، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة. (حسن مغربي، 2011، صفحة 102)

رابعا : **تأجيل الضريبة** : هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة. (حسن مغربي، 2011، صفحة 103)

خامسا :**نظام الاهتلاك** : يعرف الاهتلاك أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الإستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، وبطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك، ويعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الإستثمار، خاصة في فترات التضخم كلما اعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة إذ بفضلها تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الإهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة يبقى أن نجاح هذه الأدوات يتوقف على عاملين : (سلماني و آخرون، جانفي 2018، صفحة 146)

1. اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثمار عام تتداخل عناصره وتشابك إلى حد كبير، منها الإستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل التجاري للعملة، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم، ودرجة تطور الهياكل القاعدية ووسائل الإتصال... الخ .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

2. الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يرتبط بالمرحلة التي يمر بها الإقتصاد ، ودرجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة ، ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للإستفادة من المزايا وحوافز الإستثمار .

الفرع الثاني:محددات السياسة الضريبية

تلعب السياسة الضريبية دورًا محوريًا في توجيه الأداء الاقتصادي للدولة، وتحقيق أهدافها المالية والاجتماعية، إلا أن فعالية هذه السياسة لا تتحقق بمعزل عن مجموعة من العوامل التي تؤثر في رسم ملامحها وتحديد توجهاتها، وتُعرف هذه العوامل بمحددات السياسة الضريبية، فيُسهّم فهم هذه المحددات في توضيح أسباب التباين بين السياسات الضريبية من دولة لأخرى، ومدى قدرة كل دولة على صياغة نظام ضريبي يحقق الكفاءة والعدالة في آنٍ واحد ومن هنا تبرز أهمية دراسة محددات السياسة الضريبية باعتبارها مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة النظام الضريبي وآثاره على التنمية الإقتصادية والإستقرار المالي، فيما يلي نتناول محددات السياسة الضريبية : (برابع ، 2015-2016، صفحة 55)

أولاً : المحددات السياسية للسياسة الضريبية : وفقًا للمبادئ الأساسية للعلوم السياسية والمالية، فإن فرض الضرائب أو تعديلها أو إلغاؤها لا يتم إلا بموجب نص قانوني، يصدر بقرار سياسي على أعلى مستويات السلطة، ويعبر عن مخرجات البنية الطبقية للمجتمع وتوازنات القوى السياسية الفاعلة فيه. ومن ثم، يغدو من البديهي أن يتأثر النظام الضريبي للدولة تأثرًا مباشرًا بالأوضاع السياسية السائدة ، ويتجلى ذلك في أن التوجهات السياسية للدولة، إضافة إلى علاقاتها الإقليمية والدولية، تترك أثرًا بالغًا في تشكيل النظام الضريبي، بحيث يتم تصميم هذا النظام بما يتماشى مع الأهداف السياسية والاستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

ثانياً : المحددات الإقتصادية للسياسة الضريبية : يؤثر النظام الاقتصادي السائد في أي دولة بشكل مباشر على اختيار النظام الضريبي المناسب ومكوناته. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين تأثير النظام الرأسمالي والنظام الاقتصادي المخطط على تشكيل النظم الضريبية كما تختلف محددات هذا الاختيار بين الدول المتقدمة والدول النامية تبعًا لاختلاف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً : المحددات الإجتماعية للسياسة الضريبية : تؤثر الفلسفة الاجتماعية، ولا سيما ما يتعلق منها بمفهوم العدالة الاجتماعية، تأثيرًا واضحًا على بنية النظام الضريبي. فقد ارتبط ظهور مبدأ التصاعد الضريبي تاريخيًا بفلسفات اجتماعية تعارض التفاوت في توزيع الدخل، وتدعو إلى تضيق الفجوة بين طبقات المجتمع المختلفة.

كذلك، تلعب العادات الاجتماعية والقيم الأخلاقية دورًا بارزًا في تشكيل النظم الضريبية. ففي الدول التي تنتشر فيها أنشطة مثل ألعاب المراهنات واليانصيب والمعاملات الربوية، تحتل الضرائب المفروضة على هذه الأنشطة موقعًا مهمًا ضمن النظام الضريبي، بينما تتراجع أهميتها في المجتمعات التي ترفض مثل هذه الممارسات.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

إلى جانب ذلك، تؤثر العوامل الاجتماعية الأخرى، كالكثافة السكانية وعدد أفراد الأسرة، على ملامح النظام الضريبي ففي الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة، تميل النظم الضريبية إلى التركيز على الضرائب غير المباشرة، في حين تعتمد الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة بدرجة أكبر على الضرائب المباشرة، مع اتساع نطاق الإعفاءات الضريبية وتزايد أهميتها.

الفرع الثالث : معوقات السياسة الضريبية

إن استخدام السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف العامة للدولة لا يسلم من عوائق وعراقيل تحول دون فعاليتها واستمرارها ، بشكل من شأنها انحراف التوقعات والنتائج عن الخطط المسطرة مسبقا .

أولا :الضغط الضريبي :

تعريف الضغط الضريبي : يعبر الضغط الضريبي في عمومه عن تلك النسبة التي تقتطع من دخل الفرد المكلف بالضريبة أو من الدخل التي تتحصل عليها الدولة في شكل ضرائب ورسوم، والتي يتم توظيفها في تمويل نفقاتها ، وبمعنى آخر فهو يشير إلى تلك الاقتطاعات المنسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة والمتمثلة عادة في مستوى الدخل الفردي بالنسبة للأفراد، أو الناتج المحلي الخام PIB أو مجموع الاقتطاعات العامة والناتج الوطني الخام PNB بالنسبة للدولة. (بن دعاس، 2019، صفحة 51)

كيفية قياسه : يعتبر الضغط الضريبي مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويُعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية ، فهو يعبر عن نسبة الاقتطاع الضريبي منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الكلية الناتج المحلي الخام، مجموع الاقتطاعات العمومية). ويتم احتسابه تبعا للعلاقة الآتية: (طاطا ، ديسمبر 2022، صفحة 156)

بحيث أن:

معدل الضغط الضريبي = مجموع الاقتطاعات الضريبية / الناتج المحلي الخام

المعدل الإجمالي للاقتطاعات الإجبارية =

(مجموع الاقتطاعات الضريبية + مجموع اشتراكات الضمان الاجتماعي)/ الناتج المحلي الخام

ويتيح استخدام هذا المعدل القيام بعدة قراءات وتحليلات اقتصادية بالرغم من غياب معدل مرجعي يستند إليه في المقارنة، لعل أبرزها التعبير عن حجم الثقل الذي تحده الاقتطاعات الإجبارية على الأفراد، والأعوان الاقتصاديين، والاقتصاد ككل. وفي ظل غياب معدل مرجعي يتم الاستناد إلى المعدل النموذجي الذي حدده الاقتصادي الأسترالي كلارك بنسبة 25%، والذي يأخذ بعين الاعتبار الاقتصاديات المتقدمة فقط ويهمل الحالات الاستثنائية للدول التي تشهد حروبا وأزمات، بحيث أن الضغط الضريبي غالبا ما يكون منخفضا بالدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. كما يرتبط المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام اقتصاديا هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، أما من الناحية المالية فهو المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها، ويربطه آخرون بالمعدل الذي يتناسب مع مستوى قبول الأفراد له. (طاطا

، ديسمبر 2022، صفحة 157)

ثانيا : الغش الضريبي :

● **تعريف الغش الضريبي :** حاول الفقهاء إيجاد تعريف جامع مانع للغش الضريبي، فمنهم من عرفه بأنه تخلص المكلف من دفع الضريبة المفروضة عليه كلياً أو جزئياً، دون أن ينقل عبثها إلى الغير وعرفه البعض على أنه محاولة المكلف بالضريبة عدم الوفاء بالتزامه متخذاً بذلك موقفاً مخالفاً لقانون الضريبة، ولا يخلو الأمر سواء كانت مخالفة صريحة ومقصودة تنطوي على سوء نية المكلف، أو كانت مخالفة نتيجة لعدم إدراك المكلف بمسؤوليته وجهله القانون ، كما عرفه جانب آخر من الفقه على أنه محاولة المكلف بالضريبة عدم دفعها بإخفاء بعض العناصر كلياً أو جزئياً، واستعمال طرق احتيالية أو غش لعدم دفع الضريبة في أي مرحلة من مراحلها كما ويرى جانب آخر من الفقه، أنه جريمة يقرر القانون عقاباً على ارتكابها، وهي كل فعل أو امتناع يترتب عليه إخلال بمصلحة الضريبة. (بوعزم، 2020، صفحة 148)

● **أسباب الغش الضريبي :** إن النظر الدقيق في الغش الضريبي ومعرفة أسبابه ودوافعه أمر في غاية الأهمية فعلى الرغم من أن أسبابه كثيرة ومتعددة تختلف باختلاف التشريعات المالية و الأوضاع السائدة في المجتمع إلا أننا نذكر منها: (طالبي ، 2009، الصفحات 63-64)

— **الأسباب الاقتصادية:** تشكل الأوضاع الاقتصادية دوراً في الغش الضريبي فتتناسب مقاومة المكلفين عكساً والحالة الاقتصادية، في وقت الازدهار والرخاء الاقتصادي ويفع وقت الكساد والضعف، إذ أنه من الواضح أن الأزمات المالية والاقتصادية للمكلف تجعله يتمادى في التملص والتهرب جزئياً أو كلياً في حين نجد أن بعضاً من ذوي الدخل البسيطة يسددون المستحقات الضريبية بصورة سليمة.

— **الأسباب السياسية:** إن النظام الضريبي يعكس الطبيعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع وتكمن أهميته في حاجة الدولة إلى موارد مالية تواجه بها السياسة الاتفاقية العامة، فزيادة الاقتطاعات لتجسيد سياسة اقتصادية واجتماعية كثيراً ما تنافي رغبات وطموحات المجتمع، وتجعل المكلفين يحاولون بشكل من الأشكال محاولة التملص من هذه الاقتطاعات رغبة منهم في عدم التجسيد لاعتقادهم بعدم رشاد هذه السياسة، فتزداد مقاومتهم كلما فقدوا ثقتهم في السلطة

— **الأسباب الأخلاقية:** تعتبر تصرفات وسلوكيات العنصر الضريبي (الفردية والجماعية) أحد أسباب الغش الضريبي، فكلما زادت درجة الوعي الضريبي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين قل الغش، وكلما كان الوعي ضعيفاً كان الباعث النفسي إلى التهرب قوياً وملموساً، ويقصد بالوعي مدى قناعة المكلف بتسديد ما عليه من التزامات اتجاه الإدارة الضريبية، لذا توجب على الإدارة الضريبية أن تعمل على بناء جسور الثقة بينها وبين العنصر الضريبي ذلك لما له من أثر على تحسين العلاقات و بالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

المبحث الثاني : مدخل عام للإستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي، إذ يُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال ضخ رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات المحلية. كما يُوفر فرص عمل ويحسن البنية التحتية. ورغم أهميته، يواجه هذا النوع من الاستثمار تحديات تختلف باختلاف البيئات الاقتصادية والسياسية، ما يجعل فهم آلياته وتوجهاته ضرورياً لتقدير أثره على الدول المضيفة.

المطلب الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية ومصادر تمويل التنمية، لما يوفره من رؤوس أموال، فرص عمل، ونقل للتكنولوجيا والخبرات. ويمتاز بارتباطه الوثيق بالاقتصاد الحقيقي من خلال سيطرة المستثمر الأجنبي على مشاريع إنتاجية أو خدمية داخل الدولة المضيفة. وتكمن أهميته في دوره المحوري في دعم النمو والتنمية المستدامة، وسط تنافس دولي متزايد على استقطابه.

الفرع الأول : مفهوم الإستثمار وأهدافه

شكّل الإستثمار عنصراً أساسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يساهم في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو مشاريع إنتاجية وخدمية تُعزّز من طاقة الاقتصاد الوطني.

أولاً : مفهوم الإستثمار : لقد عرفه علماء المالية (سليمان ، 2009 ، صفحة 33):

يعرف على أنه توظيف الأموال بوجود واحد أو أكثر يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة .

و قد تم تعريفه أيضا : بأنه توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك وله نوعان :

• إستثمار غير مباشر أو الإستثمار المحفظي : يكون في الموجودات المالية .

• إستثمار مباشر : ويكون في الموجودات الرأسمالية أو الملموسة .

ثانياً : أهداف الإستثمار : لأي عمل استثماري أهداف ، وقد تختلف تلك الأهداف من عمل استثماري إلى آخر غير أنها مهما

اختلفت فإنها في الغالب تنحصر ضمن أربعة أهداف رئيسية : (طوقان ، 2018 ، صفحة 15)

1. تحقيق عائد مناسب على رأس المال : والعائد المناسب لا يتمثل بمبلغ محدد أو نسبة ثابتة لكل المشاريع الاستثمارية، بل

يختلف معدل العائد باختلاف المشروع من حيث:

- خطة عمل المشروع صناعي أو تجاري أو زراعي أو خدمي ؛
- حجم المشروع، من حيث رأس مال المشروع المستثمر ؛
- تنوع خطوط الإنتاج فبعض المشاريع لها أكثر من خط إنتاجي واحد.

2. **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية** : أن أي أصل من الأصول لا يتم استثماره، يجعلنا نواجه خسارة الفرصة استثمارية لم تستغل، أما لو تحدثنا عن الأموال السائلة فهي أصول يعتبر إبقاؤها دون استثمار يعتبر خسارة فرد مزدوجة فالخسارة الأولى هي إذا لم تستثمر المال في إحدى الفرص الاستثمارية المتاحة فإن ذلك يعتبر خسارة لهذه الفرصة الاستثمارية المتاحة، وأما الخسارة الثانية فهي ما سيصيب الأموال من الخفاض لقيمتها الشرائية عند حصول ما يسمى بالتضخم الذي يؤدي إلى فقدان الأموال الجزء من قيمتها بسبب ارتفاع أسعار السلع .

3. **الإستفادة من العائد في زيادة حقوق الملكية** : أن أي مشروع استثماري يكون له رأسمال مستثمر فيه، سواء كان هذا المشروع مملوك من شخص واحد أو من عدة أشخاص، وإن رأسمال أي مشروع يعتبر البند الأول في حقوق الملكية، كما أن أية أرباح يحققها المشروع على رأسماله تزيد في حقوق الملكية بعد إضافتها أو إضافة جزء منها إليها خاصة عندما يتبنى المشروع الاستثماري سياسة مالية معينة تهدف إلى عدم القيام بتوزيع الأرباح المتحققة على الشركاء، أو أن يتم الاحتفاظ بجزء منها على الأقل.

4. **ضمان تدفق نقدي مستمر** : إن أي عملية استثمار لأي رأسمال، يعني بالضرورة عملية وضع هذا المال في دورة تشغيلية تبدأ بضخه وتنتهي بعودة تدفقه إلينا من جديد لأنه مهما كان نوع المشروع الاستثماري الذي نريد أن نوظف فيه أموالنا .

الفرع الثاني : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، لما يوفره من رؤوس أموال، نقل للتكنولوجيا، وتعزيز للقدرات الإنتاجية. ويتمثل في توظيف مستثمر أجنبي أمواله بمشاريع داخل دولة أخرى مع امتلاك قدر من السيطرة. وتنوع أشكاله وفقاً لأهداف المستثمرين وظروف البيئة الاستثمارية، مما يجعل فهمه ضرورياً لتقدير أثره على الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

أولاً : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر : وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتعريفات متعددة منها : (العذاري، 2016، صفحة 55)

يعرف على إنه عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أم لا امتلاكه أسهم إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف».

كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه عملية توظيف الأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيضة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة.

وعرفته منظمة التجارة العالمية WTO بأنه الاستثمار الحاصل عندما يقوم مستثمر مستقر في بلد ماء البلد الأم Home country - بأصل موجود في بلد آخر - البلد المستقبل - Host country مع وجود آلية لديه في إدارة ذلك الأصل.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

فقد عرفه صندوق النقد الدولي بأنه : "الاستثمار الذي يتم الحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي خلاف اقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحث في القيام بدور فعال في إدارة المشروع. (الغرباوي، 2020، صفحة 120)

ويعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه " تكوين منشأة أعمال جديدة -خاصة أو مشتركة- أ توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى .

ويمكن تعريفه أيضا على أنه تحويلات من الخارج في صورة نقدية أو عينية أو كليهما، بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي، إداري، في الأجل الطويل بهدف التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري كليا أو جزئيا، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح." (صالح، 2019، صفحة 26)

وبشكل عام هناك من نظر للإستثمار الأجنبي المباشر من منظور أنه المال الوافد إلى دولة غير دولته بقصد الحصول على الربح . (جويدة، 2017، صفحة 24)

ومن خلال التعاريف المشار إليها يمكننا عرض خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر في النقاط الآتية : 70 (محمود، 2022، صفحة 70)

- سهولة الدخول والخروج إلى الدولة المضيفة والأسواق المستهدفة ؛
- يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية؛
- سهولة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها حيث قد تنسحب بصورة مفاجئة نتيجة عدة عوامل؛
- ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المالية الدولية أو الأوراق المسجلة في أسواق مالية أجنبية بالنسبة للمستثمر؛
- الهدف الرئيسي للاستثمار الأجنبي غير المباشر هو تحقيق أرباح وعوائد أكثر من العوائد في السوق المحلي ، مع تخفيض المخاطرة من خلال هذا التنوع.

ثانيا : أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر: يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع والفوائد الإقتصادية التالية : (السمراي ، 2002، صفحة 36)

- يمثل الاستثمار الأجنبي مصدراً مستداماً لتوفير العملات الصعبة ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل الخطط التنموية والبرامج الاقتصادية طويلة الأجل ؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تحفيز الأفراد على المساهمة في المشاريع الاستثمارية القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة داعمة لها، مما يؤدي إلى نشوء طبقة جديدة من رواد الأعمال المحليين ؛
- يُعد الاستثمار الأجنبي وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا، حيث يُتيح للدول المضيفة إمكانية الوصول إلى التقنيات الحديثة والمتطورة، لاسيما في القطاعات الصناعية التي تعتمد على الابتكار والتطوير المستمر ؛

- تُسهم الشركات الأجنبية العاملة في الدول المضيفة في تنمية الموارد البشرية المحلية، من خلال تدريب العاملين على أحدث المهارات التكنولوجية والممارسات الإدارية، مما يؤدي إلى نقل المعرفة والخبرات إلى السوق المحلي عند انتقال هؤلاء العاملين إلى الشركات الوطنية.

الفرع الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

يتجسد الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة أشكال منها :

1. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر : تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمار تفضيلاً لدى المستثمر الأجنبي، غير أن الكثير من الدول المضيفة تتردد كثيراً أو ترفض في بعض الأحيان التصريح بهذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي لتملك كامل لمشروعات الاستثمار، وهذا و ذلك لما لهذا الوضع من آثار ونتائج قد تؤدي إلى التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار السياسية على الصعيد الدولي والمحلي. (يعقوبي و قمار، 2018، صفحة 02)

2. الاستثمار الأجنبي المشترك: يعرف على أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد إلى الإدارة الخبرة، براءة الاختراع، العلاقات التجارية، فهذا النوع من الاستثمار يقوم على مشاركة رأس مال أجنبي الرأس مال وطني في ذات المشروع منذ بداية المباشرة فيه أي في التاريخ المتفق عليه، سواء كان بالضغط من قبل الدول المضيفة أو بسبب رغبة كل من الطرفين في حصول هذه الشراكة. (أوسير ، 2005، صفحة 100)

3. الشركات المتعددة الجنسية : تعتبر الشركات للتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبر من سلع وخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة، كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، فتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر وقد ازداد دورها هذا مع تعاضم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، بحيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد بها. وهكذا تراجعت العقبات التي تعترض سبيل المشاركة والتحالف الإستراتيجي عبر الحدود، ولم يعد يلزم نقل الخبراء من مكان لآخر ولا استعمال العديد من العمال في البلد المضيف، بل صارت الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد خبرات ومهارة مسيرين موجودين في الشركة الأم، الذين يقومون بتوجيه عمل الفروع عن بعد، ويمكن أخذ فكرة عامة عن وزن وأهمية الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر بالقول بأن عدد هذه الشركات بالعالم قد ارتفع من 33600 شركة أم لها 174900 فرع سنة 1990 إلى 65000 شركة أم لهما 850000 فرع خلال سنة 2001 ، وقد ساهمت هذه الشركات في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً من 203.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 865 مليار دولار سنة 1999 منها 208 مليار دولار للدول النامية. (زغدار ، 2004، صفحة 160)

المطلب الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر- الدوافع ،المحددات ،المعوقات -

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة أساسية لدعم النمو الاقتصادي في الدول، إذ تسعى الشركات العالمية إلى دخول أسواق جديدة أو الاستفادة من الموارد والإمكانات المتوفرة، وهو ما يشكل دافعاً رئيسياً لهذا النوع من الاستثمار. وتلعب المحفزات دوراً مهماً في جذب رؤوس الأموال، مثل الاستقرار السياسي، توفر البنية التحتية، الإعفاءات الضريبية، وسهولة الإجراءات الإدارية. في المقابل، تواجه هذه الاستثمارات معوقات تعرقل تدفقها، من أبرزها البيروقراطية، ضعف الإطار القانوني، غياب الشفافية، والمخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي.

الفرع الأول : دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الأستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب وإستقبال هذا المستثمر ، ونعرض فيمايلي أهم الدوافع للطرفين : (السمراي ، 2002 ، صفحة 76)

1. دوافع المستثمر الأجنبي : يمكن عرض أهم دوافع المستثمرين الأجانب من خلال العناصر الأساسية التالية :

- طبيعة النشاط الإقتصادي والتجارة ؛
- الرغبة نحو زيادة العوائد والمبيعات من جهة وخفض المخاطر من جهة أخرى
- تحسين الموارد وضمان توفيرها ؛
- الاستفادة من المزايا المكانية ؛
- حماية أسواق المستثمر والرغبة في النمو والتوسع ؛
- السياسة الإقتصادية لدولة المستثمر الرغبة في الهيمنة .

2. دوافع البلد المضيف : تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أصبحت تتنافى

عليه حتى تلك الدول التي اتخذت موقفا معاديا لهذا النوع من الاستثمار خلال العقود السابقة ستينات وسبعينات القرن العشرين وهذا يعود هذا إلى أسباب عديدة تتنوع بتنوع الدول واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها. وفيما يلي عرض أهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية:

- سد فجوة الادخار الاستثمار ؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات ؛
- زيادة تراكم في الرأسمال الثابت والإنتاج الوطني ؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية الأجنبية ؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ؛
- تخفيض مستوى البطالة ؛
- نقل التكنولوجيا الحديثة.

سعيًا من جانب الدول المضيفة لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف أوجه النشاط، فهي تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لهؤلاء المستثمرين لتشجيع الاستثمار وبخصوص الحوافز المقدمة من الحكومات يجدر الذكر أنه من الخطأ القول أن التعدد والتنوع في الحوافز والتسهيلات والامتيازات المتاحة للمستثمرين يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو رفع جاذبية الدول المضيفة، ففي بعض الحالات نجد إحدى الدول المضيفة المضيفة تقدم أنواع كثيرة من التسهيلات والامتيازات والضمانات وبالرغم من هذا نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي فيها محدود للغاية ومن بين هاته

المحددات نذكرها :

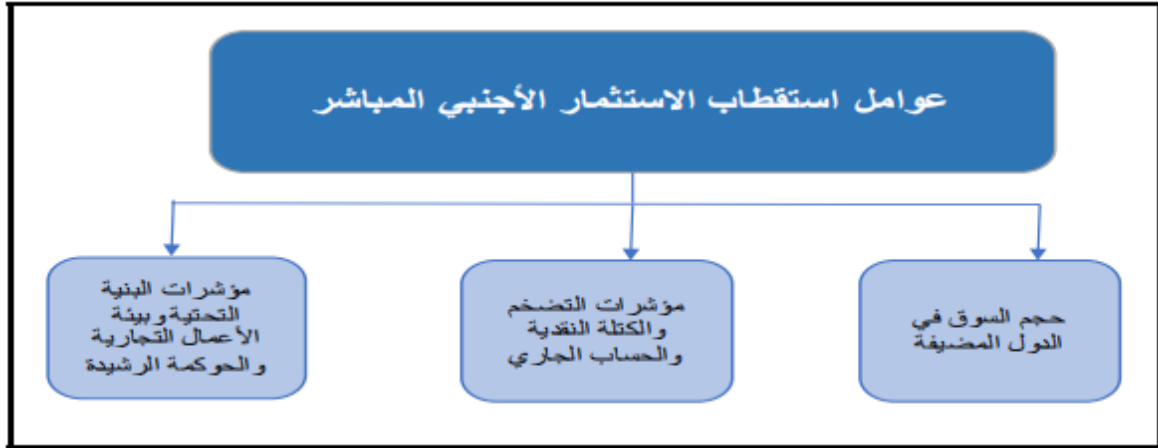
- 1. درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم :** أحد العوامل الرئيسة في جذب الاستثمارات، خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمات خارج حدود الدولة المضيفة. وبالتالي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري مؤثراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. (برايح ، 2015-2016، صفحة 35)
- 2. القوة التنافسية للاقتصاد المحلي :** تقاس بمعدل نمو الصادرات، فعندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد المحلي، وبالتالي كان هذا الأخير جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.
- 3. حجم السوق وإحتمالات النمو :** أحد أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالناتج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان أو بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلعب حجم السوق دوراً هاماً في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمات، وكذلك إمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساعد حجم السوق على استقطاب المستثمرين الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواء التجارية والصناعية والزراعية والخدمات، وهذا يعني أن اقتصاديات السوق الكبيرة تجذب المستثمرين. إضافة إلى أن الأسواق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفر المزيد من فرص الربح. (مُجد و آخرون، 2022، صفحة 10)
- 4. قوة الاقتصاد المحلي :** يقاس من خلال مؤشرين هما معدل النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد المحلي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وكذلك معدل التضخم، كلما انخفض دل ذلك على جاذبية الاقتصاد المحلي للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح.
- 5. جودة البنية التحتية :** فحالة البنية التحتية تؤثر تأثيراً كبيراً على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل إمدادات الكهرباء، وشبكات النقل من الطرق والموانئ والمطارات وخطوط السكة الحديد، وشبكات الاتصالات وإمدادات النفط والغاز. (صالح، 2019، صفحة 45)
- 6. الاستقرار السياسي :** حيث يعد من أبرز محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويلعب دوراً هاماً في توفير المناخ الاستثماري الملائم. ومن أكثر المخاطر التي تواجهها الاستثمارات الأجنبية مخاطر إلغاء العقود المبرمة بينها وبين الدولة

- لأسباب سياسية، ومصادرة الحكومة للمشروعات الأجنبية أو تصفيتها من خلال الاستيلاء عليها دون تعويض مادي أو تأميمها بتحويلها إلى ملكية عامة ، ولذا يجب على الدول النامية طمأنة المستثمرين الأجانب عن طريق النص صراحة في قوانينها على أنه لا يجوز تأميم الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها أو الحجز عليها، ما لم يقيم المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد أو الإضرار بالمصالح القومية ويكون ذلك بناء على حكم قضائي. (صالح، 2019، صفحة 45)
- 7. الإطار التشريعي والقضائي :** فالمستثمر الأجنبي لن يقدم على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توافرت له الحماية القانونية الكافية، ويتعين على الدول المضيفة أن تعامل الاستثمارات الأجنبية على أسس واضحة، تشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار، بدءا بطرق استقطابه، ومرورا بمعاملته وحمايته، وانتهاء بتصفيته. ذلك أن قرار الاستثمار في دولة ما لا يتوقف على مجرد تمتعه ببعض المزايا، ولكن على المنهج القانوني الذي تعامل به الدولة الاستثمار الوافد إليها.
- 8. النزاهة والشفافية القانونية والإدارية :** فوجود البيروقراطية والفساد الحكومي يمثل تهديدا للمستثمرين حيث يصعب عليهم التعامل في البلدان التي ينتشر فيها الفساد المالي في صورة طلب مدفوعات خاصة أو رشاي متعلقة بتراخيص الاستيراد والتصدير، أو الفساد في صورة تعيين الأقارب أو خدمة مقابل خدمة. (صالح، 2019، صفحة 46)
- 9. رأس المال البشري والعمالة المؤهلة :** فوجود العمالة الماهرة يعد من العوامل الهامة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخصوصا إذا كانت منخفضة التكلفة مقارنة بدول أخرى، ففي ظل انتشار عمليات الإسناد الخارجي لبعض الأنشطة أو المراحل الإنتاجية كثيفة العمل والتي لا تتطلب قدرا كبيرا من التكنولوجيا، أصبحت دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الأفريقية مواقع خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية متأثرة بعوامل انخفاض تكلفة الأيدي العاملة.
- 10. النظام التعليمي :** فتحسن مستوى التعليم في الدولة يشير إلى قدرة قوة العمل المحلية على المنافسة الدولية، وعلى إمكانية رفع إنتاجيتها، مما يعد حافزا لجذب المزيد من التدفقات الواردة، كما أن ارتفاع نسبة الأمية قد يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات وخصوصا التي تتطلب قدرا معينا من المعرفة الفنية. (صالح، 2019، صفحة 47)
- بالإضافة إلى : (بعلوج ب.، جوان 2006، صفحة 73)
- 11. الحوافز المالية:** ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إئتمانات ضريبة الاستثمار ، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حوافز التصدير والحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار، إضافة إلى إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة على الدخل .
- 12. الحوافز التمويلية:** وهي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر وقد تكون في شكل إعانات حكومية يمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسوية المرتبطة بالمشروع الاستثماري، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، إضافة إلى تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة على القروض.
- 13. الحوافز الأخرى:** تمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها ومن أمثلتها :
- عدم وضع أي قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

- تخفيض الرسوم أو الإعفاء منها كلياً والخاصة باستخدام واستغلال منافع المرافق العامة كالمياه والكهرباء وغيرها، كذلك تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة لمشروعات الاستثمار.
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة .
- السماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة .

الشكل رقم (02) : محددات الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر



المصدر : (إسماعيل و قاسم ، يونيو 2017 ، صفحة 20)

الفرع الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي : (عبو، 2008 ، صفحة 71)

- غياب البيئة الاستثمارية المناسبة، كعدم توفر الاستقرار السياسي، الاقتصادي والأمني، الذي يشكل سبباً هاماً من أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية.
- ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم.
- نقص قوانين تشجيع الاستثمار، التغيير وعدم استقرار التشريعات.
- عدم اتساع السوق المحلي، وغياب فرص الاستثمار الجيدة.
- ضعف الخدمات الملحقمة بالعملية الإنتاجية كالنقل، التوزيع الغاز المياه.

المبحث الثالث : تأثير السياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية واشتداد المنافسة بين الدول، تبرز الحاجة إلى دراسة تأثير السياسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبارها عاملاً حاسماً في توجيه قرارات المستثمرين. فالعلاقة بين مستوى الحوافز أو الأعباء الجبائية ورغبة المستثمرين في دخول أسواق معينة أصبحت أوضح من أي وقت مضى، حيث تُعد السياسات الضريبية أداة استراتيجية تلجأ إليها الدول لتحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير بيئة ضريبية مستقرة، واضحة ومحفزة.

المطلب الأول : الآثار الإيجابية للسياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر

للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستثمارات سواء الأجنبية والمحلية والتي من شأنها أن تعمل على تسهيل وتشجيع تدفق هذه الاستثمارات، وذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية التي تفرض على هذه الاستثمارات، سواء كان ذلك عن طريق إزالة العوائق الضريبية التي تعترض طريقها، أو من خلال تخفيف عبء الضريبة المفروضة عليها بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات. (برابح ، 2015-2016، صفحة 84)

الفرع الأول : مفهوم الحوافز الضريبية وأهدافها

تعد الحوافز الضريبية من بين الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية وتحفيز الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، ويكمن دور هذه الحوافز في قدرتها على التأثير في قرارات المستثمرين، وتوجيه رأس المال نحو أهداف استراتيجية

أولاً : مفهوم الحوافز الضريبية: تعرف الحوافز الضريبية على أنها :

نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإدخار أو الإستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكاليفية للإقتصاد وزيادة الدخل الوطني نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، فالحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالإستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز . (زيدان ز.، 2022، صفحة 153)

كما تعرف أيضا على أنها : " إجراء خاص وغير إجباري لسياسة إقتصادية ، تستهدف الحصول عن المستثمرين المستهدفين على سلوك معين يوجه إهتماماتهم إلى الإستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة إستثماراتهم فيها من قبل ، مقابل الإستفادة من إمتياز أو إمتيازات معينة . (يحي ، 2006-2007، صفحة 21)

فهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التشجيعي ، تستخدمها الدولة لصالح فئات معينة بغرض توجيه نشاطهم . (بوقفة و رزيق ، 2013، صفحة 196)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعاريف المقدمة نستخلص أن الحوافز الضريبية ما هي إلا مجموعة من الإمتيازات التي تقدمها الدولة بغية تشجيع الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية بقطاع معين في إطار التنمية ، وذلك بشروط و ضوابط محددة و معينة يلتزم بها المستفيدون .

ثانيا : أهداف الحوافز الضريبية : يمثل الهدف من الحوافز الضريبية في الأتي : (الأطرش، 2017، صفحة 157)

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الالتزام بما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية سواء عن طريق توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني، أو إلى مناطق محده من إقليم الدولة حسب ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية ؛
- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في أرضها بدلاً من تحويلها إلى الخارج ؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية وذات التكنولوجيا المتقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين، والحد من مشكلة البطالة ؛
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة المنتجات تامة الصنع.

الفرع الثاني : ضوابط الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر

لدول الجالبة للإستثمارات الأجنبية حوافز واعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب لجذبهم للإستثمار في هذه الدول دون غيرها، حيث تتسابق الدول في هذا المجال، وذلك للاستفادة من مردود لإستثمار الأجنبي المباشر الواضح على الاقتصاد ككل. (العرقوبي ، 2024 ، الصفحات 10-11)

ولكن يجب على الدولة عند تقريرها للحوافز الضريبية مراعاة مجموعة من الضوابط وهي :

- تحديد المستثمرين المستفيدين من الحوافز الضريبية، ويعني ذلك وعي واضع للسياسة الضريبية في الدولة بنوعية نشاط الإستثمار الأجنبي الذي سيشجعه من خلال منحه هذه الحوافز أو تلك الإعفاءات، ومدى أهميته أو حاجة الدولة لهذا النشاط الإستثماري، وكذلك في أي مرحلة من مراحل المشروع الإستثماري تعطى هذه الحوافز، حيث يمكننا التمييز بين أربعة مراحل على النحو الأتي :

— المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الإنتاج بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف قرارها على ضرورة فرض تعريفية جمركية خاصة بالنسبة للسلع التي ستقوم بإنتاجها في حالة ما إذا كان إنتاجها سيوجه للسوق المحلي هنا لا بد أن يعي واضع السياسة الضريبية أن أي حافز آخر بعد معرفنا لهذه الضمانات الضريبية.

— المرحلة الثانية : مرحلة الإنتاج وهنا ضرورة التركيز على الحوافز التي من شأنها خفض التكاليف بالنسبة للمستثمرين الذين يهمهم هذا الخفض أكثر مما يهمهم وجود الحافز في مرحلة تالية، هذا شأن المشروعات المتجهة أساسا للتصدير ويهمها خفض نفقة الإنتاج حتى يمكنها المنافسة في الأسواق الخارجية لذا يهم هذا المستثمر خفض الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج أو خفض الضرائب على رواتب العاملين وغيرها.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

– المرحلة الثالثة : مرحلة الحصول على الإيراد : بعكس الحالة السابقة قد يكون هناك مستثمر لا يهيمه خفض التكاليف، طالما أنه يعرف أن منتجاته ستباع في السوق المحلية بالثمن الذي سيحدده ، حيث أن الحافز الأكثر أهمية له يكون في مرحلة الحصول على الإيراد، حيث يأخذ الحافز صورة الاعفاء الضريبي الكامل أو شبه الكامل.

– المرحلة الرابعة : مرحلة ما بعد الحصول على الإيراد : حيث تظهر أهمية الحوافز في هذه المرحلة في الحالات التي يتوقف فيها منح الحافز على اداء المشروع في الفترة السابقة ، وهذا يرتبط بالمشروعات التي لم تنشأ بغرض الاستفادة من الإعفاءات المقررة لفترة محدودة ، وتصفية المشروع عند نهاية هذه الإعفاءات ، بل أن هذه المشروعات أنشئت لتبقى وتستمر بغض النظر عن الاعفاءات، حيث يؤدي منح الحوافز لها لهذه المشروعات على تحفيزها للاستثمار والتوسع أكثر واستثمار أرباحها في هذا البلد وعدم الانتقال.

- تحديد فترة الصلاحية للحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمارات الاجنبية حيث تعتمد صلاحية الحوافز الضريبية على طبيعة البرامج والأهداف المرجوة، حيث قد تكون قصيرة الأجل وذلك لتحفيز الاستثمار السريع ، أو طويلة الأجل لتعزيز الاستدامة والنمو المتواصل ؛
- تحديد القيمة الحدية للحوافز الضريبية التي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها وتكون عادة بنسبة مئوية في حالة الإعفاء الجزئي من الضرائب ؛
- تتطلب الحوافز الضريبية وجود آليات مراقبه فعالة وتقييم دوري مستمر لقياس أداء الحوافز وتحقيقها للأهداف المرجوة، حيث يمكن ضبط الحوافز بناء على نتائج التقييم ويتطلب ذلك قيام المستثمرين المستفيدين من الحوافر الضريبية بتقديم تقارير دورية وشفافة حول استخدام الحوافر وتأثيرها على النتائج المالية والاقتصادية للشركات والأفراد والمناطق ؛
- توجيه الحوافز الضريبية إلى المجالات والمناطق التي تهدف الدولة إلى تحقيق التنمية فيها ويشمل ذلك التصنيع و التكنولوجيا والابتكار، وكذلك المناطق والأقاليم الأكثر حاجة إلى هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية فيما كالمناطق والأقاليم النامية والصحراوية ؛
- التنسيق بين أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة النفقات العامة والأخذ في الاعتبار أن الحوافز الضريبية تؤثر على الناتج المحلي للدولة، وذلك بتخفيض أهم مصادر الإيرادات العامة المتمثل في الضرائب ، لذلك لا بد من التأكد من تحقيق هذه الحوافز للهدف الذي صممت لأجله، وكذلك البحث عن بدائل أخرى لتغطية القصور الذي سببه هذه التخفيضات والاعفاءات الضريبية في الموازنة العامة للدولة.

الفرع الثالث : أنواع الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر رافعة للتنمية الاقتصادية من خلال دعمه للإنتاج وخلق فرص العمل. وتسعى الدول إلى استقطابه عبر حوافز متعددة، أبرزها الحوافز الضريبية، مثل الإعفاءات والتخفيضات والتأجيلات، خاصة في المناطق الاقتصادية الخاصة. غير أن هذه الامتيازات تخضع لضوابط قانونية واقتصادية لضمان التوازن بين جذب الاستثمار والحفاظ على الإيرادات العامة والامتثال للاتفاقيات الدولية. (عبيده، 2019، صفحة 14)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: التخفيضات الضريبية : هو عملية إخضاع المؤسسة أو قطاع معين المعدلات ضريبة أقل من المعدلات السائدة و يكون في شكل تخفيض معدل الضريبة أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط.

1. ترحيل الخسائر : وهو أحد أهم صور الحوافز الضريبية التي يسمح من خلالها للشركات بترحيل خسائرها من سنة إلى أخرى لمدة معينة أو مفتوحة، حيث يساعد هذا الحافز الشركات على تخفيف العبء الضريبي، والاستفادة من الخسائر التي تكبدتها في السنوات التي لم تحقق فيها أرباحاً ، وفيما يلي بيان لأهم أنواعه.

- **ترحيل الخسائر للأمام :** حيث يسمح للشركات بناءً على هذا النوع بترحيل خسائرها إلى السنة أو السنوات القادمة، بحيث يتم خصم الخسائر من الأرباح المستقبلية مما يقلل من العبء الضريبي في تلك السنوات ، وتتم هذه العملية عن طريق قيام الشركة بتسجيل خسائرها في الإقرار الضريبي للسنة الحالية وتحتفظ بها لترحيلها للسنة أو السنوات المستقبلية وعند تحقيق الأرباح في السنة أو السنوات المستقبلية يتم خصم الخسائر التي تم ترحيلها في تلك السنة .
- **ترحيل الخسائر إلى الخلف :** حيث يسمح للشركات بناءً على هذا النوع بترحيل خسائرها الحالية الى سنوات سابقة ، حيث تخصم الخسائر الحالية من أرباح السنوات السابقة، مما يستدعي رد جزء من الضرائب التي دفعتها الشركات في السابق، وتتم هذه العملية عن طريق قيام الشركة بتسجيل خسائرها في الإقرار الضريبي للسنة الحالية وتقوم بتعديل الإقرارات الضريبية للسنوات السابقة لتضمن هذه الخسائر حيث تتلقى الشركة استرداداً للضرائب المدفوعة في السنوات السابقة.

2. الإهلاك المعجل : ويقصد به السماح للمشروعات بإهلاك أصولها الرأسمالية في وقت أقل من العمر الافتراض أو العمر المعتاد لإهلاكها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة أي أنه إجراء ضريبي يسمح للشركات بزيادة معدل خصم التكلفة الرأسمالية في السنوات الأولى من عمرها الإنتاجي، حيث تقوم طريقة الإهلاك المعجل على مبدأ تقصير حياة الأصل، حيث يسمح للمستثمر "الممول" بالمطالبة بنسبة إهلاك أكبر بحيث يستهلك أصوله في وقت أقل من العمر المقدر لها ضريبياً، ومن ثم يقلل من الضرائب المستحقة على هذه الأصول و الجدير بالذكر أن نظام الإهلاك المعجل كحافز ضريبي ، يحقق فوائد هامة للدول الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر حيث يؤدي إلى اندفاع الإستثمار إلى اعلى من خلال التأثير على عائد الإستثمار معدل الربح، وخاصة في المشروعات الإنتاجية، وذلك لأنه لكي يستفيد المستثمر الاجنبي استفادة أكبر من هذا الحافز، عليه أن يزيد من حجم من استثماراته في أصول جديدة من سنة إلى أخرى، وكذلك يؤدي هذا الحافز إلى تحسين سرعة وجودة الإنتاج وذلك بقيام المستثمر باستبدال الأصول المستهلكة وإحلال أصول أحدث فنيا و تكنولوجيا، ولإهلاك المعجل العديد من الأنواع المرنة التي تمكن الدول من أن تصيغ الإهلاك المعجل على طريقتها الخاصة التي تتفق مع ظروفها وأهدافها، حيث أن لكل نوع من هذه الأنواع مزايا تجعل من هذا الحافز من أهم وأفضل الحوافز الضريبية الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر، وهي الأنواع هي : (العرقوبي ، 2024 ، الصفحات 17-18)

- **الاهلاك المعجل الحر:** وهذا النوع من الإهلاك يسمح للشركات بمقتضاه بخصم كامل أو جزء كبير من الأصول الثابتة في السنوات الأولى من عمرها الانتاجي دون التقيد بمعدلات أو نسبة محددة للإهلاك بشرط أن تتجاوز قيمة الإهلاك قيمة الأصل الثابت ، ويعتبر هذا النوع من أنواع الإهلاك أكثر الأنواع تحراً ومرونة، وذلك انه يمنح للشركات حرية أكبر

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

في تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة بشكل أسرع مما يؤدي إلى تقليل الضرائب المستحقة بشكل كبير في السنوات الأولى من الاستثمارات.

● **الاهتلاك المعجل بموجب طريقة القسط الثابت** : وهي الطريقة الأساسية لتسجيل الإهلاك، حيث يتم الإبلاغ عن مصروفات استهلاك متساوية كل عام طوال العمر الانتاجي للأصل وصولاً إلى قيمته المتبقية، أي أنه بموجب هذه الطريقة يتم خصم قسط ثابت الإهلاك الأصل الاستثماري من الضرائب المستحقة كل عام بقيمة متساوية وذلك بعد احتساب قيمة الأصل المتبقية بعد انتهاء المشروع.

● **الإهلاك المعجل بطريقة الرصيد المتناقص المزدوج** : تعد طريقة الرصيد المتناقص المزدوج طريقة استهلاك أكثر سرعة من الطريقتين السابقتين حيث يتم بموجب هذه الطريقة مضاعفة القيمة الدفترية الأصل، عند احتساب قيمة أهلاكها، ثم خصم هذه القيمة من القيمة الدفترية للأصل في العام التالي ومضاعفتها، وهكذا.

3. **المعدلات التمييزية** : ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الإستثمار والعكس صحيح . (زيدان ز.، 2022، صفحة 153)

ثانياً : الإعفاءات الضريبية : هو عدم فرض الضريبة الدخل معين قصد تشجيعه أو إسقاط حق الدولة البعض المكلفين إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك بمقابل التزامهم بممارسة نشاط معين أو توجيههم إلى مناطق معينة وفي ظروف معينة ضمن القانون وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لتشجيع سياسة معينة بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفيما يلي بعض صور الإعفاءات الضريبية : (العروقي ، 2024 ، صفحة 12)

1. **الإعفاءات الضريبية المتعلقة بنوع الضريبة** : وهي تنازل الحكومة عن جزء من حقها في تحصيل ضريبة معينة ، مثل ضريبة الدخل للشركات الجديدة لمدة خمس سنوات أو عشر سنوات لتشجيعها على البدء والنمو دون قلق من العبء الضريبي أو تنازل الحكومة عن جزء من الضريبة القيمة المضافة "VAT - للمعدات المستوردة أو المواد الخام المستوردة للشركات التي تستثمر في مشاريع كبيرة وحيوية مما يقلل من تكاليف البدء لديها.

2. **الإعفاءات الضريبية المتعلقة بنوع النشاط الاستثماري** : وهي قيام الحكومة بتقديم تخفيضات ضريبية سواء كانت بشكل دائم أو مؤقت إلى الشركات الاستثمارية بناءً نوع النشاط الذي تستثمر فيه هذه الشركة مثل إعفاءات ضريبة للشركات التي تستثمر في مجالات البحث والتطوير في قطاع التكنولوجيا ، أو الشركات التي تستثمر في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقه والرياح.

3. **الإعفاءات الضريبية المتعلقة بمكان النشاط** : حيث تقديم هذا النوع من التخفيضات أو الاعفاءات إلى الاستثمارات الأجنبية التي تستثمر في مناطق جغرافية معينة كالإستثمارات الموجهة للمناطق الريفية والنائية أو المناطق الصحراوية.

4. **الإعفاءات الضريبية المتعلقة بحجم النشاط الاستثماري** : وذلك بأن يتم تقديم تخفيضات واعفاءات ضريبة للشركات الأجنبية بناءً على حجمها أو حجم المشروع المستثمر به كالشركات الأجنبية الضخمة والتي تستثمر في المشاريع الصناعية الكبرى ، أو مشاريع البنية التحتية الضخمة لما تحققة من فوائد اقتصادية كبيرة للبلد المستثمر فيه .

ثالثاً : الإئتمان الضريبي : الإئتمان الضريبي، أو الخصم Tax Credit عبارة عن نظام يسمح به التشريع الضريبي بـيـمـيز للمكلف الذي يكون قد سدد مبالغ ضريبية مستحقة عليه في مرحلة ما بمعاودة خصمها بنفسه من مبالغ ضريبية أخرى من جنسها تستحق عليه في مرحلة لاحقة، عندما يكون من شأن عدم السماح له بذلك تحقق حالة من حالات الإزدواج الضريبي الداخلي، أو الخارجي Taxe sur Taxe وهو بهذا المفهوم من النظم التي تستخدمها التشريعات الضريبية سواء في نطاق الضرائب المباشرة، أو في نطاق الضرائب غير المباشرة . (النجار، أكتوبر 2019، صفحة 6)

من صور الإئتمان الضريبي نذكر : (العرقوبي ، 2024 ، صفحة 16)

1. **الائتمان الضريبي الثابت والائتمان الضريبي الإضافي :** يكون الائتمان الضريبي ثابتاً وذلك عندما يكون حجم الانفاق الاستثماري ثابتاً في السنة التي يتم فيها تحديد رأس المال للشركة، حيث يكون ثابتاً ومحدداً، ويكون الائتمان الضريبي إضافياً عندما يكون حجم الانفاق الاستثماري متغيراً وغير ثابت ، والغاية من هذا الائتمان هو توجيه الخصم الضريبي ليمتد ليشمل الانفاق الإضافي استناداً إلى متوسط الانفاق الاستثماري للممرين عبر السنوات.
2. **الائتمان الضريبي القابل للرد والغير قابل للرد :** الائتمان الضريبي القابل للرد هو الذي يسمح " فيه للشركات الاستثمارية بـرد للائتمان بشكل مباشر على هيئة نقود، حيث أن هذا النوع يزيد من أهمية الائتمان كعامل جذب للاستثمارات الأجنبية ، لكنه يعتبر مكلفاً للحكومة وقابلاً للإساءة الاستخدام.
3. **الائتمان الضريبي الغير قابل للرد:** وهو الذي لا يسمح فيه للمستثمرين استرداد قيمة الائتمان بشكل مباشر، ولكن يمكن استخدامه كخصم من المستحقات الضريبية المستقبلية بحيث لا يستفيد المستثمر من الخصم في سنة استحقاقه بشكل نقدي.

المطلب الثاني : الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الإستثمار الأجنبي المباشر

قد تُفرز السياسة الضريبية آثاراً سلبية تحدّ من تدفق الإستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، لما تسببه من تقلص للفرص الاستثمارية وانخفاض في الأرباح المتوقعة. وقد أظهرت دراسات عديدة وجود عوائق ضريبية تُعد من بين أبرز معوقات التنمية، إذ تسهم في نفور كل من المستثمر الأجنبي والوطني، مما يستوجب الوقوف عند هذه العوائق وتحليل تأثيرها على مناخ الإستثمار . (معن و شامل ، 2019 ، صفحة 156)

الفرع الأول : الإزدواج الضريبي

تقتضي قواعد العدالة الضريبية عدم الازدواجية في التكاليف الضريبي الواحد . لأن التكاليف الضريبي الواحد في بعض التشريعات الضريبية قد يتناول نفس الوعاء شخصاً أو مالياً، ولأكثر من مرة وبصورة متكررة مما يعني خضوع الشخص الواحد أو المال الواحد للضريبة نفسها، أي خضوعه لضرائب متماثلة في آن واحد، هذا ما يطلق عليه في الفكر المالي بالازدواج الضريبي وقد عرفه فقهاء المالية بأنه: تعدد الضرائب وهو فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على الشخص ذاته وعن نفس المال في المدة ذاتها (العجل، 2018 ، صفحة 238).

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : تعريف الإزدواج الضريبي : يقصد بالازدواج الضريبي عموماً فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة على ذات الشخص بالنسبة للمال نفسه في المدة نفسها، كما عرفه الأستاذ jeizori بأنه الحالة الناشئة عن إصابة نفس المال أو الممول بالضريبة مرتين في نفس الوقت الذي لا يوجد فيه غير سبب واحد يبرر تحصيل ضريبة واحدة أو تحصيل عدة ضرائب ولكن كل منها تصيب جزءاً مختلفاً من نفس المال . (بوابح ، 2015-2016، الصفحات 100-101)

ثانياً : شروط الإزدواج الضريبي : يشترط لوجود الإزدواج الضريبي أو حدوثه عدة شروط هي :

– **الشرط الأول: وحدة الشخص الخاضع للضريبة:** تظهر أهمية هذا الشرط بصفة خاصة بالنسبة للأشخاص المعنوية ، فلو فرضت الضريبة مثلاً على الأرباح التجارية والصناعية على أرباح شركات المساهمة ثم فرضت ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل على الأرباح التي وزعتها الشركة على المساهمين فيها، فإنه من الناحية القانونية لا تكون أمام ازدواج ضريبي لأن الضريبة الأولى مفروضة على الشركة بوصفها كياناً قانونياً مستقلاً عن شخصية الشركاء، والضريبة الثانية فرضت على المساهمين وهم أيضاً يتمتعون بشخصية قانونية مستقلة، ولكن فمن الناحية الاقتصادية فإننا نسكون أمام ازدواج ضريبي وذلك لأن المساهم يتحمل الضريبة مرتين عن أرباحه في المشروع، وهذا الازدواج يسميه البعض الازدواج الضريبي الاقتصادي " لأنه لا يعتبر ازدواجاً للضرائب من الناحية القانونية، فشخصية الخاضع للضريبة (المكلف بما) تختلف في الحالتين من وجهة القانون.

– **الشرط الثاني: وحدة الضريبة المفروضة:** يشترط كذلك لوجود الازدواج أن تكون الضرائب التي يدفعها المكلف عن نفس المال واحدة أو ذات طبيعة واحدة، أما إذا اختلفت الضرائب المفروضة فإننا لا تكون أمام ازدواج ضريبي، فلو فرض مثلاً أن مشروعاً صناعياً دفع ضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن دخله ثم قام بدفع ضريبة دفعة أو ضريبة على ما يتداوله من أموال، فلا تكون يصدد ازدواج ضريبي وذلك على الرغم من أن المكلف واحد، والمال الذي تدفع منه الضريبة واحد، وإنما تكون أمام ما يسمى " بتعدد الضرائب " بمعنى تحميل المال الواحد أكثر من ضريبة.

– **الشرط الثالث: وحدة المدة التي تدفع عنها الضريبة:** ويعني ذلك أن تفرض الضريبة أكثر من مرتين على ذات الشخص في نفس المدة، وعلى ضوء ذلك فلا تكون يصدد ازدواج ضريبي في حالة إذا ما فرضت ضريبة معينة على دخل تحقق في سنة معينة ثم فرضت نفس الضريبة على نفس الدخل في سنة أخرى.

– **الشرط الرابع وحدة المال الخاضع للضريبة :** ويعني ذلك فرض الضريبة على ذات المال أكثر من مرة واحدة، ففي هذه الحالة وعلى الرغم من وحدة الشخص المكلف بدفعها في المرتين فإننا نكون أمام ازدواج ضريبي .

الفرع الثاني : التهرب الضريبي

تعاني جميع البلدان المتقدمة والنامية من مشكلة التهرب الضريبي وقد تكون في بعضها صغيرة وفي بعضها الآخر كبيرة، ولم يصل المكلف بالضريبة إلى التجرد من أنانيته بصورة كاملة بحيث ينظر إلى الالتزام بدفع الضريبة على أنه واجب مقدس، لذا فإنه من الطبيعي أن تتوقع من جانب المكلفين بدفع الضريبة رد الفعل الذي يأخذ صورة الدفاع عن مصالحهم، وذلك إما بتفادي الضريبة كلياً أو على الأقل بالتقليل من نطاق الاقتطاع الضريبي المفروض عليهم، ومن هنا نشأت ظاهرة "التهرب الضريبي".

(عليمات ، سبتمبر 2013، صفحة 19)

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الضريبية والإستثمار الأجنبي المباشر

أولاً : تعريف التهرب الضريبي : هو التخلص من إلتزام دفع الضريبة بصفة كلية أو جزئية قبل نشوء الإلتزام أو بعد نشوئه .
(الخرتيسي حميد، 2012، صفحة 61)

ثانياً : أسباب التهرب الضريبي : تختلف باختلاف التشريعات المالية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومستوى الوعي العام وكفاءة الأجهزة وفعالية الإجراءات إلا أنه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي: (عليمات ، سبتمبر 2013، صفحة 20)

1. الأسباب التشريعية : أن الأسباب التشريعية من أهم أسباب التهرب الضريبي ومرجع ذلك إما النقص في التشريع الضريبي، وعدم إحكام صياغته، واحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفون.
2. الأسباب الاقتصادية : من الأسباب التي تدفع إلى التهرب الضريبي هو ارتفاع الضرائب مما يؤدي إلى شعور المكلف بأن الضريبة تقتطع كجزء كبير من دخلة .
3. الأسباب الإدارية والفنية : تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة سهلت التهرب الضريبي .
4. الأسباب الاجتماعية والأخلاقية : أن نظرة المجتمع في بعض المجتمعات العربية إلى المتهرب نظرة إعجاب وتقدير على اعتبار أن سرقة الخزانة العامة للدولة عن طريق التهرب الضريبي لا تعد سرقة على عكس الحال في المجتمعات الأوربية التي تسعى للوفاء بالتزاماتها الضريبية احتراماً منها للإلتزام الأخلاقي بضرورة المساهمة في تحمل الأعباء المالية .
5. الأسباب السياسية : أن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد وسياسة الإنفاق العام في الدولة تلعب دوراً سياسياً في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة.

إلا أن زيدان عاطف لخصها في النقاط الآتية : (زيدان ع.، 2021، صفحة 112)

- غياب الوعي الضريبي لدى المواطنين بأهمية الضرائب كأداة هامة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة من خلالها تحقيق العائد من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية ؛
 - اعتقاد المتهربين أن الكثير من النفقات تصرف في غير الأغراض المخصصة لها ويسودها الإسراف ، مما يؤدي لشعورهم بان التزامهم بالضريبة لن يكون للصالح العام ؛
 - قد يكون الارتفاع أسعار الضريبة وشدة وطأتها على الممولين ما يشجع كثيراً منهم على التهرب منها ؛
- ضعف العقوبات القانونية المقررة كرادع للتهرب الضريبي قد يكون أحد الأسباب الهامة التي تشجع على التهرب الضريبي.

الفرع الثالث : العوامل المقيدة للسياسة الضريبية

بقاء أي نظام لفترة زمنية طويلة يؤدي إلى خلق تقاليد فنية وإدارية ترتبط بطبيعة عناصر أوعية الضرائب من جهة ، وبإجراءات تقديرها وربطها وتحصيلها وتنظيم إدارتها من جهة أخرى ، و ينشأ ارتباط كل من المكلفين و الإدارة الضريبية بهاته التقاليد مما يصعب إحداث أي تغيير في النظام الضريبي سواء بفرض ضرائب جديدة أو إلغاء وتعديل ومما يسمى بالجمود الضريبي

أولاً : التمييز في المعاملة الضريبية والعبء الضريبي المبالغ فيه : يأخذ التمييز الضريبي عدة أشكال، أبرزها التمييز بين المواطنين والأجانب، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر، مقصوداً أو غير مقصود، ورغم أن القانون الدولي لا يمنع الدول من فرض ضرائب متفاوتة، إلا أن تحميل الأجانب أعباءً ضريبية أكبر من المواطنين يُعد شكلاً من أشكال التمييز، مما قد يؤدي إلى عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في تلك الدول، خشية التكاليف الإضافية وفي كثير من الحالات، تلجأ الدول المضيفة - خاصة النامية - إلى فرض ضرائب مرتفعة على قطاعات معينة تبدو في ظاهرها عامة، لكنها في حقيقتها تستهدف المستثمر الأجنبي، نظراً لكونه الوحيد القادر على تنفيذ المشاريع الضخمة في تلك القطاعات. كما قد يظهر التمييز من خلال عدم منح غير المقيمين الإعفاءات الضريبية المقررة للمقيمين، أو عبر ضرائب خفية كسياسات تعديل سعر الصرف، ويظهر شكل آخر من التمييز حين تُستخدم الضريبة كأداة لتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة محددة بمنحها مزايا ضريبية، مقابل فرض ضرائب أعلى على أنشطة أخرى، مما يؤدي إلى تشوه في هيكل الاستثمار وتفضيل المشاريع القصيرة الأجل والأكثر سيولة، على حساب التنمية المستدامة، وفي بعض الحالات، قد يكون هذا التمييز غير مقصود، ناتجاً عن إجراءات تهدف لزيادة الإيرادات دون تقدير أثرها على مناخ الاستثمار وتُضاف إلى ذلك قيود تنظيمية مثل فرض نسب تشغيل أو تملك معينة للوطنيين، مما يعزز عزوف المستثمرين الأجانب عن الدخول في مشاريع تنموية طويلة الأجل وعليه، فإن التمييز الضريبي يُعد أحد أبرز العوامل السلبية التي تعرقل تدفق الاستثمار الأجنبي، وهو ما يستوجب من الدول - خاصة النامية - تبني سياسات ضريبية عادلة وتقديم ضمانات تكفل المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، كما هو معمول به في دول مثل بلجيكا والدنمارك. (معن و شامل ، 2019 ، صفحة 163)

ثانياً : جمود النظام الضريبي : إن عدم استقرار التشريعات الضريبية وكثرة التعديلات المتكررة عليها دون مبررات قانونية واضحة في بعض الدول، يؤدي بالضرورة إلى نتائج عكسية غير متوقعة، فهذه التعديلات تتنافى مع مبدأ استقرار التشريعات، الذي يُعد من المبادئ القانونية الأساسية لضمان استقرار المراكز القانونية للأفراد. ويؤدي هذا الاضطراب إلى حالة من عدم اليقين القانوني، مما يضعف العلاقة بين الإدارة الضريبية والمستثمر، ويؤثر سلباً على ثقته بالنظام الضريبي للدولة وفي ظل غياب اليقين الضريبي، يلجأ بعض المستثمرين إلى التهرب الضريبي، إذ إن استقرار النظام الضريبي يُعد من العوامل الأساسية لنجاح دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، ويبحث على الاطمئنان تجاه بيئة الاستثمار في الدولة، وعلى العكس، فإن عدم الاستقرار يزرع الشك ويقلل من جاذبية الاستثمار ورغم أن بعض التعديلات تهدف إلى تطوير النظام الضريبي وتسهيل التعامل معه، إلا أن كثرتها قد تؤدي إلى اختلالات تؤثر سلباً على السياسة الضريبية ككل. (معن و شامل ، 2019 ، صفحة 165)

ثالثاً : عدم استقرار النظام الضريبي : يقصد به إدخال تعديلات كثيرة بين الحين والآخر على تشريعات التي تنظم فرض الضريبة هذه التعديلات الكثيرة من شأنها أن تؤدي ولو عن طريق غير مباشر إلى الانحراف عن العدالة، التي هي من القواعد الرئيسية التي يجب أن يركز عليها أي نظام ضريبي حديث، ذلك أن كثرة التعديلات تجعل الممولين وخاصة في الدول التي لا تزال حديثة بالنظم الضريبية لا يستطيعون أن يلاحقوا هذه التشريعات ولا يستطيعون بالتالي أن يتفهموها مما يدفعهم إلى التهرب منها ، والتهرب يؤدي إلى عدم المساواة بين الممولين . (معن و شامل ، 2019 ، صفحة 168)

خلاصة الفصل :

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد محركات النمو الاقتصادي، وتُعد السياسات الضريبية من أهم الأدوات التي تؤثر في قرارات المستثمرين. وقد بيّن هذا البحث الدور الحيوي الذي تلعبه السياسة الجبائية في تحسين مناخ الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة في السياق الجزائري. وفيما يلي أبرز النتائج النظرية المتوصل إليها:

- تؤثر السياسة الضريبية بشكل مباشر في جاذبية بيئة الاستثمار، من خلال معدلات الضرائب، الإعفاءات، والتحفيزات.

- الاستقرار والوضوح في النظام الضريبي عاملان أساسيان في تشجيع الاستثمار الأجنبي.

- تعقيد الإجراءات الجبائية والعبء الضريبي المرتفع يشكلان عائقًا أمام تدفق الاستثمار نحو الجزائر.

- الحوافز الضريبية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تكون ضمن رؤية متكاملة تشمل إصلاحات مؤسسية واقتصادية.

- نجاح السياسة الضريبية في جذب الاستثمار يتطلب مواءمتها مع المعايير الدولية وضمان الشفافية والمصادقية.

من هنا، يظهر أن تطوير النظام الضريبي في الجزائر هو خطوة ضرورية لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الفصل الثاني :

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر

بالجزائر في ظل التحفيزات

الضريبية

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

تمهيد :

يشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الآليات الحيوية لدعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، لما يوفره من تمويل إضافي، ونقل للتكنولوجيا، وتعزيز للقدرات الإنتاجية والتشغيلية. وفي هذا الإطار، أولت الجزائر اهتمامًا متزايدًا بجذب رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما من خلال إرساء مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار، كان أبرزها اعتماد تحفيزات ضريبية متنوعة ومغرية.

وقد جاءت هذه الحوافز الجبائية كجزء من رؤية اقتصادية تهدف إلى تقليل الاعتماد على الريع النفطي وتنويع مصادر الدخل الوطني. غير أن فعالية هذه التدابير تظل رهينة بمدى استجابة المستثمرين الأجانب لها، ومدى انسجامها مع الواقع المؤسسي والاقتصادي الجزائري.

وعليه، يتناول هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل منظومة التحفيزات الضريبية، وذلك من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي، واستعراض أبرز المؤشرات والبيانات المتعلقة بتطور حجم وتوجهات هذا الاستثمار خلال السنوات الأخيرة، بهدف تقييم نجاعة السياسات المتبعة واستشراف آفاق تحسينه من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها والضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث : التحفيزات الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر وتقييم فعاليتها في الجزائر

(2023/2015)

المبحث الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال تنويع مصادر الدخل، نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل. وتُعد الجزائر سوقاً واعدة بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية، خاصة في قطاع الطاقة، ما يجعلها محل اهتمام المستثمرين الأجانب. غير أن تدفقات الاستثمار بقيت محدودة رغم الإصلاحات منذ التسعينيات، بسبب عقبات كالبيروقراطية وعدم الاستقرار التشريعي. وقد شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات مهمة، أبرزها صدور قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 لسنة 2022 لتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

المطلب الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومعوقات جذبته

يشكل مناخ الاستثمار عاملاً حاسماً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية عبر توفير بيئة قانونية ومؤسسية وبنية تحتية ملائمة. تتميز الجزائر بإمكانات اقتصادية كبيرة من موارد طبيعية وموقع استراتيجي وسوق ناشئة، لكنها لم تستقطب استثمارات أجنبية كبيرة مقارنة بدول مشابهة، بسبب تحديات تشريعية وإدارية، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وضعف البنية التحتية وصعوبة الحصول على العقار الصناعي. ومع تقلبات أسعار النفط، بات تحسين مناخ الاستثمار ضرورة استراتيجية لتنمية الاقتصاد وتنويعه.

الفرع الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يؤدي المناخ الإستثمار دوراً كبيراً في جذب الإستثمارات وذلك لما لعبته العولمة في تسهيل المعاملات بين معظم دول العالم، الأمر الذي أدى إلى تنافس الدول من أجل تهيئة مناخ إستثماري يغري المستثمرين والجزائر كغيرها من هذه الدول، إهتمت بمناخ الإستثمار وعملت على تحسينه وإزالة العراقيل والصعوبات من أجل جذب هاته الإستثمارات للمشاركة في عملية التنمية وذلك بسنها لقوانين الإستثمار وإستحداث هيئات تسهر على تقديم المعلومات وتوجيه المستثمرين الراغبين في الإستثمار بالجزائر .

أولاً : الجانب السياسي والأمني : عرفت الجزائر بعد حصولها على استقلالها سنة 1962، وضعا أمنيا وسياسيا مستقرا إلى غاية الثمانينيات من القرن العشرين، أما في فترة التسعينيات فقد عرف الوضع السياسي والأمني منعرجا خطيرا، انعكس على الاستقرار الأمني وأدى إلى تسارع في تغيير الحكومات والسياسات، وللعامل الأمني والسياسي دور كبير في جذب الاستثمارات وخاصة الأجنبية، ولكن مع مطلع الألفية الثالثة بدأت الجزائر تسترجع عافيتها الأمنية والعودة إلى الاستقرار السياسي بفعل سياسات الوثام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن الاستقرار السياسي ليس وحده المحدد لاستقطاب الاستثمارات فهناك دول لا تتمتع بهذا الاستقرار إلا أنها تعرف تدفقات استثمارية نتيجة تحكمها في العوامل الاقتصادية وقدرتها على محاربة الفساد، الرشوة والسروقة .
(أريال الله، 2011/2010، صفحة 79)

ثانيا : الوضعية الإجتماعية : يغلب على المجتمع الجزائري فئة الشباب، حيث يفرض هذا الوضع على الدولة توفير مناصب شغل لهذه الفئة النشيطة، كما يؤشر على عرض واسع لقوة العمل تساعد القطاعات التي تتميز بكثافة اليد العاملة مثل قطاع الزراعة ، حتى وإن كانت هذه اليد تتميز بنقص خبرتها وكفاءتها . يضمن الدستور الجزائري الحق في التعليم ومجانيته، مع اجباريته في المرحلة الأساسية، كما يضمن كذلك الحق في الرعاية الصحية لكل المواطنين، فضلا عن ظروف المعيشة الملائمة للمواطنين الذين لم يبلغوا

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

سن العمل أو الذين لا يستطيعون القيام به والذين عجزوا عنه نثائبا ، لقد ساعدت هذه الضمانات على تحسن الوضعية الاجتماعية للشعب الجزائري.

ثالثا : التنظيم الإداري : للجانب الإداري دور كبير في تسهيل عملية الاستثمار وجذبه، فتعدد الإجراءات الإدارية من أجل الحصول على الوثائق الإدارية المتعلقة بالاستثمار، يجعل الأشخاص يرفضون الاستثمار ويشعرون بصعوبة الإقدام عليه نظرا للإجراءات المتعددة من أجل قبول ملفاتهم، ويدخل في الجانب الإداري مدى إدراك الأعوان الإداريين لأعمالهم الإدارية ومدى كفاءتهم وحسن تعاملهم مع الأشخاص الذين يقدمون إليهم من طلب تفسيرات أو توضيحات أو غيرها. (أريال الله، 2010/2011، الصفحات 80-81)

الفرع الثاني : معوقات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك عراقيل وصعوبات تعترض المستثمر وتؤثر سلبا على قرار الإستثمار في الجزائر ويمكن حصر هاته العراقيل في العراقيل السياسية والإقتصادية، الإدارية والقانونية، المالية والاجتماعية .

أولا : المعوقات السياسية والإقتصادية : يعتبر الاستقرار السياسي من أكبر العوامل التي تساعد في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعتبر الأخطار السياسية من المؤثرات الأساسية في برنامج مناخ الاستثمار، والاستقرار السياسي يلعب دورا هاما في التأثير على قرارات الشركات للاستثمار في الدول المضيفة على الرغم من تقدم صناعة التأمين وبرامج الدعم في الجزائر وفي وقت ليس بعيد سيطر على التطورات السياسية ظاهرة الاضطرابات الأمنية والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (بن مريم ، 2018 ، صفحة 58)

أما اقتصاديا فالمعوقات تتمثل فيما يلي: (وصاف و قويدري، 2008 ، صفحة 44)

- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
- المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغمر في الدولة المضيفة، وكذلك القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجلب الأموال بفضل خبرته وعلاقاته الخاصة مع المستثمرين الأجانب، و الملاحظ في الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب و هذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار .تعقيدات النظم الضريبية وكثرتها، مما يوقع المستثمر في حيرة
- عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة و هذا لوجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير و التي تمثل ربع النشاط الاقتصادي و هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء، وعدم وجود تنظيم للسوق.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

ثانيا : **المعوقات القانونية والإدارية** : تكمن العراقيل القانونية أساسا في غياب تشريع قانوني شامل ينظم الاستثمارات، و عليه فقد تتوزع الاستثمارات على أكثر من الشيء الأمر الذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من تشريع وتمثل هذه العراقيل فيما يلي : (قويدري و فرحي، 2005، صفحة 684)

- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار؛
- عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضه ؛
- نفسي الرشوة والبيروقراطية في إنجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها؛ نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية، مع قلة مكاتب الاستثمار؛
- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية؛ عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ثالثا : **المعوقات المالية** : لا تزال المنظومة البنكية عندنا في الجزائر دون المستوى المطلوب حيث يرى العديد من الخبراء أن النظام البنكي الجزائري ما يعترضه القصور، ومن بين أسباب هذا القصور ما يلي:

- البيروقراطية والغش في المعاملات؛
- نقص الضمانات من طرف البنك المركزي في مجال تحويل الأرباح إلى الخارج وكذا عدم قدرته على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة وذلك نظرا لندرتهما؛
- انعدام أنظمة المعلومات الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك؛
- ندرة التأهيل العلمي والخبرة العملية ومهارة العاملين لدى البنوك؛
- الاعتماد على الطرق التقليدية ورداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها ؛
- استغراق البنك وقتا طويلا قبل منح القرض.

المطلب الثاني : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بذلت الجزائر مجهودات مستمرة لخلق وتهيئة مناخ إستثماري ملائم لإستقطاب الإستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق مجموعة من القوانين والتشريعات المتعاقبة وهي كالتالي :

الفرع الأول : قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990

تم إصدار قانون 90-10 من أجل تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال ،حيث نصت المادة 183 على أنه "ترخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات إقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني ". (سحنون ، 2010/2009، صفحة 46)

وقد كرس هذا القانون عدة مبادئ منها :

- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص لقد كان مجلس النقد والقرض مكلفا بإعتماد الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثاني : قانون رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار الصادر في 1993/10/05

وكان الهدف من هذا القانون هو تحرير الإقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق إرساء قواعد إقتصاد السوق والأنفتاح والتكيف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص والعموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ، (برابح، 2016/2015، صفحة 150) وترتكز فلسفة هذا القانون على مبادئ محددة نذكرها كمايلي :

1. مبدأ حرية الإستثمار : هذا المبدأ يضمن حرية الإستثمار لكافة المستثمرين سواء أكان شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات (صناعة، زراعة، سياحة، نقل، تجارة... الخ) بإستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو لأحد فروعها . (زودة ، 2008/2007، صفحة 255)

2. مبدأ إضفاء الإستثمار : يمكن للمستثمر الخاص (محلي أو أجنبي) أن يستثمر في الأضفء التالية : (زودة ، 2008/2007، صفحة 255)

- مشروع جديد ؛
- توسيع طاقة الإنتاج ؛
- إعادة الهيكلة ؛
- إعادة الإعتبار للنشاط .

3. مبدأ المساواة : المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين ، بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالإستثمار ، مع الإحتفاظ بأحكام الإتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها .

4. مبدأ الحماية : المرسوم التشريعي يوضح الضمانات التالية : (زودة ، 2008/2007، الصفحات 257-258)

- عدم المساس بالإمتيازات المحصل عليها ؛
- لاتطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ؛
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه ؛
- في حالة التنازع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ، إما بفعل المستثمر الأجنبي وأما نتيجة إجراء إتخذته الدولة ضده ، يتم اللجوء إلى التحكيم الجزائري ، إلا إذا كانت هناك إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية مع دول أخرى تتعلق بالصلح والتحكيم أو إتفاق خاص ينص على شروط التحكيم للأطراف بالإتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص . (زودة ، 2008/2007، صفحة 258)

الفرع الثالث : قانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير مناخ الإستثمار الصادر في 2001/08/20

جاء هذا القانون ليحدد ويعزز الحوافز وتشجيع على ما كان عليه سابقا ، وتضمنت مواد هذا القانون الكثير من الحوافز والتشجيع على وأرتكز هذا القانون على مبادئ أساسية أهمها :

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للإستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق وذلك بتصريح عادي ؛
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات ؛
- تسهيل إنطلاق العملية الإستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين ،ويتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي ؛
- خفض الرسوم الجبائية والجمركية على التجهيزات المستوردة للمشروع الإستثماري و الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات الداخلة في الإستثمار ؛
- الإقرار بمبدأ التحكيم لفض النزاعات وجوب التعويض العادل لأي مصادرة إدارية ؛
- منح إمتيازات خاصة بالنسبة للإستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة إلى التنمية .

في عام 2006 تم إصدار الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 15/07/2006 الذي يعدل ويتمم بعض أحكام الأمر رقم (01-03) لسنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،ويقدم العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية والضريبة على أرباح الشركات ورسوم التسجيل وإضافة إلى تعديل أحكام القانون السابق فادته جاء بمواد جديدة تخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة : (برابح، 2016/2015، الصفحات 152-153)

المطلب الثالث : الإطار التنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في مجال تدعيم الإطار القانوني للإستثمار في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية لمساندة وتطوير مشاريع الإستثمار في الجزائر ونذكر في التالي :

الفرع الأول : وكالة ترقية ومتابعة ودعم الإستثمار APSI

هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، تعتبر وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي وتدعى في صلب النص "الوكالة" وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة وتمثل مهام الوكالة فيمايلي :

- تدعم وتساعد المستثمرين في إطار تنفيذ مشاريع الإستثمارات ؛
- تضمن ترقية الإستثمارات ومتابعة إحترام المستثمرين للإلتزامات التي تعهدوا بها بالإتصال مع الإدارات المعنية ؛
- تقرر منح المزايا المرتبطة بالإستثمارات في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 وذلك تطبيقا للتوجيهات والمقاييس المحدودة في إطار السياسة الإقتصادية الوطنية ؛
- تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني من حيث حجمها والطابع الإستثنائي للتكنولوجيا المستعملة وإرتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هاته المشاريع على الأمد الطويل . (المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 64-319 المؤرخ في، 17 أكتوبر 1994)

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

الفرع الثاني : المجلس الوطني للإستثمار CNI

هذا المجلس بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 "ينشأ مجلس وطني يدعى في صلب النص "مجلس" يرأسه رئيس الحكومة " . (المادة 08 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في، 20 أوت 2001)

يكلف المجلس على الخصوص بما يأتي :

- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار ؛
- يقترح تدابير حفزية للإستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة (المادة 08 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في، 20 أوت 2001)؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الإستثمار وتشجيعه ؛
- يبحث ويشجع على إستحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار ،وتطويرها .

الفرع الثالث : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

لقد تم إنشاء هذه الوكالة بموجب الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الإستثمار تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الإستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة" (المادة 21 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في، 20 أوت 2001)، هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ومن مهام الوكالة مايلي :

- ضمان ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها ؛
- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم ؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي ؛
- منح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار الترتيب المعمول به . (المادة 21 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في، 20 أوت 2001)

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

المبحث الثاني : الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها والضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الدول، في سياق العولمة والتنافس الاقتصادي الدولي، إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل. وفي هذا الإطار، تلعب الحوافز الضريبية دوراً محورياً ضمن السياسات الاقتصادية الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية، إذ تشكل أحد الآليات التي تعتمد عليها الدول لتوفير بيئة استثمارية مشجعة ومحفزة.

وقد أولت الجزائر، باعتبارها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية ويطمح إلى تنويع اقتصاده، اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة بتهيئة مناخ استثماري ملائم، من خلال إدخال إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وتقديم حوافز ضريبية ومالية متنوعة. كما أصدرت قوانين توفر ضمانات متعددة للمستثمرين الأجانب، سواء من حيث حماية أموالهم أو إمكانية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال، فضلاً عن الآليات القضائية والتحكيمية لحل النزاعات.

المطلب الأول : الحوافز والإمتيازات الضريبية الممنوحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التشريع الجزائري حدد نظامين يمكن أن يخضع لهما المستثمر النظام العام ونظام إستثنائي (الخاص) ذلك أنه إلى جانب إستفادة المستثمر من الحوافز الضريبية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، فادته يستفيد في إطار النظام الإستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة عندما يشمل الإستثمارات التي تتجزئ في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني (مثل قطاعات الموارد المائية والري والسكن والهياكل القاعدية من إنشاء الطرق والموانئ والمطارات وأيضاً عندما نستعمل هاته الإستثمارات تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية و الإقتصاد في الطاقة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة) فالمبدأ العام لنظام الإستثمار في الجزائر ينص على أنه كلما كانت مصلحة الإقتصاد من إستثمار ما كبيرة كلما كان حجم الكزايا التي يستفيد منها هذا الإستثمار أكبر . (بن حسين ، 2007/2006، صفحة 117)

الفرع الأول : حوافز ومزايا النظام العام

تختلف الإمتيازات المقدمة في إطار النظام العام، من مرحلة الإنجاز إلى مرحلة الإستغلال ف،ت كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، أجنبي أو وطني يستفيد علاوة على الحوافز الضريبية وكذا الإعفاءات الجمركية من مزايا أخرى وفق مرحلتين هما : (برابح، 2016/2015، صفحة 161)

1. مرحلة الإنجاز : تستفيد الإستثمارات في مرحلة الإنجاز والتي تحدد مدتها مع المستثمر ابتداء من تاريخ التبليغ بقرار منحه المزايا وتمثل فيمايلي :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل في إنجاز ؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محلية ؛

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية ؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
2. مرحلة الإستغلال : تستفيد الاستثمارات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال من الامتيازات التالية : الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى مائة (100) منصب شغل وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده مصالح الضرائب بناء على طلب من المستثمر
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ؛
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) ؛
 - وتمدد مدة الإعفاء إلى خمس (05) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تشغل مائة وواحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط أو الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني قائمتها.

الفرع الثاني : حوافز ومزايا النظام الإستثنائي

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، والمصنفة حسب المناطق الواجب ترقيتها، ومناطق التوسع الاقتصادي .

1. مرحلة الانجاز : تستفيد الاستثمارات لمدة ثلاث (03) سنوات من الإعفاءات التالية :

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية بمقابل لكل المشتريات العقارية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة أو محلية والتي تدخل في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل في انجاز الاستثمار
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة للإنجاز المشاريع الاستثمارية.

2. مرحلة الإستغلال : كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة

- المشاريع الاستثمارية لمدة عشر (10) سنوات من إعفاء من الضريبة على ارباح الشركات
- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
 - إعفاء من الرسم على النشاط المهني ؛
 - الإعفاء يكون لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء ، والرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ، وهناك مزايا إضافية لتحسين وتسهيل الاستثمار مثل تأجيل العجز . (برابح، 2016/2015،

صفحة 163)

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

المطلب الثاني : سبل تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يشكل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، خصوصاً في ظل السعي لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات. وتعد الحوافز الضريبية من أبرز الأدوات التي تعتمدها الدولة لتحفيز المستثمرين الأجانب، من خلال تقديم إعفاءات وتخفيضات ضريبية تشجع على إقامة المشاريع. ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، لا تزال النتائج دون التطلعات، مما يستدعي دراسة سبل تفعيل هذه الحوافز بشكل أكثر فعالية. وتهدف من خلال هذا المطلب إلى عرض وإقترح الترتيبات التي من شأنها تفعيل الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1. تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر : باعتبار أن الحوافز الضريبية جزءاً من مناخ الاستثمار، فإن أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا يظهر إلا إذا كانت بقية العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري في صورة جيدة، ومنه يستلزم ضرورة استمرار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل الوصول للاستقرار المطلوب، كما يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، والتي هي من أصعب المهام لأنه يمس الإنسان وما يتميز به من اختلاف في طريقة التفكير والصفات من خلال التكوين الفعال للإداريين وتبسيط وإضفاء الشفافية على المعاملات، وزيادة الوعي القانوني لدى المواطنين.

2. تطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : ويقصد بهذه السياسة استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من جذبها بشكل عام وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل (زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات، توفير فرص العمل، تحسين المستوى التكنولوجي والفن الإنتاجي)، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار، فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة لاستهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز الضريبية نحو الأنشطة المستهدفة. (طالبي ، 2009 ، صفحة 327)

3. تخفيض المعدلات الضريبية : كما ذكرنا سابقاً فإن الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل وبالتالي فإن المستثمر الأجنبي يهتم المعدل الضريبي الذي يخضع له بعد فترة الإعفاء ومنه فإن تخفيض المعدلات الضريبية يؤثر إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي على حد سواء.

4. إبرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية لمنع الازدواج الضريبي : إن الازدواج الضريبي الدولي يتم مكافحته من خلال الاتفاقيات الدولية، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بتوقيع 21 اتفاقية ثنائية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي وهي موزعة على 7 دول عربية : الأردن الإمارات العربية المتحدة البحرين، سوريا، عمان مصر ، اليمن، بالإضافة إلى اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع دول اتحاد المغرب العربي. (طالبي ، 2009 ، صفحة 328)

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

المطلب الثالث : الضمانات الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكّنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول الأخرى باللجوء إلى التحكيم الدولي. إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القان ونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (10-90) والمرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على :

الفرع الأول : الضمانات القانونية

تتمثل الضمانات القانونية أساسا فيما يلي :

- 1. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار :** هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية ماعدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية وغيرها، كما أنه يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة.
- 2. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار :** يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار، ومنه عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحصر على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل. (الأمر رقم 01/03 ، 26 مارس 2008)
- 3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار :** جاء في المادة 15 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة: "لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها.
- 4. ضمان حرية التحويل :** للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج و المداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل عيني أي تحويل الآلات والمعدات ولذا نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، حيث تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين يوما.
- 5. الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة :** إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثمرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن المشرع اقر ذلك بنص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. (معزوز ، 2006/2005 ، صفحة 92)

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

الفرع الثاني : الإلتزامات الدولية للجزائر فيما يخص الضمانات.

تكمن هذه الإلتزامات في الاتفاقيات المبرمة على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف : (أونيس، 17-18 أبريل 2006،
صفحة 255)

1. الاتفاقيات المبرمة على مستوى الثنائي أبرمت الجزائر هذه الاتفاقيات الثنائية خاصة مع البلدان المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من أجل تدعيم وتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية بأنواعها المختلفة بين البلدان وحمايتها سواء كانت هذه البلدان عربية أو إفريقية أو غيرها، مثلا الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا، أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا لحماية وتشجيع الاستثمار، الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فيفري 1993 .
2. الاتفاقيات المبرمة على مستوى متعدد الأطراف، هناك عدة اتفاقيات متعددة قامت الجزائر بالانضمام إليها ، وذلك لتشجيع وحماية وتقديم الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي ومن هذه الاتفاقيات المتعددة نذكر:
 - انضمام الجزائر إلى الوكالة المتعددة الأطراف لضمان وحماية الاستثمارات . (OMGI) في 30 أكتوبر 1995 الذي يهدف إلى تشجيع تدفقات الاستثمارات بين أعضاء الوكالة ؛
 - الإتفاقية العربية الخاصة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ؛
 - اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، لقد تمت المصادقة على اتفاقية الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي بالجزائر بتاريخ 23 جويلية 1990؛
 - إن الاستثمار الأجنبي محمي من خلال انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمارات، وكذا التوقيع على العديد من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ، سيما 48 اتفاقية لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

المبحث الثالث : الحوافر الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييم فعاليتها خلال الفترة (2015-2023)

سعت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 إلى تعزيز جاذبيتها الاستثمارية من خلال اعتماد حزمة من الحوافر الضريبية الموجهة نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، في إطار جهودها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. وتضمنت هذه الحوافر إعفاءات ضريبية وجمركية، وتسهيلات في تحويل الأرباح وتمويل المشاريع، إلى جانب مزايا إضافية في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والزراعة والسياحة . ورغم الطابع الإيجابي لهذه المبادرات، إلا أن فعالية هذه الحوافر لا تُقاس فقط بوجودها بل بمدى قدرتها على جذب استثمارات حقيقية ومستدامة. فقد واجهت البيئة الاستثمارية في الجزائر تحديات بنيوية شملت تعقيد الإجراءات الإدارية، وتذبذب السياسات، وضعف الشفافية .

المطلب الأول : الحوافر الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال (2015-2023)

شهدت الجزائر بين 2015 و2023 توجهًا متزايدًا نحو تعزيز جاذبية مناخ الاستثمار، خاصة من خلال منح حوافر ضريبية متنوعة للمستثمرين الأجانب. وقد شملت هذه الحوافر إعفاءات جمركية وضريبية مؤقتة، وتسهيلات في الرسوم العقارية، إلى جانب الامتيازات المقررة في إطار قوانين الاستثمار، وذلك بهدف دعم إقامة المشاريع وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول : الحوافر في ظل قانون الإستثمار 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الإستثمار الجانب التشريعي

صدر هذا القانون في ظروف إقتصادية عصيبة تتطلب العمل على إستقطاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية قدر الإمكان، وقد ركز هذا القانون في محاوره على تفصيل الإستثمارات حسب الأهمية حيث قسم المزايا إلى : (المادة 07 من القانون 16/09 المؤرخ في ، 03/08/2016)

- المزايا المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة ؛
- المزايا الإضافية للنشاطات ذات الامتياز أو المنشئة لمناصب الشغل ؛
- المزايا الإستثنائية للإستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني .

أولا : المزايا المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة : زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام ،تستفيد الإستثمارات المعنية بالمزايا التالية : (المادة 12 من القانون 16/09 المؤرخ في ، 03/08/2016)

1. مزايا مرحلة الإنجاز : تستفيد الإستثمارات خلال هاته المرحلة من المزايا الآتية :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية المتعلقة بالسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لإقتناء سلع أو خدمات مستوردة أو مقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار ؛

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

● الإعفاء من حقوق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل ملكية عقارية تم إقتناؤها لغرض الإستثمار؛

● الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية والغير مبنية الموجهة للإستثمار؛

● تخفيض نسبة 90 بالمئة من قيمة الأتاوة الإيجارية السنوية المحددة من طرف أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار ؛
● الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار إبتداء من تاريخ الإقتناء ؛

● الإعفاء من حقوق التسجيل الخاصة بالعقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال .

2. مزايا مرحلة الإستغلال : يدخل المستثمر لهاته المرحلة بحد إتمام المشروع ويطلب منه يتم إنجاز محضر معاينة من طرف مصالح

الضرائب المختصة إقليميا وبهدا يستفيد من إعفاء لمدة 03 سنوات كلي أو جزئي حسب المحضر من :

● الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ibs؛

● الإعفاء من الرسم على النشاط المهني Tap؛

● الإعفاء من 50 بالمئة من مبلغ الإتاوة السنوية لأملاك الدولة .

في حال إنجاز المشاريع الاستثمارية في مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنمية خاصة من قبل الدولة تستفيد

من مزايا إضافية زيادة عن المذكورة في المادة 12 (المادة 13 من قانون 16-09 المؤرخ في ، 03/08/2016)

1. في مرحلة الإنجاز :

● التكفل الجزئي أو الكلي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من طرف الوكالة ؛

● تخفيض مبلغ الإتاوة السنوية لمصالح أملاك الدولة لمدة 10 إلى 15 سنة حسب المنطقة .

2. في مرحلة الاستغلال : تمدد مدة الإعفاء الضريبي إلى 10 سنوات من تاريخ الدخول في الاستغلال .

ثانيا : المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمنصب الشغل :زيادة على الامتيازات المذكورة في المادة

12 من هذا القانون ترفع مدة الإعفاء من 03 سنوات إلى 05 سنوات عندما تنشئ أكثر من منصب شغل دائم خلال الفترة من تاريخ التسجيل لغاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال . (المادة 16 من قانون 16-09 المؤرخ في ، 03/08/2016)

ثالثا : المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني : هذه المزايا ذات طابع خاص وتبرم عن

طريق اتفاقية بعد التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة وذلك بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار (المادة 21

من القانون 16/09 المؤرخ في ، 03/08/2016) ، وتتضمن هاته المزايا ما يأتي :

● تمديد مدة مزايا الاستغلال إلى 10 سنوات ؛

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات المساعدات أو الدعم المالي وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز .

رابعا : مدة الإنجاز والضمانات الممنوحة للمستثمرين :

1. أجل الإنجاز : تضمنت المادة 20 من القانون محل الدراسة ما يلي : يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المادتين 01 و02 في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة يبدأ سريان أجل الإنجاز من تاريخ التسجيل . (المادة 21 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

2. الضمانات : وهو ما كرسته المواد 21 و22 و23 و24 وأيضا 25 من القانون الممنوحة للاستثمارات 09/16 ونلخصها كما يلي :

- المساواة والمعاملة المنصفة والعدالة سواء كان المستثمر الأجنبي شخصا طبيعيا أو معنويا مع مراعاة الإتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة للأطراف المتوقعة من طرف الدولة . (المادة 21 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

- تكريس عدم رجعية القوانين المتعلقة بالاستثمار ماعدا إذا طلب ذلك المستثمر صراحة وهذا تجسيدا لمبدأ المساواة . (المادة 22 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

- الملكية حق مقدس ولا يمكن إجراء الاستلاء إلا في حالات نادرة وبضمان تعويض منصف و عادل (المادة 23 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

- اعتماد التحكيم آلية لفك النزاعات مع منح الاختصاص للقضاء الجزائري (المادة 24 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

- ضمان تحويل رأسمال المستثمر وتشجيع إعادة استثمار الأرباح (المادة 25 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

خامسا : أجهزة الاستثمار :

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : وهي المنشأة بموجب إحكام المادة 06 من الأمر 03/01 المؤرخ في 20/08/2001 والتي اعتبرها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية وتتلخص مهمتها في : (المادة 26 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)

- تسجيل الاستثمارات ؛
- ترقية الاستثمار والترويج له ؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية ؛
- تسهيل ممارسة الأعمال وإنجاز المشاريع ؛
- دعم المستثمرين ومرافقتهم ومساعدتهم ؛

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال ؛
- تأهيل الاستثمارات وتقييمها وإعداد اتفاقيات الاستثمار وعرضها على المجلس الوطني للاستثمار ؛
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون ؛
- تسيير نفقات الاستثمار .

إضافة لهاته المهام تمت إعادة هيكلة الوكالة بإنشاء 04 مراكز بموجب المادة 27 من هذا القانون وهي :

- مركز تسيير المزايا يكلف بتسيير المزايا والتحفيز الممنوحة ؛
 - مركز استيفاء الإجراءات ويكلف بتقديم الخدمات وإتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء وإنجاز المشاريع ؛
 - مركز الدعم لإنشاء المؤسسات ومهمته تتمثل في دعم ومساعدة إنشاء وتطوير المؤسسات ؛
 - مركز الترقية الإقليمية يكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانيات المحلية ؛
2. المجلس الوطني للاستثمار : لم يشمل أي تعديل بموجب هذا القانون .

سادسا : الأحكام المختلفة : إضافة لكل ما تضمنه القانون نص أيضا على بعض الجزئيات نلخصها فيما يلي :

- إمكانية الاستفادة زيادة على الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار تستفيد المشاريع من المساعدات والدعم التي نص عليها المرسوم المتعلق بحساب التخصيص الخاص 124-302 عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية .
 - إمكانية تحويل والتنازل عن الأصول المشككة لرأسمال شريطة إتباع بعض الرخص والالتزام بالوفاء بالتزامات المتنازل .
- (المادة 29 من القانون 09/16 المؤرخ في، 03/08/2016)
- تكريس حق الشفعة للدولة على كل التنازلات عن الأسهم والحصص لفائدة الأجانب .

الفرع الثاني : المراسيم التنفيذية لسنة 2017 لتفعيل قانون الإستثمار 09-16

لتفعيل قانون الاستثمار 09-16 الصادر بتاريخ 3 أوت 2016، أصدرت الحكومة الجزائرية خلال سنة 2017 مجموعة من المراسيم التنفيذية التي تُحدّد كفاءات تطبيق أحكامه، خاصة فيما يتعلق بالحوافز والامتيازات وآليات تسيير المشاريع الاستثمارية. ومن أبرز هذه المراسيم:

أولا : قانون الاستثمار 09/16 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلقة بترقية الاستثمار - الجوانب التطبيقية - : لقانون الاستثمار 09/16 صدرت متأخرة نوعا ما مما أعاق التطبيق الفوري لحيثيات ومستجدات القانون ومع ذلك صدرت المراسيم التنفيذية إلى 06 في الجريدة الرسمية العدد 2017/16 بتاريخ 2017/03/08 وهي كالآتي :

1. المرسوم التنفيذي 17-100 المؤرخ في 05/03/2017 المعدل للمرسوم التنفيذي 06-356 المؤرخ في

09/10/2006 : المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات .

2. المرسوم التنفيذي 17-101 المؤرخ في : 05/03/2017 : يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا .

3. المرسوم التنفيذي 17-102 المؤرخ في : 2017/03/05 : المتعلق بكيفيات تسجيل الاستثمارات وشكل ونتائج الشهادة.
4. المرسوم التنفيذي 17-103 المؤرخ في 2017/03/05 : يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله .
5. المرسوم التنفيذي 17-104 المؤرخ في 2017/03/05 : المتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم الوفاء بالتزامات
6. المرسوم التنفيذي 17-105 المؤرخ في 2017/03/05 : المتضمن كفاءات تطبيق المزايا الإضافية للاستثمارات التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل

ثانيا : التغييرات التي طرأت على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :

1. التعديلات التي مست التشكيلة : وهو ما تضمنته المادة 04 من المرسوم التنفيذي 17-100 المذكورة سالفا حيث غيرت من تشكيلة مجلس الإدارة الذي أصبح مكون من ممثل السلطة الوصية رئيسا وممثل عن وزير الداخلية والخارجية والصناعة والسياحة والفلاحة وممثلين اثنين عن وزير المالية إضافة لممثل الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة .
2. التعديلات التي مست الهيكلية : والتي تضمنتها المادة 23 من المرسوم التنفيذي 17-100 حيث ذكرت ... يضم الشباك الوحيد اللامركزي على مستوى الولاية المراكز الأربعة :

● مركز تسيير المزايا ؛

● مركز استيفاء الإجراءات ؛

● مركز الدعم لإنشاء المؤسسات؛

● مركز الترقية الإقليمية .

3. التعديلات التي مست المهام : بصفة عامة وإجمالية لخصتها المادة 03 من المرسوم 17-100 في 06 نقاط وهي :

● جمع و معالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والإستثمار لفائدة المشتريين ؛

● مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع؛

● تسجيل ومتابعة تقدم المشاريع و إعداد الإحصائيات و تحليلها. ؛

● تسهيل العقبات مع الإدارات المعنية و تبسيط الإجراءات أي العمل على تحسين مناخ الأعمال ؛

● ترقية الشراكة و الفرص الجزائرية عبر الإقليم الوطني أو في الخارج ؛

● تسيير المزايا التي كانت مستفيدة و مصرح بها قبل تاريخ نشر القانون 16/09.

أما التعديلات والتفصيلات الأخرى تتعلق بمهام كل مركز من المراكز الأربعة وهي كما يلي:

● مركز تسيير : مزياء ومهامه تضمنتها المادة المعدلة 24 من المرسوم التنفيذي السالف الذكر وهي :

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

– يؤشر في اجل لا يتجاوز 48 ساعة على قائمة السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا ويتولى معالجة طلب التعديل في القوائم؛

– يرخص بالتنازل أو تحويل الاستثمارات و يعد الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة وينجز محاضر المعاينة للدخول في الاستغلال ؛

– يعالج بالتنسيق مع الجمارك طلبات عدم قابلية تحويل السلع المقتناة بالنظام التفضيلي ؛

– يعد كشف للمقاربة بين طلبات التي حان أجل الاستثمار فيها ومحاضر المعاينة أي عملية متابعة إنجاز المشاريع في آجالها . مع إنجاز الاعذارات في حال التخلف يصدر إشعارات التجريد من المزايا.

● مهام مركز استيفاء الإجراءات : حسب المادة 27 المعادلة من نفس المرسوم التنفيذي تتمحور في تقديم الخدمات المرتبطة بإنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع بالتنسيق مع المصالح المعنية حيث يضم ممثلين عن جميع الإدارات المكلفة بالرخص.

● مهام مركز الدعم لإنشاء المؤسسات : تتمحور في تقديم الدعم والمساعدة لإنشاء وتطوير المؤسسة أي خدمة إعلام ومرافقة وتكوين. (المادة 28 مكرر)

● مهام مركز الترقية الإقليمية : حسب المادة المعدلة 28 مكرر 1 هي التعاون الوثيق مع الجماعات المحلية المختصة عن طريق تعبئة الموارد و الطاقات .

وعليه مهمة المركز هي الدراسات والتشخيص والنشر ووضع بنك معلومات يخص الاستثمارات.

ثالثا :القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للإستفادة من المزايا :

1. القوائم السلبية : استدرك المشرع الجزائري من خلال القانون 09/16 والمرسوم التنفيذي 17-101 المؤرخ في 2017/03/05 وحدد مجالات الإستثمار ووجهها حسب احتياجاته وهذا دون الإخلال بقاعدة حرية التجارة والصناعة المضمونة دستوريا حيث أنه قام من خلال القانون محل الدراسة باستبعاد الكثير من النشاطات والسلع من الإستفادة من المزايا وهذا لعدة أسباب منها التشبع الحاصل في بعض النشاطات ومنها عدم تحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع كالتشغل وانعدام القيمة المضافة وكان ذلك ضمن الفصل الثاني من المرسوم وفي المادة 03 منه التي تحيلنا إلى الملحق الأول من المرسوم ونذكر منها على سبيل المثال استثناء نشاط المطاحن والتبغ إنتاج المياه المعدنية والترقية العقارية والحمامات وغيرها هذا من ناحية النشاطات ،وتوجد سلعا حددها المرسوم غير قابلة للإستفادة رغم أن النشاط غير مستثنى وهي المعرفة في المواد 05 و06 و07 و08 من المرسوم .

2. المبالغ الدنيا : هذا الشرط يمس أساسا استثمارات التوسع و من أجل قبول الاستفادة من المزايا يجب تفوق او تساوي مبالغ التوسع النسب المحددة في المادة 15 من المرسوم التنفيذي 17-101 والتي حددت كما يلي :

- 25 بالمائة بالنسبة للاستثمارات الأقل من 100.000.000 دج.
- 15 بالمائة بالنسبة للاستثمارات ما بين 100.000.000 وأقل من 1.000.000.000 دج.
- 10 بالمائة بالنسبة للاستثمارات ما بين 1.000.000.000 و150.000.000 دج.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

أما الأسقف الدنيا المنصوص عليها في المادة 25 من القانون 16/09 المتعلقة بتحويل استثمارات من الخارج حددتها المادة 16 من المرسوم التنفيذي.

رابعا : كفيات التسجيل والأثر القانوني للشهادة : وهو ما تضمنه المرسوم التنفيذي 17-102 المؤرخ في 2017/03/08 الذي يهدف إلى تحديد كفيات التسجيل بدل التصريح والأثار القانونية الناجمة عنه وهذا تطبيقا للمواد 04-06-08-09-20 من القانون 09/16.

1. تسجيل الإستثمار : وهو الإجراء المكتوب الذي يعبر فيه المستثمر عن إرادته الصريحة للإستفادة من الامتيازات من خلال انجاز استثماره وهو ما جاءت به المادة 02 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ويتم هذا دون شرط أو قيد ما عدا الرقابة الخاصة بالنشاطات الموجودة في القوائم السلبية وهذا لدى الوكالة المحلية غير أن المادة 03 من المرسوم اشترطت قبول أو رأي المجلس الوطني للإستثمار بالنسبة للمشاريع التي تفوق مبلغها 5.000.000.00 دج، وتمنح للمستثمر شهادة تسجيل حسب النموذج الملحق مع المرسوم ولا يمكن رفض الطلب إلا مؤقتا نتيجة إغفال شكلية ما .

2. أثار التسجيل : بمجرد التسجيل و الحصول على الشهادة يصبح الملف بقوة القانون و دون أي إجراءات مستفيدا من الامتيازات الممنوحة بموجب القانون و هذا ما تبينه المادة 13 من المرسوم التنفيذي مع الأخذ بعين الاعتبار شرط موافقة المجلس الوطني للإستثمار بالنسبة للمشاريع الكبرى المشار إليها أعلاه، كما أن التسجيل ليس مطلقا (المادة 16 من المرسوم 17-102 المؤرخ في، 2017/03/08 ج ر رقم 2017/16)، ويمكن أن يكون محل تعديلات لاسيما في حالة تحويل المواطن أو اسم الشركة التجاري و هذا بناء على ما جاءت به المادة 16 من هذا المرسوم. وتتم العملية بطلب من المستثمر وفق الملحق 05 من هذا المرسوم، وكل تعديل يخص المشاريع الكبرى يشترط موافقة المجلس الوطني للإستثمار و يجب أن يكون كل طلب مرفق بالمررات القانونية لاسيما الطلب المتعلق بتمديد الأجل . يمكن أن يتم تعديل القوائم الخاصة بالسلع و المقتنيات الداخلة في الاستثمار بناء على طلب المستثمر و يكون ذلك حسب الحالة قد تكون قائمة تكميلية أو تعديليه أو مصححة.

3. انتهاء أثار التسجيل : طبقا للمادة 30 من المرسوم التنفيذي 17-102 المؤرخ في 08/03/2017 تنتهي اثار التسجيل بسبب الإلغاء أو التجريد من الحق أو انقضاء الآجال أو الإتمام الكلي للمشروع واستهلاك المزايا.

خامسا : معالجة ملفات الإستثمار : وهو مضمون المرسوم التنفيذي 17-103 المؤرخ في 08/03/2017 الذي حدد مبلغ تسجيل ومعالجة الملف الخاصة بالاستثمارات المتعلقة بالإنشاء و التوسيع و إعادة التأهيل بـ 30.000 دج و مبلغ 20.000 دج نظير التعديل في نفس الاستثمارات، أما بخصوص الاستثمارات الكبرى فحددت المادة 03 من نفس المرسوم مبلغ 100.000 دج للتسجيل و 50.000 نظير التعديل . أما مصاريف ملفات الاستثمار المتعلقة بوجود اتفاقية خاصة حددت بمبلغ 200.000 دج للتسجيل و مبلغ 50.000 للتعديل. تدفع هاته المبالغ لدى الوكالة.

سادسا : متابعة الاستثمارات وتطبيق العقوبات: هو ما تم ضمن المواد 18 الواردة في نص المرسوم التنفيذي 17-104 المؤرخ في 2017/03/08 ونقسمه لقسمين:

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

1. متابعة الاستثمارات : مفهومها القانوني المتابعة الفعلية لمدى تنفيذ انجاز الاستثمار وتكون كما يلي :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال مرافقة ومساعدة المستثمر و جمع الإحصائيات
- بالنسبة لإدارة الجمارك والضرائب السهر على احترام المستثمرين لالتزاماتهم وواجباتهم لا سيما المتعلقة بالتصريحات.
- بالنسبة لأملاك الدولة لها مهمة الحفاظ على الوعاء العقاري الممنوح في إطار الاستثمار.
- بالنسبة لإدارة صندوق الضمان الاجتماعي متابعة الجانب المتعلق بالتشغيل لاسيما المشاريع المستفيدة من مزايا إضافية نظير التشغيل.

- من بين المتابعات المطلوبة مدى تقدم المشاريع و التي تتم بناء على الكشف السنوي و تتم العملية بالمطابقة مع المقتنيات و المسك المحاسبي لها و بالتالي هي عملية مشتركة ما بين الوكالة و ادارة الضرائب وهو ما نصت عنه المواد 07.08.05.06 من المرسوم التنفيذي.

2. العقوبات : نصت عليها المواد 10.11.12 من المرسوم و عي في حالة عدم التصريح بالكشف السنوي يتم اعذارا المستثمر في اجل شهر من تاريخ تبليغه يتم التجريد من المزايا المتحصل عنها وإلغاء الامتيازات مستقبلا مع تطبيق العقوبات التأخيرية القانونية . للمستثمر الحق في الطعن في قرار التجريد لدى لجنة الطعن أو للجهات القضائية المختصة.

سابعا : المزايا الاضافية للاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل : هي موضوع المرسوم التنفيذي 17-105 المؤرخ في 08/03/2017 الذي يمكن أصحاب الاستثمارات التي توفر أكثر من 100 منصب شغل و هي تمديد مدة الإعفاء من الضرائب الرسوم المقررة لمدة 05 سنوات بدل 03 سنوات و اشترطت المادة 03 منه ان يكون منصب الشغل دائم ومستوفي للشروط الآتية:

- أن يخطر العمال في صناديق التأمينات ان يتم التوظيف عن طريق وكالة التشغيل .
- تحسب المناصب حسب نوع الاستثمار إذا كان إنشاء تحسب كل المناصب و إذا كان المشروع توسيع فتحسب المناصب المنشئة حديثا أي بعد التوسيع .
- يشترط على المستثمر التصريح بالعمال لدى مصالح الضرائب و التأمينات

الفرع الثالث : الحوافز الضريبية في ظل قانون الإستثمار 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022

اعتمدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على موردا وحيدا لتغطية نفقاتها و بالرغم من انه حلا المعضلة التمويل إلا أن البعد الربعي جعلنا رهائن لسعر البرنت من جهة ومن جهة أخرى تقزيم القيمة المضافة مما أدى إلى اضمحلال مجالات الإنتاج الأخرى نظرا لاعتماد الاستيراد كطريق سهل لتلبية حاجياتنا ، وبالنسبة للجزائر فقد صنفت ضمن الاقتصادات الهشة حيث تعرضت لعدة أزمات خصوصا في سنتي 1986 و 2014 لذا المشرع الجزائري بموجب الإصلاحات الأخيرة بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 اقر قانونا جديدا للاستثمار وهو القانون رقم 18/22 الصادر بتاريخ 24 يوليو 2022 متبوعا بثمانية مراسيم تطبيقية صدرت كلها بتاريخ 08/09/2022 لتوضح الجديد والمستجد في قانون الاستثمار الجديد وبعض الهيئات المسيرة له.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

تضمن قانون الاستثمار الجديد 06 فصولا بما 41 ماد كرسست المبادئ الأساسية و الخطوط العريضة لتترك الجانب التطبيقي للمراسيم التنفيذية المذكورة أمّا لذا سنتطرق للجانب النظري وما جاء به القانون ونشير لأهم المستجدات و الجديد لهذا القانون وكما نسهب في التطبيقات والجانب العملي في كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة بصدد طرح مشروع عدة قوانين تواكب الاستثمار الخلاق للثروة.

أولا : المفاهيم الأساسية التي تضمنها قانون الاستثمار 18/22 –الجانب النظري- تضمن القانون الجديد للإستثمار 06 فصولا و 41 مادة جاءت على شكل خطوط عريضة ومبادئ عامة تصب كلها في خانة البعد الإقتصادي بعيدا عن البعد الشكلي والإجتماعي الذي تبنته أغلب القوانين السابقة ،سندكر ملخصا مبرزين النقاط الجديدة مقارنة بالقوانين السابقة لاسيما القانون 09/16 المؤرخ في 2016/08/03.

1. فصل الأحكام العامة : به 05 مواد أهم ما جاء به هو توسيع مفهوم المستثمر المخاطب حيث خاطب هذا القانون في المادة 01 كل من المستثمرين و كل الاستثمارات سواء كانوا جانب أو وطنيين أشخاصا طبيعيين أو شركات مقيمين أو غير مقيمين ،و بالتالي يرسخ هذا القانون للمساواة بين كل المستثمرين ووسع مجالاته للشركات الغير مقيمة بالجزائر عكس ما كان عليه القانون.

ومن المفاهيم الجديدة التي تضمنتها المادة 02 من القانون الجديد هي تشجيع و تنمية الموارد الطبيعية و المواد الأولية المحلية وضمان تنمية إقليمية مستدامة و متوازنة مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية وذات القيمة المضافة مع العمل على نقل التكنولوجيا و التحول التكنولوجي وتطوير الابتكار اقتصاد المعرفة إضافة لتدعيم التصدير و قلب القاعدة السائدة.

المادة 04 من القانون أضافت مفهوما رابعا للاستثمار و هو نقل أنشطة من الخارج و هو ما لم يكن متاحا في القانون السابق عرفته المادة 05 من نفس القانون انه عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي لكل او لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر.

كما حدد القانون بالنسبة للاستثمار الخاص بإعادة التأهيل مدة 03 سنوات على الأقل لكي يستفيد المشروع من مزايا قانون الاستثمار وهو شرط جديد لم يكن مطلوبا من قبل أو الخدمات أو غيرها.

2. الضمانات والواجبات : تضمن هذا الفصل 10 موادا ونظرا لأهمية مضمونه به شقان هامين الضمانات الممنوحة للمستثمر وواجباته المقابلة لها نقسمه إلى:

• **الضمانات :** أسس هذا القانون لإمكانية استفادة المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مزايا قانون الاستثمار ضمن

الأنظمة النصوص عليها من أراض و أوعية عقارية تابعة للأموال للدولة.

– **إعفاء من إجراءات التجارة الخارجية :** من المزايا الجديدة التي أقرها قانون الاستثمار الجديد هو إعفاء كلي من الإجراءات و الأعباء المتعلقة بالمساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في عمليات نقل الأنشطة من الخارج.

– **ضمان تحويل رأس مال المستثمر :** وذلك وفق ما يلي:

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

- العائدات الناجمة عن الاستثمارات انطلاقا من حصص نقدية مستوردة
- حصص خارجية يعاد استثمارها.
- أي حصص أخرى مستوردة تكون محل تقييم جديد

كل هذا تنظمه مراسيم خاصة:

- **الحق في الطعن** : تم بموجب القانون الجديد إنشاء لجنة وطنية عليا للطعون لدى رئاسة الجمهورية مباشرة تكلف بالطعون التي يقدمها المستثمرين وحدد اجل للمستثمر ب02 شهر لإيداع الطعن وتفصل اللجنة في الطعن في أجل لا يتجاوز الشهر من تاريخ الإخطار كل هذا لا يمنع المستثمر للجوء إلى القضاء. هذه اللجنة بتشكيلها ووصايتها ومهامها تعتبر من أهم مستجدات القانون 22/18.
- **ضمان حقوق الملكية الفكرية** : و هو ما جاءت به المادة 09 من القانون 22/18 و رغم أن حماية هذه الحقوق مكفول قانونا إلا ان المادة 09 تكرسه مرة أخرى .
- **حدود التسخير** : أو ما يعرف بعدم إجراء التأميم إلا في حالات نادرة مع ضمان تعويض عادل ومنصف.
- **تكريس التحكيم** : وهو ما تضمنته المواد 11 و 12 من القانون 22/18 والتي وسعت من حدود تطبيقه الإعطائ ضمانات أخرى للمستثمر الأجنبي . الحق في التحويل أو التنازل : المادتين 14 و 18 من القانون الجديد تمنحان الحق للمستثمر الحق في التنازل او تحويل استثماره متى شاء .
- **الحق في الاستفادة من مزايا قانون جديد** : القاعدة العامة هي التطبيق الفولاذي للقوانين لكن المشرع منح للمستثمر الحق في الاستفادة من الامتيازات التي قد يتضمنها قانون جديد وهو إجراء في صالح المستثمر.
- **واجبات المستثمر** : أسس بموجب المادة 15 من القانون الجديد ، وتطبق على المستثمر هذه الواجبات هي :
 - احترام التشريعات والمعايير المعمول بها لاسيما .
 - حماية البيئة.
 - الصحة العمومية.
 - احترام قواعد العمل و المنافسة قواعد المحاسبية والجبائية و المالية .
 - احترام قواعد الشفافية.

3. الإطار المؤسسي للأجهزة المكلفة بالاستثمار : تضمن هذا الفصل 08 مواد نظرا للأهمية البالغة التي أولاها للأجهزة

لاسيما المعدلة كليا سواء من ناحية التسمية او المهام أو الهيكلية و هنا نقصد الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، حيث أبقى القانون الجديد 22/18 نفس مهام وصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار مع إحالة المادة 18 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار التي بقيت حيز التنفيذ لغاية يومنا هذا مع بعض التغييرات الطفيفة في التشكيلية تماشيا مع التعديل الهيكلي للحقائب وتحدد التشكيلية في مرسوم تنفيذي ب : وتجدر الإشارة هنا إلى أن المادة 18 أست التسمية الجديدة للوكالة و هي تدعى : الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هذا من حيث التسمية كما أن القانون الجديد غير من الهيكلية حيث الغي بموجب المراسيم التنفيذية المراكز الأربعة التي تم إنشاؤها عن طريق القانون 16/09 وهذا بعد أن

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

أثبتت فشلها من خلال تداخل الصلاحيات بين المراكز و مدير الوكالة و بين الإدارات الأخرى ليعود المشرع الجزائري للمهام التي نص عليها في القوانين التي سبقت لاسيما الأمر 01/03.

وتتلخص المهام في التنسيق بين المستثمر و الإدارات الأخرى التي لها ممثل ضمن تعداد أعوان الوكالة ومهمة الإعلام أو ساط الأعمال ورجال الأعمال وتحسينهم إضافة لمهام أخرى تلخص في ترقية وتنمين الاستثمار وتسيير المنصة الرقمية للمستثمر و التي تعتبر أهم جديد تضمنه قانون الاستثمار 18/22 هذا من جهة من جهة ثانية تقوم الوكالة بعملية التسجيل و المعالجة الفورية لملفات المستثمرين وهو مفهوم أكثر ليونة من سابقه زيادة على مهمة المرافقة وتسيير المزايا ومتابعة المشاريع و مدى تقدم الاستثمارات .

كما أن القانون أبقى على الشباك الوحيد اللامركزي جعلها على المستوى المحلي لكل ولاية مع تغيير مهامه لينشئ شبكا آخرى يسمى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى و الاستثمارات الأجنبية وهو موجود فقط على المستوى الوطني إذ يعتبر من الأشياء أو الهياكل الجديدة التي تضمنها القانون 18/22 .

كما نصت المادة 23 من القانون الجديد على أهم جديد فيه وهو منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها للوكالة الجزائرية تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة لاسيما فرص الاستثمار المتاحة في الجزائر و العروض العقارية والتحفيزات والمزايا و الإجراءات على أن تربط هاته الأخيرة مع كل الأنظمة المعلوماتية للهيئات و الإدارات المرتبطة بالاستثمار مع إزالة الطابع المادي لجميع الإجراءات وتعتبر أيضا وسيلة إعلام ومتابعة للمستثمر من خلال الولوج لها ، هذا ما يكرس معركة الحكومة الجزائرية من أجل تبني الشفافية في التسيير من خلال الرقمنة

4. الأنظمة التحفيزية : وهو لب التغييرات والمستجدات التي تضمنها القانون من خلال تبنيه المعايير تأهيل الاستثمارات و الشبكات تقييم من اجل تحديد المزايا و هذا ما يعبر عن الإرادة الحقيقية للمقاربة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية وقد تضمن هذا الفصل 14 مادة نظرا للأهمية و التغيير الكلي للأنظمة التحفيزية سواء من خلال التسمية أو كيفية الاستفادة من المزايا ستحاول تلخيص أهم المتغيرات التي طرأت عليها وهي كالآتي :

● تبني المشرع واعتمد ثلاثة أنظمة تحفيزية في صلب نص المادة 24 منه وهي :

— **نظام القطاعات:** وهو نظام تحفيزي للقطاعات ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج الحكومة وحددت هذه الأخيرة على سبيل الحصر لا المثال في نص المادة 26 من نفس القانون وهي:

- نشاط المحاجر و المناجم.
- الفلاحة و تربية المانبات و الصيد البحري
- الصناعة والصناعة الغذائية و الصيدلانية و البيتروكيميائية.
- الخدمات و السياحة.
- الطاقات الجديدة والمتجددة.
- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

كما حددت المزايا التي يستفيد منها مستثمرين النظام في المادة 27 من القانون محل الدراسة.

- **نظام المناطق** : أخذ المشرع الجزائري في هذا النظام معيارا جغرافيا يتضمن مزايا أكبر مشروطة بمنطقة الاستثمار وهذا بحثا على التنمية الإقليمية المتوازنة والمستمرة التي أشار لها من خلال أهداف القانون الجديد، وقد عرفها في المادة 28 كما يلي تعد قابلة للاستفادة من نظام المناطق الاستثمارات المنجزة في:
- الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير المناطق التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من الدولة.
 - المناطق التي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين
 - وأحالت كل التفاصيل للمراسيم التطبيقية.

كما أن المادة 29 لخصت الامتيازات التي تستفيد منها هاته الفئة من الاستثمارات و التي لم تخرج عن المألوف غير أننا لاحظنا وسجلنا انه تم تقنين كل النقاط و تم التقليل من السلطة التقديرية لمجلس الاستثمار و هو ما يصب في خانة الشفافية.

- **نظام الاستثمارات المهيكلة** : وهو نظام جديد استحدث بموجب المادة 30 من قانون الاستثمار 22/18 وعرفته كما يلي الاستثمارات ذات القدرة العالية لخلق الثروات و استحداث مناصب الشغل والتي من شأنها رفع جاذبية الاقليم وتكون قوة دافعة للنشاط الاقتصادي من اجل تنمية مستدامة. هنا تتجسد جليا اهداف هذا القانون حيث يستهدف من خلال هذا النظام خلق مناصب شغل و خلق الثروة وتحسين مناخ الاعمال وعليه الامتيازات الاضافية لهذا النظام تقابلها اهداف إضافية واضحة وبالتالي منفعة متبادلة ضف الى ذلك تبنى المشرع معايير لتاهيل النشاطات و المشاريع التي تستحق الاستفادة من الامتيازات بعيدا عن السلطة التقديرية للهيئات .

المادة 30 من القانون نفسه تبين الاعفاءات الخاصة بهذا النظام والجديد المستحدث هو امكانية مرافقة الدولة كليا أو جزئيا بتحمل اشغال التهيئة والمنشآت الاساسية للمشروع على اساس اتفاقية بين المستثمر و الوكالة التي تتصرف باسم الدولة وهذا بعد موافقة الحكومة، نحسب من تاريخ تسجيل المشروع أو من تاريخ رخصة البناء اذا تطلب الأمر الرخصة و بالتالي القضاء على اشكالية تعطل المشاريع لسبب أو لآخر.

5. متفرقات و احكام انتقالية : عدة نقاط جديدة فصل فيها القانون الجديد تتعلق اساسا بحل مشكلات طرحت في كنف القوانين السابقة مثل حالة تعدد النشاطات منها المقبول ضمن الانظمة التفضيلية ومنها الغير مقبول أو الموجود في القوائم السلبية هنا المادة 34 من القانون 22/18 فصلت بصفة قاطعة في الموضوع حيث يستفيد النشاط المقبول فقط مع الزامية الفصل المحاسبي بين النشاطين ، من جهة اخرى فصلت المادة 35 في قضية أو اشكالية الجمع بين عدة انظمة حيث يستفيد المستثمر من النظام الافضل، كما نظم القانون احكاما عقابية تمس كل من يحاول عرقلة الاستثمار بسوء نية و باي وسيلة كانت 2008.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

ثانيا : المستجدات العملية والإجرائية التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد-الجانب العملي - : بعدما تطرقنا للجوانب النظرية والمفاهيمية الجديدة التي كرسها القانون 18/22 تلاه صدور 08 مراسيم تنفيذية تصب في خانة الجوانب الإجرائية والعملية لتطبيق كل مستجد يوجد البعض منها من قبل لكن مستها عدة تعديلات نسهب فيها من خلال الطرح وهي :

1. تغيير في المجلس الوطني للاستثمار : تعلم أن المجلس استحدث منذ سنة 2001 بموجب المادة 18 من الأمر 01/03 المؤرخ في 20/08/2001 و الذي تم تنظيمه بموجب المرسوم التنفيذي 06/355 المتعلق بسيره و صلاحياته و عدل جزئيا من خلال إلغاء المواد 1905 وو 22 من الأمر 01/03 غير انه ومن خلال القانون الجديد 22/18 و المرسوم التنفيذي 22/297 المؤرخ في 08/09/2022 تم تغيير تشكيلته وسيره و تسييره و أصبح يعتبر كمجلس حكومة مصغر تحت وصاية الوزير الأول إذ انه لا يملك الاستقلالية وتتضمن تشكيلته العديد من القطاعات المتعلقة بالاستثمار و المادة 17 من القانون الجديد حددت بدقة وهذا ما وضحته أكثر المادة 03 من المرسوم السالف الذكر ويتشكل المجلس من أعضاء دائمين يتمثلون في وزير كل من القطاعات الآتية : الداخلية و الجماعات المحلية المالية الطاقة و المناجم الصناعة - الاستثمار - التجارة الفلاحة - السياحة - العمل والتشغيل البيئة بالإضافة إلى الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الأعضاء الغير دائمين أي المشاركون فهم :

- الوزير المعني بالمشروع.
- رئيس مجلس إدارة المدير العام للوكالة الجزائرية الترقية الاستثمار كما يمكن الاستشارة بأي خبير .

وعليه أن المستجد في ما يخص المجلس يتمثل في اختصار مهامه في رسم سياسة الاستثمار وتنفيذها وترك كل ما هو افني للوكالة من خلال شبنيكها.

2. الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار : من أهم التغييرات الهامة في قانون الاستثمار الجديد هو تحويل مهام وهيكله ومير و شير الوكالة واستحداث شبك مركزي للاستثمارات الكبيرين و هو ما تضمنه المرسوم التنفيذي -22-298 المؤرخ في 08/09/2022 وكان أهم ما جاء به من تغييرات هو :

- تغيير التسمية والوصاية حيث نصت المادة 02 من المرسوم على استبدال التسمية من الوكالة الوطنية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتوضع لدى وصاية الوزير الأول مقرها بالجزائر العاصمة.
- المهام تغيرت وتحددت تطابقا مع إلغاء المراكز الأربعة التي أنشئت بموجب القانون السابق 16/09 والتي أظهرت الاختلالات والتداخلات بين المصالح لذا تستطيع القول أن المشرع الجزائري عاد للنموذج القديم بالنسبة للمهام و التي قسمها وفق ما يلي :

- مهام في مجال الإعلام :

- الاستقبال والإعلام في جميع المجالات الضرورية للمستثمر .
- جمع الوثائق الضرورية وتعريف المستثمر بالتشريعات و التنظيمات المتعلقة بالاستثمار و معالجتها وإنتاجها ونشرها بكل الصور المتاحة .

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

- وضع أنظمة إعلامية و طرح فرص الاستثمار .
 - وضع بنوك بيانات تسمح للمستثمر معرفة فرص الاستثمار .
 - وضع قاعدة بيانات تتيح العقار الصناعي المتوفر
- مهام في مجال التسهيل :
- وضع المنصة الرقمية للمستثمر و تسييرها.
 - التقييم الدوري المناخ الأعمال و اقتراح ما يساعد على تحسينه.
 - تقديم المعلومات حول فرص الاستثمار والعروض العقارية والحوافز و المزايا المتعلقة بالاستثمار .
- مهام في مجال ترقية الاستثمار :
- المبادرة مع الهيئات المعنية العمومية والخاصة في الداخل والخارج من اجل ترقية الاستثمار في الجزائر .
 - إعداد واقتراح مخطط وطني لترقية الاستثمار على المستوى الوطني والمحلي و حشد رؤوس الأموال اللازمة.
 - إقامة علاقات أعمال وتسهيل بين المستثمرين وتعزيز الشراكة.
 - إقامة علاقات تعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة .
- مهام في مجال مرافقة المستثمر :
- تنظيم مصلحة للتوجيه والاستقبال و المرافقة.
 - وضع خدمة للاستشارات الداخلية والخارجية.
 - مرافقة المستثمرين لدى الإدارات.
- مهام في مجال تسيير الامتيازات :
- إعداد شهادات التسجيل وشهادات التعديل والتصحيح و التكميل.
 - تحديد المشاريع المهيكلة وإبرام الاتفاقيات المقررة في المادة 31 من القانون.
 - رقابة التحقيق من قابلية الاستثمارات من الاستفادة من الامتيازات.
 - تأشير على قوائم السلع والخدمات القابلة للإستفادة من الإمتيازات .
 - إصدار قرارات سحب المزايا .
- تحرير محاضر الدخول للاستغلال .
 - القيام بتسيير عمليات التنازلات التحويل التي قد يقوم بها المستثمر .
 - إعداد شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة .
- مهام في مجال المتابعة :
- التأكد مع الإدارات المعنية على قيام المستثمر بالالتزامات .
 - معالجة عرائض وشكاوى المستثمرتين
 - تطوير خدمة الرصد و المتابعة والإصغاء.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

3. التسجيل ، التحويل و التنازل ، الأتاوى: وهو ما تضمنته المواد 26 من المرسوم التنفيذي 22/299 المؤرخ في 08/09/2022 والملاحق العشرة التابعة له .

- التسجيل : عرفته المادة 2 من المرسوم على انه الإجراء الذي يعبر عن طريقه المستثمر عن إرادته في إنجاز مشروع و الذي يتم لدى الوكالة الجزائرية و بالضبط لدى الشباك الامركزي الوحيد أما بالنسبة للمشاريع الكبرى و الأجنبية يتم ذلك لدى الشباك المستحدث و هو الشباك المشاريع الكبرى و المشاريع الأجنبية و يحدد المرسوم المشاريع الكبرى في المادة 03 منه على أنها المشاريع التي يفوق مبلغها 200.000.000.000 دج . كما فصلت المواد 07.08.09 في التسجيل لاسيما لمشاريع محولة من بلدان أخرى نحو الجزائر .
- إما بالنسبة للتعديل والتكميل و الإضافات نظمها الماد من 14 لغاية 18 من المرسوم وأجازت تعديل شهادة التسجيل بناء على طلب المستثمر وفق نموذج محدد ولنا في التعديل بعض الملاحظات حيث لا يمكن تعديل موضوع النشاط إلا في فترة قبل انقضاء مهلة الانجاز كما يمكن جدا أن يكون التعديل بتمديد مدة الانجاز بعد تقديم المبررات اللازمة كما انه يؤدي الدخول الجزئي للاستغلال لنتيجة مؤكدة هي عدم إمكانية التعديل. كما أشارت المادة 18 من المرسوم لإمكانية تعديل قوائم السلع .
- التنازل أو التحويل : يمكن أن تكون السلع و المواد والاستثمارات الموجودة بالقائمة محل تحويل أو تنازل شرط وجود ترخيص من الهيئة المكلفة . في حالة التنازل أو التحويل دون رخصة تتم عملية إلغاء الاستفادة مع تطبيق العقوبات المقننة . أما إذا تم التحويل وفق الرخصة يلتزم المتنازل له بجميع التعهدات المكتتبة.
- الأتاوى المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار : حددت المادة 23 من الرسوم التنفيذي 22/299 أتاوى التسجيل بمبلغ 60.000 دج للاستثمارات العادية ومبلغ 40.000 دج لتعديلها أما بالنسبة للمشاريع الكبرى و الأجنبية حددت بمبلغ 400.000 دج للتسجيل و 100.000 للتعديل.
- كخلاصة هذه أهم ما عدلها القانون الجديد للاستثمار أما عن الأشياء الجديدة فتمحورت في إطلاق وتقنين او تنظيم معايير تحديد جدوى المشاريع و قائمة المناطق الواجب ترقيتها بالإضافة لإنشاء المنصة الرقمية .

4. المناطق التي توليها الدولة أهمية : والتي حددها المرسوم التنفيذي 22-301 المؤرخ في 08/09/2022 تطبيقا للمادة 28 من القانون 22/18 المؤرخ 24 يوليو 2022 والتي قصد بها البلديات :

- التابعة للهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير من جهة.
- التي تمتلك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للثمين .
- التي تتطلب تنميتها عناية خاصة من الدولة .

ولقد حدد الملحق 02 و 03 من هذا المرسوم البلديات المعنية. وقد يتم تحيين هذا الملحق في أي وقت. وعلى سبيل المثال توجد بعض الولايات تضم و تعتبر جميع بلدياتها معنية مثل ولاية الجلفة باتنة ، خنشلة ، المسيلة بينما يمس الإجراء بعض البلديات فقط مثل ولاية تلمسان سطيف.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

5. **معايير تأهيل الاستثمارات المهيكلة** : تعتبر المعايير المستحدثة من بين أهم جديد تضمنه القانون 22/18 لما له من أهمية لتحديدها من جهة ومن جهة أخرى من اجل الحد من السلطة التقديرية للمجلس الوطني للاستثمار حيث تطبق في مرحلة الاستغلال وفق المعايير المحددة و بعد انجاز محضر الدخول في الإنتاج وعليه الحق المشرع الجزائري ملحقا ثالثا يبين فيه معايير كل نظام . معايير شبكة تقييم الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات : وتمثلت في مبلغ الاستثمار ونسبة الأموال الخاصة التي ساهم بها المستثمر و معيارا ثالثا تمثل في التوظيف و رابعا نسبة الإدماج التي تخص استعمال سلع و خدمات محلية المصدر و أخيرا معيار استعمال التكنولوجيا .

- أما شبكة تقييم الاستثمارات في نظام المناطق : أربع معايير تتطابق مع نظام القطاعات مع تغيير في التنقيط وهي التوظيف و الإدماج و المساهمة الذاتية و مبلغ الاستثمار إضافة لمعيار المنطقة إذ يختلف التنقيط من الجنوب إلى الجنوب الكبير إلى الهضاب العليا.
- شبكة تقييم المشاريع المنجزة في البلديات التي تتطلب مرافقة خاصة و البلديات التي لها موارد طبيعية تتطلب التثمين وهي أربع معايير التوظيف المساهمة الذاتية مبلغ الاستثمار الإدماج
- شبكة التقييم الخاصة بالنشاطات المهيكلة تضم سنة معايير وفي نفس المعايير الخمسة إضافة لمعيار التأثير على البيئة مع تنقيط مختلف .

6. **المنصة الرقمية** : وهي من بين أهم النقاط الجديدة التي تضمنها القانون 22/18 المؤرخ في 24/06/2022 والتي خصها المشرع بعدة مراسيم و تنظيمات خاصة .

7. **الأجهزة المكلفة بتسيير و ترقية الاستثمار في إطار القانون 22-18** : منذ توجه الجزائر خلال فترة التسعينات بالتخلي عن النظام الاشتراكي و تبني النظام الرأسمالي بغية استقطاب المستثمرين الوطنيين والأجانب من خلال القيام بالإصلاحات الاقتصادية الهامة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، وهو ما تجسد من خلال قيام المشرع الجزائري باستحداث أجهزة لتنظيم وضبط و سير العملية الاستثمارية، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل، حيث سنقوم في المبحث الأول بشرح مفصل للوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار والتي تعتبر كجهاز إداري ذات طابع تنفيذي وذلك للأهمية التي تكتسبها في مجال تشجيع الاستثمار، بدل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، توضع لديها شبائيك و حيدة محلية لامركزية و شبائك و طني خاص بالمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، واستحداث منصة رقمية للمستثمر، أما في المبحث الثاني) سندرس المجلس الوطني للاستثمار الذي يعتبر كمجلس حكومة مصغر دوره رسم السياسة العامة للاستثمار في الجزائر، يتمتع بمهام وصلاحيات محددة على سبيل الحصر، لذلك فقد جاءت هذه القوانين المختلفة المتبنية في الجزائر بالعديد من الأجهزة المساعدة والمرافقة للمستثمرين من أجل تسهيل الإجراءات وتمكينهم من تجسيد استثماراتهم.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

المطلب الثاني : فعالية الحوافز الضريبية الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر خلال (2015-2023)

بعد تطرقنا إلى مختلف التحفيزات الضريبية التي تضمنتها قوانين الإستثمار في الجزائر بدء القانون 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار وصولاً إلى قانون الإستثمار الجديد 22-18 سوف نتناول في هذا المطلب تطور حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا توزيعه الجغرافي والقطاعي وذلك من خلال الفروع التالية :

الفرع الأول : حصيلة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2015-2023)

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2023 جهوداً متزايدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار سعيها لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات. وقد تميزت هذه المرحلة بإصلاحات قانونية ومؤسسية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، رغم التحديات المرتبطة بعدم الاستقرار الاقتصادي وتقلب أسعار النفط. وتراوحت تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة بين الصعود والهبوط، متأثرة بالأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية، لا سيما جائحة كوفيد-19 وأزمة أوكرانيا.

الجدول رقم (01) : حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال (2015-2023) :

الوحدة مليون دولار

السنوات	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر
2015	-587
2016	1636
2017	1232
2018	1475
2019	1382
2020	1143
2021	870
2022	255
2023	1220

المصدر 01 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ،مناخ الاستثمار في الدول العربية ،2016،ص.74

المصدر 02 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات ،إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول 2024 ،ص.10

المصدر 03 : بالإعتماد بنك الجزائر من خلال الموقع الإلكتروني : <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

يعكس الجدول تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بين عامي 2015 و 2023، ويوضح التباين الكبير في حجم هذه الاستثمارات خلال السنوات التسع، مما يعكس تأثير عدة عوامل اقتصادية وسياسية محلية ودولية، ففي عام 2015 سحب استثمارات (-587 مليون دولار) يمثل هذا الرقم سحباً صافياً لرؤوس الأموال الأجنبية، مما يعكس مناخاً استثمارياً غير مستقر نتيجة لانخفاض أسعار النفط في 2014، وغياب إصلاحات مشجعة آنذاك أما في الفترة من 2016 إلى 2019 فقد

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

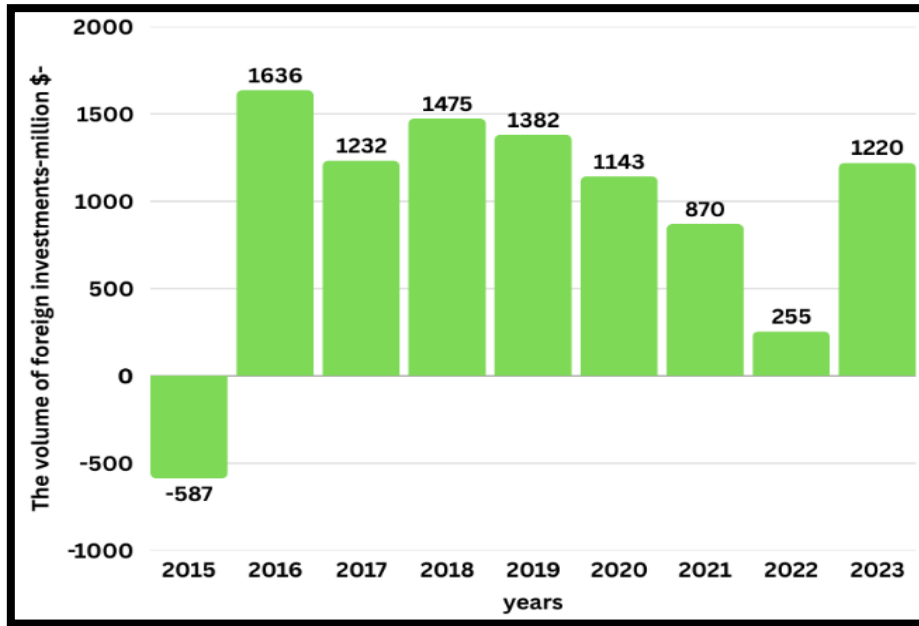
عرفت هذه الفترة تحسناً في تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث بلغ الذروة في 2016 بـ (1636 مليون دولار)، ويرتبط ذلك ببداية الحكومة في اعتماد إجراءات لتحسين مناخ الأعمال وجذب المستثمرين، رغم بعض التذبذب، حافظت التدفقات على مستوى يفوق مليار دولار سنوياً.

أما فترة التراجع 2022/2020 ظهور تأثير واضح بتداعيات جائحة كوفيد-19 عالمياً، مما أدى إلى انخفاض الثقة في الأسواق الناشئة وانخفاض حاد (255 مليون دولار فقط)، قد يُعزى إلى (استمرار آثار الجائحة، الانتقال السياسي في الجزائر، ترقب المستثمرين للبيئة القانونية الجديدة بعد تعديل قانون الاستثمار، التوترات الجيوسياسية العالمية (كأزمة أوكرانيا)).

عام 2023 تعافى واضح (1220 مليون دولار) يشير إلى بداية استعادة الثقة تدريجياً، وقد يعود إلى (دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ (يونيو 2022)، تسويق الفرص الاستثمارية في قطاعات خارج المحروقات، تحسن طفيف في المناخ الاقتصادي العام)

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) فقد قمنا بترجمته في صورة شكل كما هو موضح أدناه :

الشكل (03) : يوضح حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال (2015-2023)



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (01) مخرجات برنامج CANVA

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تدبداً في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فبعد أن تم تسجيل تدفقات سلبية مقدرة بـ (587-) في سنة 2015 بعد الصدمة النفطية عام 2014 وإختيار أسعار النفط ثم تراجع عديد من الإستثمارات في مجال المحروقات (لشموت ، 2022)، عرفت إرتفاعاً في سنة 2016 مسجلة 1.64 مليار دولار وهذا راجع لتحسين السياسات الإستثمارية ووضع قانون الإستثمار 16-09 الذي وفر التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الإستثمارية وكذا التحسن الذي عرفه الإنتاج النفطي (وكالة الأنباء الجزائرية ، 2017).

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

أما بالنسبة لسنة 2017 بلغ التدفق 1.23 مليار دولار أي تراجعاً بنسبة 26 بالمائة مقارنة بسنة 2016، حيث أوضحت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والإستثمار في تقريرها لسنة 2018 حول الإستثمار في العالم أن تنوع الإستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 قد تعزز بفضل الإستثمارات التي قامت بها مجموعة الإتصالات الصينية هواوي والجنوب الكوري سامسونج التي فتحت مصنعها في تركيب الهواتف النقالة في البلاد وأضافت ذات المنظمة الأممية أن التعديلات المقترحة على قانون المحروقات من شأنها أن ترفع شكل ملموس المساهمة الأجنبية في القطاع النفطي للبلاد في المستقبل مشيرة إلى أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الإستثمارات في قطاع النفط والغاز (وكالة الانباء الجزائرية، 2018)، وبذلك إرتفعت التدفقات إلى 22 % سنة 2018 بمجموع 1.47 مليار دولار وذلك بفضل الإستثمار في قطاعات النفط والغاز والسيارات .

وحسب المنظمة الأممية، فقد سجل قطاع السيارات الدخول في الخدمة لمصنع التركيب للمصنع الصيني -بيجين أوتوموبيل أنتر ناشيونال كوربوريشن- و الذي فاقت قيمة إستثماره 100 مليون دولار كما حظي المصنعين الكوري الجنوبي هيونداي والأمريكي فورد بموافقة المجلس الوطني للإستثمار من أجل بناء مصانع تركيب بالجزائر . (وكالة الانباء الجزائرية، 2019)

وقد سجلت سنة 2020 تراجعاً ملحوظاً بلغت فقط 1.14 مليار دولار بإنخفاض قدره 19 % مقارنة بسنة 2019 التي سجلت تدفقه 1.38 مليار دولار، حيث يشير تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سنة 2020 إلى أن القطاع الرئيسي الذي إستفاد من الإستثمار الأجنبي المباشر هو الموارد الطبيعية وذكر التقرير أنه في عام 2020 رفعت الجزائر القيود التي حدت الملكية الأجنبية بنسبة 49% بإنشاء القطاعات الإستراتيجية، بما في ذلك البنية التحتية والموارد الطبيعية (حنو ، 2023)، كما تراجع سنة 2021 ليصل إلى 870 مليون دولار (لشموت ، 2022) فالجزء الأكبر من هذا الإستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع الطاقة ولايسهم في التنوع الإقتصادي الوطني وعن أسباب هذا التراجع أوضح المحلل الإقتصادي إسحاق خرشي أن الجزائر لا تتوفر على بيئة صديقة للأعمال، وغياب الإطار القانوني المنظم والمتعلق بالشركات الدولية، يوفر الحماية القانونية لها وأفاد أن عدم الإستقرار المؤسسي الذي عرفته الجزائر خلال السنتين ساهم في تراجع وقال أن الأزمة الصحيحة تسببت في تراجع ملموس في تدفق الإستثمارات عالمياً وليس الجزائر فقط وبحسب المحلل الإقتصادي فإن التراجع يعكس أمرين : أولهما صعوبات الإقتصاد العالمي في ظل إستمرار جائحة كورونا، ثانيهما تشمل في وجود عوامل طارئة التي لا تسمح بجلب الرأسمال الأجنبي و الإستثمارات الأجنبية في الجزائر (لشموت ، 2022)، ورغم المزايا والإجراءات المعلنة في الجزائر من أجل تعزيز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحوها يتخللها تحيين قانون الإستثمار وإلغاء بعض القيود والضوابط الكابحة مثل القاعدة الإستثمارية 49/51 % إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المتعاملين (حنو ، 2023) إلا أن تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى البلاد لا يزال ضعيفاً حيث تراجعت بـ 90% عام 2022 لتصل إلى 255 مليون دولار واستقطبت الجزائر إستثمارات أجنبية بقيمة 1.22 مليار دولار في عام 2023 لتكون بذلك في المرتبة السابعة عربياً من حيث البلدان الأكثر إجتذاباً للإستثمار الأجنبي خلال ذات الفترة (حنو ، 2024).

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر عبر الدول (2003-2023)

يعكس التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من 2003 إلى 2023 توجهات المستثمرين الأجانب واهتماماتهم بالسوق الجزائرية. وقد هيمن قطاع المحروقات على معظم هذه الاستثمارات، بالنظر إلى الثروات الطبيعية الكبيرة التي تزخر بها البلاد. غير أن السنوات الأخيرة شهدت توجهًا نسبيًا نحو تنويع القطاعات المستهدفة، خاصة في مجالات الصناعة، الطاقة المتجددة، الاتصالات، والزراعة، مدفوعًا بإصلاحات قانونية ومبادرات حكومية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع الطاقة وجذب استثمارات أكثر استدامة وتنوعًا.

الجدول رقم (02) : يوضح التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 قطاعات للاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة وفق التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة (2003-2023)

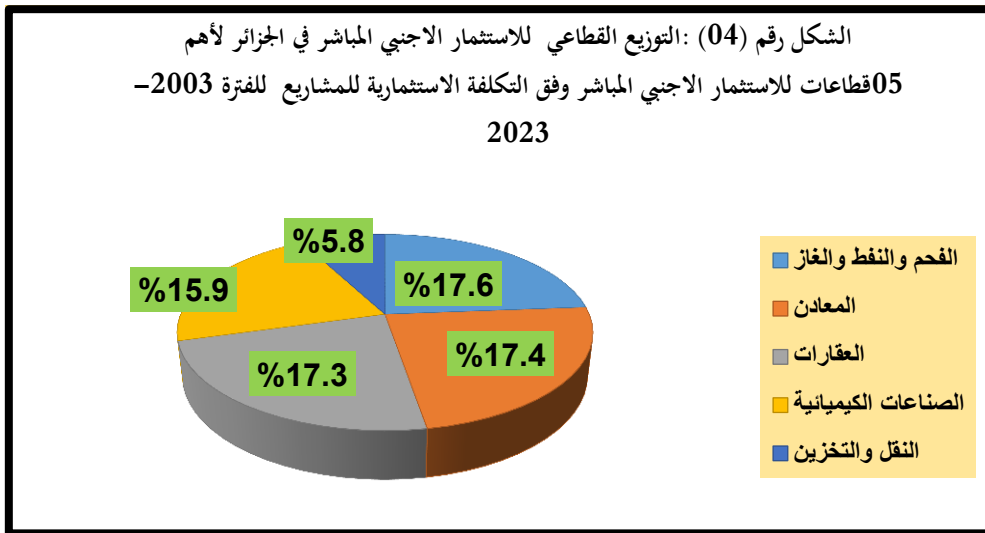
الوحدة مليون دولار :

القطاع	الحصة من إجمالي التكلفة الإستثمارية التراكمية للفترة 2023/2003
الفحم والنفط والغاز	17.6%
المعادن	17.4%
العقارات	17.3%
الصناعات الكيماوية	15.9%
النقل والتخزين	5.8%

التكلفة الإستثمارية التراكمية لإجمالي المشاريع منذ 2003 إلى غاية 2023
78.2 مليار دولار

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات ، إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول ، 2024، ص.11

بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02) فقد قمنا بترجمته في صورة شكل كما هو موضح أدناه :



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02) - مخرجات برنامج Excel-

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن قطاع الفحم والنفط والغاز إستحوذا على الحصة الأكبر من الإستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل 13.8 مليار دولار تقريبا من إجمالي الإستثمارات ويرجع ذلك إلى الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها هذا القطاع في الإقتصاد الجزائري حيث يمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وأحد أعمدة الإيرادات العمومية . كما أن وجود إحتياطات كبيرة من النفط والغاز إلى جانب البنية التحتية المتوفرة وشبكة الأنابيب الموجهة للتصدير شكلت عوامل جذب رئيسية للمستثمرين الأجانب خصوصا في ظل إرتفاع أسعار الطاقة خلال فترات متعددة من هاته المرحلة ، وإجمالي إستثمارات بلغ حوالي 13.5 مليار دولار يحتل قطاع المعادن المرتبة الثانية ويعكس ذلك التوجه نحو تنويع الإقتصاد الوطني من خلال إستغلال الموارد الطبيعية غير النفطية إذ تمتلك الجزائر مخزونا هاما من المعادن مثل الحديد ،الذهب الزنك والفوسفات ما يوفر فرصا واعدة للإستثمار خاصة في ظل تشجيع الحكومة على تطوير سلاسل القيمة الصناعية ذات الصلة كما يتساوى قطاع العقارات من حيث التكلفة الإستثمارية مع قطاع المعادن وهو ما يعكس إزدهار السوق العقارية الجزائرية خلال العقد الماضي نتيجة مع بعض التوجه نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية وخو ما يبرز للنمو الديمغرافي والحضري للنمو الديمغرافي والحضري المتسارع كما أن برامج السكن الضخمة التي أطلقتها الدولة حفزت إهتمام المستثمرين الأجانب بالمشاريع العقارية لاسيما في المجمعات السكنية الراقية والمراكز التجارية والفندقية ، كما يمثل قطاع الصناعات الكيماوية نحو 12.4 مليار دولار من إجمالي الإستثمارات الأجنبية ويظهر إهتماما متزايدا من قبل المستثمرين وتشمل هاته الإستثمارات مجالات صناعة الأسمدة البتركيماويات ،المواد البلاستيكية ومنتجات التنظيف والتي تستفيد من توفر المواد الأولية محليا خصوصا الغاز الطبيعي هذا القطاع بعد محورا هاما في رؤية الجزائر للتصنيع وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليص الواردات وخامسا قطاع النقل والتخزين وعلى الرغم من أن حصته من إجمالي الاستثمار الاجنبي أقل نسبيا إذ تبلغ حوالي 4.5 مليار دولار إلا أنه يعد من القطاعات الواعدة والمكملة للأنشطة الاقتصادية الأخرى ،خصوصا لتلك المتعلقة في دعم اللوجستيات وتعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني لاسيما في ظل مشاريع تطوير الموانئ السكك الحديدية.

الفرع الثالث : التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر (2016-2023)

شهد التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2023 تبايناً ملحوظاً، حيث تركزت أغلب الاستثمارات في مناطق الشمال، خاصة في ولايات مثل الجزائر، وهران، وبومرداس، نظراً لتوفر البنية التحتية والموانئ والقرب من المراكز الإدارية. كما استقطبت بعض الولايات الجنوبية استثمارات في قطاع المحروقات بفضل ثروتها الطبيعية، مثل ورقلة والأغواط. هذا التفاوت الجغرافي يعكس التحديات المرتبطة بتوزيع التنمية إقليمياً، ويبرز الحاجة إلى سياسات تحفيزية لجذب الاستثمارات نحو المناطق الداخلية والجنوبية بهدف تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 دول مستثمرة في الدولة من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة 2003-2023

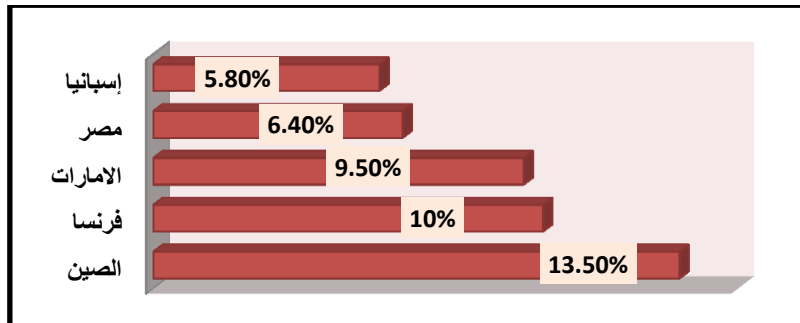
الترتيب	الدول	الحصة من التكلفة الاستثمارية للفترة 2003-2023
01	الصين	13.5%
02	فرنسا	10%
03	الامارات	9.5%
04	مصر	6.4%
05	إسبانيا	5.8%

التكلفة الإستثمارية التراكمية لاجمالي المشاريع من 2003 إلى 2023 78.2 مليار دولار

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتئمان الصادرات ، إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول ، 2024، ص.11

يعكس الجدول رقم (03) الترتيب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2023 توجهات الشركاء الدوليين نحو السوق الجزائرية، من حيث حجم الاستثمارات وتنوع مصادرها. وقد تصدرت الصين المرتبة الأولى بحصة بلغت 13.5% من التكلفة الاستثمارية الإجمالية، بما يعادل 78.2 مليار دولار، ما يدل على عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، خاصة في مجالات البنية التحتية، البناء، والطاقة. في المرتبة الثانية جاءت فرنسا بنسبة 10%، محافظة على موقعها التاريخي كمستثمر تقليدي، لاسيما في قطاعات الصناعة والخدمات. أما الإمارات العربية المتحدة، فاحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 9.5%، وهو ما يعكس تنامي العلاقات الاقتصادية الثنائية، خاصة في قطاعات العقار، السياحة والخدمات اللوجستية. وجاءت مصر في المرتبة الرابعة بـ 6.4%، في مؤشر على تطور التعاون العربي-العربي، تليها إسبانيا بنسبة 5.8%، مدفوعة بمشاريع في قطاعات الطاقة والنقل. ويوضح هذا التوزيع الدور المتنامي للبلدان الآسيوية والعربية في المشهد الاستثماري الجزائري، في مقابل استمرار الحضور الأوروبي التقليدي، مع بروز الصين كمستثمر أول خلال العقد الماضيين.

الشكل رقم (05): التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لأهم 05 دول مستثمرة في الدولة من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع للفترة 2003-2023



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03) - مخرجات برنامج Excel-

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

من خلال الشكل رقم (05) إحتلت الصين صدارة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث التكلفة الإستثمارية 10.56 مليار دولار وهو ما يعكس التحول الإستراتيجي في العلاقات الإقتصادية الجزائرية الصينية، خاصة بعد إنضمام الجزائر إلى مبادرة الحزام والطريق سنة 2018 وتنوع المشاريع الصينية بين قطاعات البنية التحتية من طرق، موانئ، السكك الحديدية والطاقة الصناعة بما يعكس إعتداد الجزائر على الشركاء غير التقليديين في تمويل المشاريع الكبرى ونقل التكنولوجيا رغم التوترات السياسية الظرفية، ماتزال فرنسا تحتفظ بموقعها كشريك إقتصادي تقليدي ومهم للجزائر خصوصا في قطاعات الخدمات، الصناعة الغذائية والصناعات التحويلية، وتستفيد الإستثمارات الفرنسية من شبكة العلاقات التاريخية والموقع الجغرافي القريب، فضلا عن وجود جالية جزائرية واسعة بفرنسا تسهم في توسيع الروابط الاقتصادية وقدرت حصتها 7.82 مليار دولار من التكلفة الإستثمارية .

وتعد الإمارات من أبرز المستثمرين العرب في الجزائر، حيث تنشط في مجالات العقار، السياحة، النقل والإتصالات وتعكس هاته الإستثمارات توجهها إستراتيجيا من الجانب الإماراتي لتعزيز نفوذه في شمال إفريقيا مع الإعتداد على نماذج إستثمارية تقوم على الشركة بين القطاعين العام و الخاص وقدرت حصتها 7.43 مليار دولار .

وتظهر الإستثمارات المصرية في الجزائر تطور ملحوظا في السنوات الأخيرة حيث وصلت حصتها 05 مليار دولار خصوصا في قطاعات الصناعة الدوائية الإعلام والبنية التحتية، ويشير ذلك إلى تكامل إقتصادي متزايد بين أكبر إقتصادين عربيين في شمال إفريقيا مدفوعا بعلاقات سياسة مستقرة وتوجه مشترك لتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وعلى الرغم من بعض التوترات الدبلوماسية الأخيرة إلا أن إسبانيا تواصل الحفاظ على مكانتها ضمن أبرز المستثمرين في الجزائر لتصل حصتها إلى 4.53 مليار دولار لاسيما في مجالات الطاقة البيئية والزراعة ويعود ذلك إلى القرب الجغرافي وحاجة السوق الإسبانية إلى تنوع مصادر الطاقة ما يجعل الجزائر شريكا إستراتيجيا في هذا المجال .

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيز الضريبية

الجدول رقم 04 : تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر 2015-2023

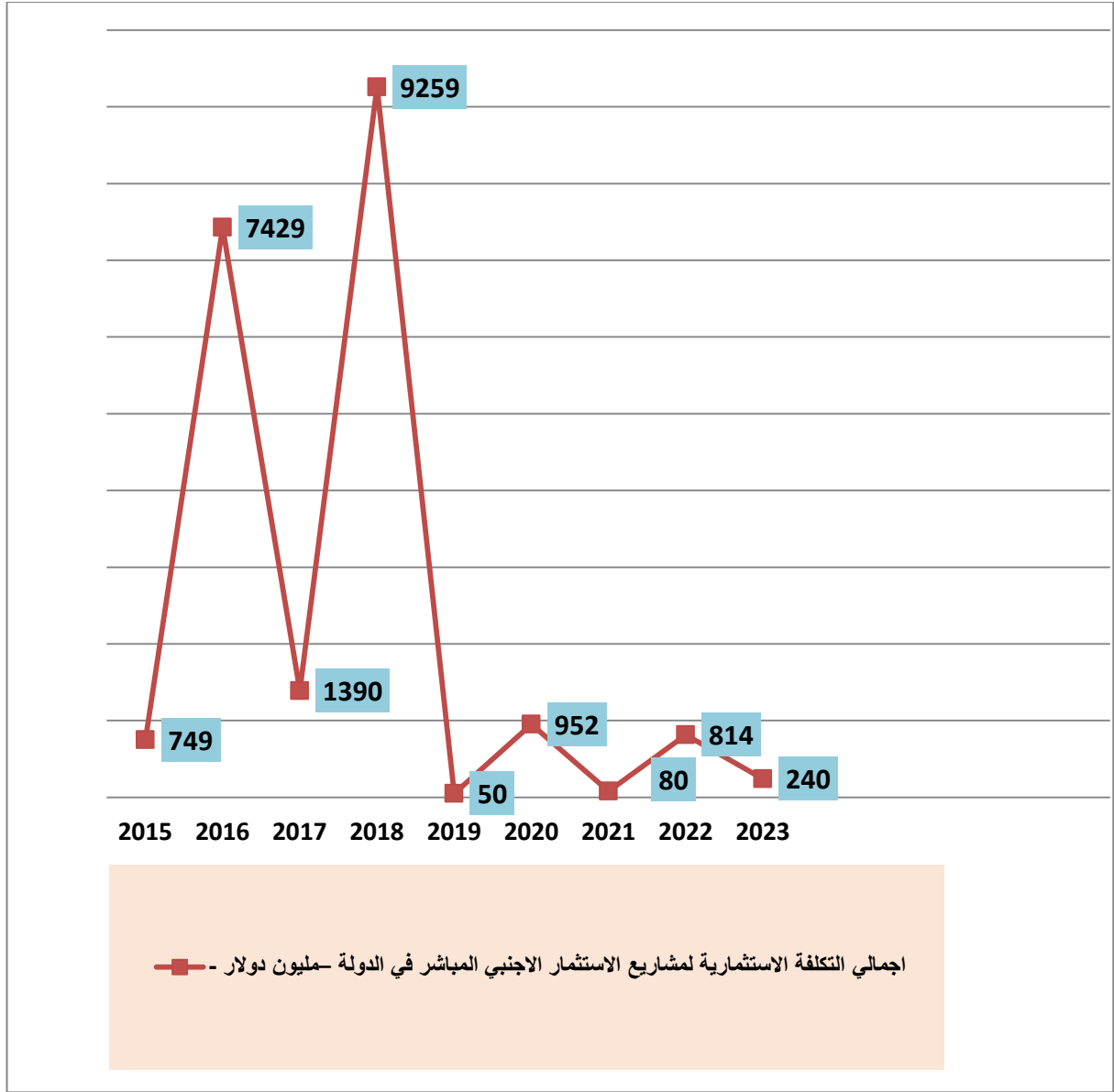
السنوات	عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة	اجمالي التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة - مليون دولار -	عدد الوظائف الجديدة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدولة	عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الدولة
2015	13	749	3758	13
2016		7429		
2017		1390		
2018	18	9259	10349	17
2019	22	50	5119	15
2020	06	952	342	6
2021	07	80	676	7
2022	03	814	2564	4
2023	09	240	1472	6

المصدر 01 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول ، 2024، ص.11

المصدر 02 : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (2016، ص.119)، (2017، ص.17)، (2018، ص.18)، (2019، ص.17).

يعكس الجدول رقم (04) تذبذبًا واضحًا في وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2023، سواء من حيث عدد المشاريع أو التكلفة الاستثمارية أو عدد الوظائف المستحدثة. فقد شهدت السنوات 2016 و2018 ذروة في حجم الاستثمارات، حيث بلغت التكلفة في 2016 حوالي 7429 مليون دولار، وفي 2018 حوالي 9259 مليون دولار، مع تسجيل أكبر عدد من الوظائف الجديدة في نفس السنة (10349 وظيفة)، ما يشير إلى تنفيذ مشاريع كبيرة ومكلفة التشغيل، في المقابل، شهدت السنوات 2020 و2021 و2022 تراجعًا حادًا في عدد المشاريع والشركات الأجنبية والتكلفة المالية، نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 وتزايد التحفظ من قبل المستثمرين الأجانب. ورغم التحسن النسبي في 2023 من حيث عدد المشاريع (9 مشاريع) والوظائف (1472)، فإن التكلفة الاستثمارية بقيت ضعيفة (240 مليون دولار)، ما يعكس استمرار الحذر لدى المستثمرين. كما يُلاحظ أن ارتفاع عدد المشاريع لا يعني بالضرورة ارتفاع التكلفة أو فرص العمل، وهو ما يشير إلى اختلاف في طبيعة وحجم الاستثمارات المنجزة. عمومًا، تؤكد هذه المعطيات الحاجة إلى تحسين مناخ الأعمال وتثبيت الإصلاحات الاقتصادية لجذب استثمارات ذات جودة واستدامة أعلى.

الشكل رقم (06) : تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر 2015-2023



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03) - مخرجات برنامج Excel-

من خلال الشكل (06) نلاحظ تطور المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر 2015-2023 ما يلاحظ على المنحنى تذبذب في تطور المشاريع الاستثمارية من 2015-2023 هناك تراجع سنة 2015 في تنمية المشاريع الاستثمارية بسبب عدم إستقرار في أسعار النفط وما يلاحظ القفزة التي عرفتها سنة 2016 بمقدار 7.429 مليون دولار وهذا راجع لعدة إعتبارات أهمها قوانين الإستثمار المنتهجة من طرف الجزائر، أما سنة 2017 فهناك تراجع ملحوظ إلى 1390 مليون دولار بإنخفاض يزيد عن 80 بالمئة مقارنة بالنسبة السابقة وهناك إنتعاش واضح ببلوغ 9259 مليون دولار سنة 2018 وهي أعلى قيمة خلال الفترة مما يدل على إسقاط إستثمارات كبرى تليها انخيار مفاجئ إلى 50 مليون دولار فقط سنة 2019 وتحسنت نسبيا إلى 952 مليون دولار تم إنخفاض مجددا إلى 80 مليون دولار سنة 2021 نتيجة تأثيرات جائحة كوفيد 19 أما من سنة 2022-

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

2023 إستمرار في المستويات المنخفضة 814 و 240 مليون دولار ما يدل على غياب مشاريع ضخمة جديدة رغم بعض الانتعاش النسبي سنة 2022.

من خلال ما سبق نجد أن الحوافز الضريبية تلعب دورًا مهمًا في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إذ تشكل عنصرًا محفزًا للمستثمرين الراغبين في تقليص تكاليف الدخول والاستغلال. وقد أظهرت التجربة الجزائرية أن توفير امتيازات ضريبية، مثل الإعفاء من الضرائب على الأرباح أو الرسوم الجمركية خلال فترات محددة، يمكن أن يساهم في تحسين جاذبية البيئة الاستثمارية، خاصة في القطاعات غير النفطية والمناطق الداخلية. غير أن تأثير هذه الحوافز يظل محدودًا إذا لم يُرفق بإصلاحات مؤسسية وهيكلية أعمق تشمل تبسيط الإجراءات الإدارية، ضمان الشفافية، وتحسين مناخ الأعمال بوجه عام. وعليه، فإن فعالية الحوافز الضريبية في استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر تبقى رهينة بمدى انسجامها مع سياسات اقتصادية واضحة ومستقرة.

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل التحفيزات الضريبية

خلاصة الفصل :

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2023 تذبذبًا واضحًا، حيث عرفت بعض السنوات انتعاشًا نسبيًا، خاصة 2016 و2018، مقابل تراجع حاد في فترات أخرى بسبب عوامل داخلية وخارجية، أبرزها تعقيد الإجراءات الإدارية وجائحة كوفيد-19 وعلى الرغم من تخصيص الدولة لجملة من التحفيزات الضريبية للمستثمرين الأجانب، كإعفاء من الضرائب على الأرباح والرسوم الجمركية، خاصة في المناطق ذات الأولوية، إلا أن فعاليتها بقيت محدودة في ظل غياب إصلاحات مؤسسية وهيكلية عميقة.

وقد عملت الجزائر على تعزيز الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمرين، من خلال تعديل قانون الاستثمار في 2022، وإلغاء بعض القيود مثل قاعدة 51/49 في العديد من القطاعات غير أن هذه التدابير ظلت غير كافية لاستقطاب استثمارات مستدامة وعالية الجودة، بسبب غياب الاستقرار التشريعي، وضعف الترويج الخارجي، وغياب آليات فعالة لتقييم المشاريع. ومن ثم، فإن تفعيل الحوافز الضريبية يتطلب بيئة أعمال شفافة، مستقرة، ومبنية على الثقة، إلى جانب ربط الامتيازات الجبائية بأهداف تنمية واضحة كخلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا، لتحقيق استثمار أجنبي منتج وذو أثر اقتصادي حقيقي.

و كنتائج لما تم التوصل عليه من خلال هذا الفصل نذكر :

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2015-2023 : شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي تذبذبًا ملحوظًا بين ارتفاع في بعض السنوات (مثل 2016 و2018) وانخفاض حاد في أخرى 2020-2022، ولا يزال قطاع المحروقات يستحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات، مقابل ضعف في القطاعات الإنتاجية كالصناعة والفلاحة، مع تراجع عدد الشركات الأجنبية والمشاريع المنجزة، خاصة خلال جائحة كوفيد-19، بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية ونقص الشفافية.
- التحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر: تضمنت الإعفاءات من الضرائب على الأرباح المهنية (IBS) والضرائب على النشاط المهني (TAP) والرسوم الجمركية خلال فترة الإنجاز والاستغلال، منح مزايا ضريبية خاصة في المناطق ذات الأولوية الجغرافية (الهضاب العليا والجنوب)، توفير نظام جبائي تفضيلي عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ضمن قانون الاستثمار.
- تقييم فعالية الحوافز الضريبية في الجزائر 2015-2023 : الحوافز الضريبية لوحدها غير كافية لجذب الاستثمار دون بيئة أعمال مستقرة وشفافة، ضعف في الترويج الخارجي لفرص الاستثمار وللتحفيزات المتاحة، بعض المستثمرين يستغلون الحوافز دون إنشاء مشاريع حقيقية أو دائمة، رغم وجود تحفيزات جذابة، ما تزال الجزائر تسجل معدلات جذب أقل مقارنة بدول مجاورة مثل المغرب أو تونس.

الخاتمة

لقد عالجنا من خلال هذه الدراسة مساهمة السياسة الضريبية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر بإسقاط دراسة على الجزائر ، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يولي اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، وهو ما قادنا إلى معالجة هذه الإشكالية وعلى ضوء ما تم دراسته يمكن القول بأن السياسة الضريبية هي إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تخططها وتنفذها الدولة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة، أو تجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف الدولة . فالسياسة الضريبية أهمية بالغة في بناء اقتصاد الدولة باعتبارها أداة لتمويل مختلف الاحتياجات الاقتصادية ومصدرا هاما للإيرادات العامة حيث نجد بان السياسة الضريبية تعتمد على العديد الأدوات من أجل التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يتم استخدام هذه الأدوات في إطار سياسة التحفيز الضريبي وذلك من اجل جلب واستقطاب المستثمرين الأجانب ، أما في حالة الجزائر فيمكن القول بان الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد كبير ومستمر، ويبدو ذلك واضحا من خلال البرامج والتدابير المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها توفير البيئة الاستثمارية الملائمة، والتي تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بقطاعات أخرى كقطاع الصناعة والخدمات التي بدورها توفر اليد العاملة.

أولا : إختبار صحة الفرضيات :

- **بخصوص الفرضية الأولى :** تؤثر السياسة الضريبية بشكل مباشر على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، ويتوقف هذا التأثير على طبيعة الأدوات الضريبية المعقدة، فعندما تعتمد الدولة على أدوات تحفيزية كخفض الضرائب، الإعفاءات فإن ذلك يعزز من جاذبيتها الإستثمارية بالمقابل تؤدي السياسات الضريبية التي تتسم بالعبء الضريبي المرتفع، التعقيد، وعدم الإستقرار التشريعي إلى نفور المستثمرين الأجانب، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة .
- **بخصوص الفرضية الثانية :** إن الضريبة هي وسيلة تحويلية من جهة، حيث تساهم في زيادة الإيرادات العامة، ومن جهة أخرى هي أداة تحفيز لتطوير الإستثمار وترقية بواسطة التحفيز الضريبي وما يتضمنه من إمتيازات وإعفاءات ممنوحة من طرف الدولة وعليه تكون الفرضية الثانية مؤكدة .
- **بخصوص الفرضية الثالثة :** تلعب الحوافز الضريبية دورا هاما في في تهيئة مناخ إستثماري جاذب وملائم للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال ما توفره المنظومة الجبائية الجزائرية والتشريعات الإستثمارية من إمتيازات وتسهيلات ضريبية .

ثانيا : نتائج الدراسة :

- تتوقف حركة الإستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل يأتي في مقدمتها الإستقرار السياسي والإقتصادي تليه كل من البنية التحتية وتكلفة عوامل الإنتاج وحجم السوق، وهي من العناصر الأساسية لمحددات الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إستخدمت الجزائر أسلوب التحفيز الضريبي من خلال إعتمادها على أدوات مختلفة تنوعت بين سياسة التحفيز الضريبي والحد بين المعوقات الضريبية، وذلك بغرض إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتظهر الجهود الجبائية المبذولة في الإتفاقيات الجبائية الدولية التي صادقت عليها الجزائر بالإضافة إلى ما تضمنه الثانون الجبائي العام وقانوني الإستثمار

رقم(93-12)، (01-03)

- شهدت الجزائر عدة إصلاحات قانونية خلال الفترة (2015-2023) لتنظيم وتحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في قانوني الإستثمار (16-09)، (22-18).
- من خلال تحليل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2015-2023) لوحظ وجود إنخفاض نسبي مقارنة بفترات سابقة، وهو ما يعكس محدودية أثر السياسة الضريبية على جذب المستثمرين الأجانب، نتيجة وجود عوامل معوقة أخرى مثل: البيروقراطية، غموض التشريعات، وضعف البنية التحتية مما قلل من قدرة النظام الضريبي على أداء دوره التحفيزي.

ثالثا: التوصيات :

- من أجل جلب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لابد من السلطات الجزائرية أن توفر المناخ الملائم والجاذب للإستثمار الأجنبي المباشر.
- عدم الإكتفاء بتقديم التحفيزات الضريبية فقط بل لابد من توفير كامل العوامل المشكلة للمناخ الإستثماري الملائم لجذب الإستثمار.
- تبني سياسة ضريبة أكثر إستقرار ووضوحا، تقوم على مبدأ العدالة الجبائية، وتصلح في إطار رؤية إقتصادية طويلة المدى تأخذ بعين الإعتبار متطلبات المستثمر الأجنبي وتحديات الإقتصاد الوطني.
- التنوع في فرص الإستثمارات الأجنبية المباشرة المستهدفة في الجزائر مثل القطاعات الإستراتيجية لقطاع الإتصالات والمنتجات الزراعية والسياحية.
- تبسيط المنظومة الجبائية وتحسين أداء الإدارة الضريبية مع تعزيز التنسيق بين السياسات الجبائية والإستثمارية لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.
- تفعيل القوانين والأنظمة المشجعة للإستثمارات الأجنبية على تحديتها بما يتناسب مع تطور متطلبات المناخ الإستثماري العالمي.

رابعا : آفاق البحث : من خلال بحثنا في هذا الموضوع صادفتنا نقاط يمكن أن تكون مواضيع في دراسات مستقبلية أهمها :

- دور النظام الجبائي في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.
- تقييم أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر على قرارات المستثمرين الأجانب.
- أثر السياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات.
- دور التحول الرقمي للمنظومة الجبائية في تحسين بيئة الاستثمار.
- السياسة الضريبية الخضراء كعامل لجذب الاستثمارات المستدامة في الجزائر.

قائمة المراجع

❖ الكتب :

1. ابراهيم متولي حسن مغربي.(2011) دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي. الإسكندرية ، القاهرة: دار الفكر الجامعي.
2. اسماعيل مُجَّد و آخرون. (2022) الاستثمار الاجنبي المباشر. أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة: سلسلة كتيبات تعريفية ،صندوق النقد العربي.
3. بشار حسين العجل. (2018) الخراج والضريبة المعاصرة في الفقه الإسلامي. بيروت لبنان: دار الكتاب العلمية.
4. حسام الدين أحمد صوان و آخرون. (2022) الغرامات والجزاءات والعقوبات في قانوني ضريبة الدخل والمبيعات الأردني وقانون ضريبة القيمة المضافة الإماراتي. عمان ، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.
5. دريد محمود السمراني . (2002) الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية. لبنان ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. رمزي محمود. الإستعمار الإقتصادي. (2022) الاسكندرية ،القاهرة: دار التعليم الجامعي.
7. شهدان عادل عبد اللطيف الغرباوي(2020)، المترجمون الإسكندرية ،القاهرة: دار الفكر الجامعي.
8. صديق مُجَّد رمضان (1998). الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الإستثمارات دراسة مقارنة. القاهرة ، مصر: دار النهضة العربية.
9. عاطف أحمد عبد العال زيدان (2021). ظاهرة الإقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية. القاهرة ، مصر : مركز الحمود للنشر وتوزيع الكتب القانونية.
10. عامر مُجَّد سعيد طوقان (2018). الإستثمار وأسواق رأس المال ودراسات الجدوى. الأردن ، عمان: شركة دار البيروني للنشر والتوزيع.
11. عائشة بوعزم. (2020) جرائم جباية الشركات التجارية. الأردن ، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي.
12. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي. (2013) السياسة الضريبية في ظل العولمة. الإسكندرية ،مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
13. عبد الحليم صالح. (2019) الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإدخار -دراسة تطبيقية-. الاسكندرية ،مصر: دار التعليم الجامعي.
14. عبد الله الحرتيسي حميد. (2012) تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. الاردن ، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
15. عبد المجيد قدي. (2005) المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
16. عبد الهادي سليمان(2009) . الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي. الأردن ، عمان: الأكاديميون للنشر و التوزيع.

17. عدنان داود مُجَد العذاري. (2016) الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية-استخدام طريقة تحويلات جونسون لتتقبة البيانات وتقديرها لدولتي تركيا والباكستان للمدة 1991 - 2010. الأردن ، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
18. عميروش محمد شلقوم(2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. بيروت ، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
19. لطيفة كلاخي(2017). أثر السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA. الإسكندرية ،القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية.
20. مُجَد إسماعيل و جمال قاسم (2017). ”محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية .” صندوق النقد الدولي .
21. مُجَد سلمان سلامة (2015). الإدارة المالية العامة. الأردن ، عمان: دار المعتر للنشر والتوزيع.
22. يحي مُجَد جويده(2017). المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات -الاستثمار الأجنبي المباشر -التحكم في الاستثمار الدولي الحوكمة الاستثمارية. مصر ،القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة.

❖ المجالات والدوريات :

1. إبراهيم عبد العزيز النجار. (أكتوبر 2019) ” الإئتمان الضريبي وآثاره الإقتصادية والمالية -دراسة مقارنة -.” مجلة روح القوانين ،المجلد88 ،العدد01 .
2. أحمد زغدار (2024). ”الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة.” مجلة الباحث،المجلد 03،العدد03.
3. أسماء مصطفى الأطرش. (2017)”الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار في ج.م.ع.(دراسة ميدانية).” المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئيةالمجلد04،العدد08.
4. إيمان طاطا . (ديسمبر2022)”دراسة تأثير معدل الضغط الضريبي على حجم التهرب الضريبي في السياق الجزائري بدلالة نتائج الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010-2017.” مجلة الباحثالمجلد01،العدد22.
5. بلعيد بلعوج. (أكتوبر2002)”الآثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة.” مجلة العلوم الإنسانيةالمجلد03،العدد03.
6. بوعلام واهي (2012). ”ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الإقتصادية.” مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسييرالمجلد12،العدد12.
7. بلعيد بلعوج(جوان2006) . ”معوقات الاستثمار في الجزائر.” مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد03،العدد04.
8. خالد عيادة عليمات (سبتمبر2013). ”التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه.” مجلة الإقتصاد الجديدالمجلد09،العدد04.

9. زهية زيدان . (2022) ” دور الحوافر الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر قراءة في قانون الإستثمار 2022-18-22. ” مجلة دراسات جبائية. المجلد02، العدد11.
10. زهير بن دعاس. (2019) ” حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر 2017/2000. ” مجلة العلوم الإنسانية المجلد01، العدد19.
11. سعدي وصاف و مُجد قويدري. (2008) ” واقع الإستثمار في الجزائر بين الحوافر والعوائق. ” مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد08، العدد08.
12. شريفة منصور و أسماء عدة. (2020) ” النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات الضريبية. ” مجلة الإقتصاد والتنمية المجلد02، العدد08.
13. عادل سلماني و آخرون. (جانفي 2018) ” أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الإقتصادية العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر- .” مجلة الميدان للدراسات الرياضية و الإجتماعية والإنسانية ، المجلد01، العدد01.
14. عبد الحق بوقفة و كمال رزيق . (2013) ” دور برامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2012/2002. ” مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية المجلد06، العدد01.
15. عبد القادر ابراهيم صالح معن و سامي عواد شامل . (2019) ” الآثار السلبية الضريبية على الإستثمار دراسة مقارنة. ” مجلة القانون و الأعمال المجلد08، العدد08.
16. عثمان فريز عبد العال خيري . (يوليو 2021) ” السياسة الضريبية وأثرها على التصدير. ” مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية و الإقتصادية المجلد45، العدد45.
17. عمرو حسين عبر البر و آخرون . (ديسمبر 2017) ” أثر السياسة الضريبية لتحقيق التوازن الإقتصادي والبيئي - دراسة مقارنة- .” مجلة العلوم البيئية المجلد03، العدد40.
18. فريد كورتل و عبد الكريم بن عراب. (2005) ” أشكال ومحددات الإستثمار الاجنبي المباشر مع الإشارة إلى موقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية. ” مجلة أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة ، المجلد01.
19. مُجد بن مريم . (2018) ” دور الاستقرار السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Ardl) خلال الفترة 1987 - 201 .” مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية المجلد02، العدد10.
20. مُجد زيدان . (2004) ” الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال -نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- .” مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد01، العدد01.

21. مُجّد طالبي . (2009) ”أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.“ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا المجلد 05، العدد 06.
22. محمود أوسري (2005). ”الاستثمار الخاص المباشر.“ مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 02.
23. نعيمة أنفال سعيداني و موسى بن منصور . (جوان 2024) ”هندسة التحفيزات الجبائية لتوسيع الوعاء الضريبي في ظل إشكالية التهرب الضريبي - مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.“ مجلة أبحاث ودراسات التنمية المجلد 01، العدد 11.
24. نور الدين بربار و آخرون (ديسمبر 2017). ”أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة -2012/1970-.“ مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 02، العدد 02.

❖ الأطروحات والرسائل :

◀ أطروحات الدكتوراه :

1. الحواس زواق. (2016/2015) ” دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر -.“ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .
2. فضيل فارس. (2004/2005) ”أهمية الإستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ، مصر ، المملكة العربية السعودية.“ أطروحة دكتوراه في التحليل الإقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، الجزائر .
3. مُجّد براجح . (2016/2015) ” دور السياسة الضريبية في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014).“ أطروحة دكتوراه في التخطيط ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03، الجزائر .
4. محمود جمام . (2010/2009) ”النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-.“ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر .
5. محمود علي أحمد العرفوي . (2024) دور السياسة الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الولايات الأمريكية ، الصين ، سنغافورة. أطروحة دكتوراه ، قسم الاقتصاد السياسي و التشريعات الاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة.
6. ناجي بن حسين . (2007/2006) ”دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر.“ أطروحة دكتوراه . قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة ، الجزائر .

7. مُجّد قويدري. (2005/2004) "تحليل واقع الإستثمارات الاجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في تحليل اقتصادي،، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
- ◀ رسائل الماجستير :
1. جميل مُجّد مياله مؤيد (2007/2006). "علاقة النظام الضريبي بالنظام الإقتصادي والإجتماعية والسياسية في فلسطين". مذكرة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
2. دلال عيسى موسى مسمى. (2006) "السياسة الضريبية ودورها في تنمية الإقتصاد الفلسطيني". مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .
3. سورية زرقين . (2009/2008) " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية للدول النامية." مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير : جامعة مُجّد خيضر بسكرة،الجزائر.
4. عبد الباسط بوزيان . (2007/2006) "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004". مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، الجزائر .
5. عبد الحميد عفيف. (2014/2013) "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012". مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .
6. عمارة زودة . (2008/2007) "محددات قرار الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر". مذكرة الماجستير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري،قسنطينة ،الجزائر.
7. فاروق سحنون . (2010/2009) "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر". مذكرة ماجستير في التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ،، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر .
8. لخضر يحي . (2007/2006) "دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية -دراسة حالة : مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة 2003/2005". مذكرة ماجستير في إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة بوضياف ،المسيلة ،الجزائر.

9. محمود رشيد عبدو عبيده. (2020/20019) ”مدى انعكاس الحوافز الضريبية على إيرادات ضريبة الدخل في فلسطين وجهة نظر كبار المكلفين.“ مذكرة ماجستير في برنامج المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
10. مُجّد أربال الله. (2011/2010) ”السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار- حالة الجزائر-“. مذكرة ماجستير في التحليل الإقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر .
11. مُجّد شريف. (2010/2009) ”السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي-حالة الجزائر-“. مذكرة ماجستير في تسيير المالية العام، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر .
12. مولود مليكاوي . (2010/2009) ”الإنفاق الضريبي في الجزائر بين آفاق التحريض الإستثماري وتحديات التهرب الضريبي من الفترة 1992-2008.“ مذكرة ماجستير في النقود والمالية ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر .
13. مؤيد ساطي جودت حمد الله . (2006/2005) ”دور سياسة ضريبية الدخل في تحقيق الأهداف الاقتصادية في فلسطين.“ مذكرة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.
14. نشيدة معزوز (2006/2005). ” دور التحفيّزات الجبائية في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات.“ مذكرة ماجستير في النقود ومالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية التسيير و العلوم الاقتصادية ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر .
15. هودة عبو. (2009/2008) ”آثار العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر -دراسة قياسية.“ مذكرة ماجستير في مالية ومحاسبة ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير نجاعة الشلف، الجزائر .

❖ الملّتيّات :

1. عبد المجيد أونيس. (17-18 أبريل 2006) ”الإستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .“ الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . الشلف ، الجزائر: جامعة الشلف .
2. مُجّد قويدري و مُجّد فرحي. (2005) ”أهمية الإستثمارات البيئية في تعزيز التكامل العربي .“ ملتقى علمي دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية . سطيف ، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
3. مُجّد يعقوبي و توفيق تمار. (2018) ”آثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر.“ ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات حالة الجزائر والدول النامية. بسكرة ، الجزائر: جامعة بسكرة .

قائمة المراجع

❖ المواد القانونية للجريدة الرسمية :

1. الأمر رقم 01/03 . ” المتعلق بتطوير الاستثمار المواد 14-15 . ” (26 مارس 2008)
2. المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 64-319 المؤرخ في. ” يتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها . ” (17 أكتوبر 1994)
3. المادة 07 من القانون 09/16 المؤرخ في . (2016/08/03)
4. المادة 12 من القانون 16/09 المؤرخ في . (2016/08/03)
5. المادة 16 من المرسوم 102-17 المؤرخ في. (08/03/2017 ج ر رقم 2017/16)
6. المادة 16 من قانون 09-16 المؤرخ في . (2016/08/03)
7. المادة 21 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
8. المادة 22 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
9. المادة 23 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
10. المادة 24 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
11. المادة 25 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
12. المادة 26 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
13. المادة 29 من القانون 09/16 المؤرخ في. (2016/08/03)
14. المادة 08 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في. ” يتعلق بتطوير الإستثمار. ” (20 أوت 2001)
15. المادة 13 من قانون 09-16 المؤرخ في . (2016/08/03)
16. المادة 21 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في. ” يتعلق بتطوير الإستثمار. ” (20 أوت 2001)

❖ المواقع الإلكترونية :

1. عادل كريم . «السياسة الضريبية.. التنمية والاستدامة». 16 سبتمبر, 2024.
<https://www.youm7.com/story/2024/9/16/%>
2. عبد الناصر حمو ، تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر تتراجع بـ 90% عام 2022 ، الإثنين 10 يوليو, 2023 16:07 <https://tadamsanews.dz>، 16:07 يوليو, 2023
3. عبد الناصر حمو ، تترقّب 20 مليار دولار.. الجزائر الـ 7 عربياً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي (أونكتاد)، الأربعاء 26 يونيو, 2024 13:40 <https://tadamsanews.dz>،
4. عمار لشموت . تراجع تدفقا لاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر .. الاسباب والحلول . 19 يناير , 2022 . 05 <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/> 2025 ,05
5. وكالة الانباء الجزائرية . الجزائر : ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى 1.5 مليار دولار في 2016 . 2017.
<https://www.aps.dz/ar/economie/44100-1-5-2016>.

قائمة المراجع

6. وكالة الانباء الجزائرية. الجزائر: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع الى 1ر5 مليار دولار سنة 2018. 13 جوان, 2018. 05 05 ,2025 <https://www.aps.dz/ar/economie/72235-5-1-2018>
7. بنك الجزائر : [/https://www.bank-of-algeria.dz/ar](https://www.bank-of-algeria.dz/ar)
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2016)، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت .
<https://www.dhaman.org/investment-climate-report-ar.html>
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2017)، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت.
<https://www.dhaman.org/investment-climate-report-ar.html>
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2018)، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت.
<https://www.dhaman.org/investment-climate-report-ar.html>
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2019)، مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت.
<https://www.dhaman.org/investment-climate-report-ar.html>
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (2024)، إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول .
<https://www.dhaman.org/contact-ar.html>

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بمسكرة ني: 2025/05/25

جامعة محمد عيسى - مسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

إذن بإيداع مذكرة التخرج - ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذة(ة): رحال إيمان

الرتبة: أستاذ محاضر قسم ب

قسم الارتباط: قسم العلوم الاقتصادية

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر - الطالب(ة): بوطي إلهام

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

بموضوع: دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
خلال الفترة (2015-2023)

أشهد بأن المذكرة أنجزت وفقا للدليل المهني المعتمد من قبل المجلس العلمي للكلية، وأرخس بإيداع المذكرة المذكورة أعلاه.

رئيس القسم

الأستاذة(ة) المشرف(ة)

